

عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم

عبد الرحمن الراجحي

الجزء الثاني

يشتمل على تمام الكلام عن عصر إسماعيل

الطبعة الرابعة

الفصل العاشر

أعمال العمران

يذكر الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالزراعة الجملة . ونقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحرية التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في ميادين الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن .

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همه العمل على إغناء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان هذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي القابلة للزراعة .

الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح في عهده نحو ١١٢ (اثني عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية .

(١) مصر كما هي الآن Egypt as it is مستر ماك كون Mac Con من ٢٤٦ .

الترعة الإبراهيمية

هى أعظم الترعة التى أنشئت فى عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري فى نهر قاطبة . تأخذ مياهها من النيل عند أسبوط ، وتنتهى عند (أشمنت) بمديرية بنى سويف . ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلومترات ^(١) ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها . وهى تروى مديريات أسبوط والمنيا وبنى سويف ^(٢) .

ويرجع الفضل فى وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لمهندسة الوجه القبلى ، وقد بدئ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل فى حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل فى خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا عمده ، وكان فى عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول له من النيل وصار يستمد مائه منها عند « قناطر التقسم » المقامة عليها ، وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « القشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العجم على أطيان الوجه القبلى من أسبوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الري فيها من رى الحياض إلى نظام الري الصبى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن .

قناطر التقسم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسم » بديروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر للنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، وبيا .

(١) المخطط الترفيقي ج ١٩ ص ١١٤ .

(٢) هامش الطبعة الثانية - بفضل هذه الترعة تحول نظام الري فى المديريات المذكورة من رى الحياض إلى الري الصبى ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، وتمت الصلابة المتصلة بالقصب .



خريطة الترعة الإبراهيمية
المنشأة فى عهد إسماعيل

وأعظمها شأناً « قناطر التقسيم » التي أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من د
الترعة . وهي مجموعة قناطر عدة ، متمثلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسي بديع .
توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة
ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة الترعة
الإبراهيمية . وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل
للتحفيف .



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الروى في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير
بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وصلاة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين
كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم ، وجب
بك سرى ، أحمد بك سعيد ، حل بك يرهان ، محمد بك فهمى ، حسن بك وصلى . وكان
ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد
تاريخاً لهذا العمل العمرانى الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد على أبو النصر المفلوطى أحد
شعراء ذلك العصر :

أحيى	عنايات	الحديوى	ملكه	قسا	بطالع	سعد	التنظيم
وقاد	بحر النيل	حسن	نصرف	حق	ارتوى	بالراحة	الإقامة
وزاد	ثروته	فأحكم	ترعة	أبدى	عل	حنونها	إبراهيم
ونى	بديروط	القناطر	مورداً	تقسيمها	قد	زاته	التصميم
فكانها	جبل	بديوته	بدت	آثار	مصر	حادث	وقديم

وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة) واقى (بهجة) شكلها
فلملك (إسماعيل) في إنشائها فضل يدوم لوره الإسماعيل
عنت منافعها فقلت مؤرخاً إن القناطر معها «
سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهامس الوطنيين
والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسى مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، بولوا إقامتها ،
دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الفن والبناء .
وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « بحسن
بالباح الذين يمجثون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة . وهي ترعة
الإبراهيمية وقناطرها » .

الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بحوار قصر النيل (الآن بحوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس
عند الإسماعيلية ، ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يمر إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول
هذه الترعة ١٢٩ كيلومتر (تسعة وعشرون ومائة كيلومتر) من لها إلى « نقشة » ،
و ٨٩ كيلومتر من نقشة إلى السويس (٥) ، وقد احتضرت شركة قناة السويس جزءاً منها
وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينها كما بينا ذلك في الفصل الرابع
(ص ٩١ ج ١ الطبعة الأولى) .

وهذه الترعة تروى بمديرتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

(١) من كتاب تحفة الحديوى إسماعيل لصعيد وادى النيل (الترعة الإبراهيمية) محمد باى إسماعيل ، ص ١٠٠ ، مهندس
الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠ .

(٥) المخطط التوفيقى ج ١٩ ص ٤٢

الترع الأخرى

ومن أهم أمم الري في ذلك العهد إصلاح ورياح المتوفية التي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين . وتم حفره من القسم إلى التقائه ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) في مدة ستين يوماً^(٦) ، وشا تم حفره تحولت متابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديرتي المتوفية والغربية .

وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلبات العطف وزيدت قوتها ، فصارت مقدورها تغذية ترعة الحمودية يومياً بمائتة ألف متر مكعب من المياه^(٧) .

وأنشئت ترع ناطورة ،^(٨) والمكاسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية أبي كبير ، والمصلوحى (بالشرقية) .

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتحديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة) .

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسراوية ، وخليج عشا ، والسيسية ، والملاوية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سيطاس ، وجناية القرشية ، وبحر دحميش ، وترعة نوري أغا ، وترعة الألفى ، وترعة الساحل ، وترعة الخط ، وترعة بحريم . وترعة قويسنا ، والعطف ، والخضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمتوفية والغربية) .

وترعة القرطامية ، والفيلفة ، ومصرف العموم (بالقليوبية) .

وترعة مصطفى أفندي . وبحر الرمل (بالشرقية) .

ووسعت ترعة الساحل^(٩) بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البهية ، وأعيد حفر ترعة

(٦) خطط ج ١٩ ص ٢

(٧) كتاب الري في مصر منسوخ بارواص ١٦٣

(٨) هي التي أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول (الطبعة الأولى) . وصارت الآن - الرياح غريق) في الجزء الثاني بالدقهلية

المتديطية ، والصاغورية . وجعلت كلتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير ، ثم منها النفع الكبير .

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والغفارة . ومصرف المقدام . وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزراى ، وبحر طناح ، وميت سويد ، وميت يمش .

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع في مختلف المديريات .

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلى و ٢٧٦ في الوجه البحرى^(١٠) . وعينت الحكومة بالمحافظة على جسر النيل والترع .

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر غلط في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(١١) بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عناية إلى ملاقة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل .

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلى^(١٢) ، والغرض منها البحث في الوسائل

(٩) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٩

(١٠) لبنان باشا - مذكرات عن أهم أعمال اللجنة العامة في مصر ص ١٧١

(١١) انظر لائحة هذه المجالس في قانون الإدارة والقضاء قبل ج ٤ ص ١٣ طبعة سنة ١٨٩٢

الكثيفة بتحسين الزراعة وإعانتها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب .
وأنشئت وزارة الزراعة للعتاية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة .

التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تضره زراعته حل البلاد وقتل من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين بالبنود التي يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيبي بانه بالفصل الخامس عشر .

ووجه الخديو همه إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنتايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملته الكبيرة ، ولكى يجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن .

زيادة مساحة الأطنان المزروعة

كان لأعمال العمران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأطنان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد علي ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان^(١٢) ، فبلغت في أواخر عهد إسماعيل ٤,٨٩٠,٠٠٠ فدان^(١٣) . أى

(١٢) إحصاء كلوت بك في كتابه (محة عامة إلى مصر) ج ١٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسي) .

(١٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذي تقدمته عن حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩ وللشهور في الكتاب الأصغر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩) ص ٢٢٢ .

أنها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويستعمل في هذا الإحصاء ما زاد من الأطنان في عهد سعيد . لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤^(١٤) . (الطبعة الأولى)

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلى^(١٥) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتمعدت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملأ أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بنى سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل القشن . مغاغة . أبا الوقت . مطاى . المنيا . أبو غرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى مزار .

في مديرية أسيوط

الروضة .

(١٤) جاء في عطية العرش التي قبلت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ماصار إصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لتأدية تلك السنة بلغ ٣٢٧,٤٥٨ فدان كما سيبي بانه بالفصل الثاني عشر . وجاء في تقرير بهاء دكيب الإنجليزية التي سجدت الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد بالها ٤,٠٥١,٠٠٠ فدان ، أى أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨,٥ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لما لا كون) .

(١٥) خامس الطبعة الثانية - ذكرنا في كتاب مصر محمد علي (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلى ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تفر على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره .

في مديرية قنا

الضبعة . أرمنت . المطاعة .

في مديرية الفيوم

سنورس . أبوكساه . وكان بأبوكساه مصنعان مصنع (أبوكساه) ومصنع (الدودة) . وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكاً خاصاً للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحاً كبيراً ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والأرباح المثل ، وسوء الإدارة . وبذلك إسماعيل في إقامة هذه المعامل أموالاً طائلة استوفى معظمها من القروض . وصنف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناصبه كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنا نأقرون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعة^(١٧) بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفي الضبعة للدائرة السنية تفتيش أطياف عشرة آلاف فدان تروى قصباً ، وتنقى بالوايورات ، وبها قلاويقة فرنساوية ذات عصاريتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائماً ليلاً ونهاراً ، كبقاى القلاويقات ، بواسطة واوير نور تنفرد أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرًا حياً ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار ألقاعاً ، وينقل منها العسل ثمرة ٣ إلى ورشة الروم بقلاويقة المطاعة ليستخرج منه السبرنو ، وقد عملت تجربة القدان من هذا الضخيش ، فوجد منه محصول من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً ، ثم إن القلاويقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر .

(١٧) المخطوط التوفيقي ج ١٣ ص ٢٧ .

معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرايش بفوه . ومعامل النسيج بها . وهما منشأتان من عهد محمد علي . وأنشئ مصنعان لعمل الخوخ . أحدهما ببولاق . والثاني بشبرا . وكذا مصنعان للأجواح التى تلزم جنود البر والبحر .

معامل الطوب والبغاغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب في قليوب . ومصنع لديغ الجنود بالإسكندرية . ومعامل الزجاج ، ومعمل للورق في بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية) .

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعون ومائتي ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل : خمسة وثمانين وألف ميل^(١٧) . وعقب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل . وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف . بواقع الميل ١١.٠٠٠ جنيه^(١٨) .

(١٧) المخطوط التوفيقي ج ٧ ص ٨٧ .

(١٨) تقرير بعثة كيف Clive المنشور في كتاب (مصر كبرى) للملك كون ص ٣٩١ و ٤٠٤ .

السنة التي أنشئ فيها طوله بالكيلومتر

٣١	١٨٦٦	من قليب إلى بيا
٧	١٨٦٥	من القاهرة إلى سراقى القبة
١٣	١٨٦٥	من القاهرة إلى اصفه
٤	١٨٦٥	خط أنجيل الأحمر
١٦	١٨٧٠	من الكسى إلى عاجر البحلة
٦٦	١٨٧٦	من سيدى جابر إلى رشيد
٣	١٨٧٦	من المعصرة إلى أبو فير
١٠	١٨٦٥	من شين الكوم إلى طمطا
٧٨	١٨٦٦	من حلة روح إلى دموق
٥٢	١٨٦٥	من الزقازيق إلى الإسماعيلية
٧٨	١٨٦٨	من قبة إلى السويس
٩١	١٨٦٨	من الزقازيق إلى بيا
٣٧	١٨٧٠	من قليب إلى الزقازيق
٦٣	١٨٦٥	من الزقازيق إلى المعصرة
٧٠	١٨٦٥	من أبو كبير إلى العسالية
٣٤	١٨٦٩	من سمود إلى طمطا
١٧	١٨٦٣	من طمطا إلى ديار
٦١	١٨٦٩	من حلة روح إلى طمطا
١٤	١٨٧٦	من قلين إلى كفر الشيخ
١٧	١٨٧٥	من حلة روح إلى زفي
٣٢	١٨٦٥	من بولاق المكون إلى بشتيل
٤	١٨٧٢	من بشتيل إلى اتيان البارود
١١٦	١٨٧٢	من بولاق المكون إلى بيا
٣٣٨	١٨٦٧	من بيا إلى ملوى
٤٨	١٨٧٠	

وكان بيان أهم المطبوعات التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها
بالكيلومتر (١٩١)

المطبوعات التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

المط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القنارى (الإسكندرية)		
إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طمطا	١٨٥٥	١٨
من طمطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم أُلغى سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر - الإسماعيلية - السويس)
من طمطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨
من القاهرة إلى قليب	١٨٦١	١٤
من بيا إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بيا إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طمطا إلى حلة روح	١٨٥٧	١٤
من حلة روح إلى سمود	١٨٥٩	٦١

المطبوعات التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمسين إلى القنارى	١٨٦٤	٦٤
من بيا إلى طمطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمهور	١٨٦٥	٤٣

(١٩١) من مدونة الجمعية لشؤون المدينة قدمت بقرار الثلاثة الممول سنة ١٨٦٦

المقطع	المسلة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة ب. غرة (فلسطين) بطريق بينها	٢	٤٥٥
من القاهرة ب. السويس بطريق بينها	١	٢٤٢
من القاهرة ب. المنصورة بطريق قلوب	٢	١٥٤
من القاهرة ب. السويس رأساً	٤	١٤٤ ^(٢١١)
من بينها إلى سراي بيت بوه	٢	١٤
من بينها إلى ترغوازين فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طنطا لدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زقن	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بود سعيد	١	٧٤
من القطرة إلى بورسعيد	١	٤١
من مسعود إلى الطائف ورشيد	٢	٥٩٠
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادي حلفا	٢	٢٣٧

هذا ١٠ مداً خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها.

ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتباً ، منها ٨٩ مكتباً بالوجه البحري و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلي و ٢١ مكتباً بالسودان .

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في هذه خطاً تلغرافياً جدياً من الإسكندرية إلى مملكة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن وقلند ، ويتصل بخط

(٢١) مدة الملاحة . تدل على أن الخط مستأ من عهد سعيد باشا .

المقطع	المسلة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل يا	١٨٧٥	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الوسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو ركاه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وصلت البحرية من الملاحة إلى عملة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ،

وتخصصت عملة القباري من ذلك الميناء للبضائع والتجارة المباشرة الواقعة إلى الميناء .

ومد الخط المديني من وادي حلفا جنوباً على مسافة ٥٧ كيلو متراً كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١ المجلد الأول) .

التلغرافات

وصمت الخطوط التلغرافية التي بدئ بإنشائها في عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة تمتد للفرع بين مختلف البلدان ، ودمت أيضاً الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١) .

ويبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١,٩٥١ كم^(٢٢) .

وماك أهم هذه الخطوط في مصر .

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣ ^(٢١)
من مصر إلى شبراخية	٢	٨٠
من القاهرة إلى قلوب والقناطر الخيرية	٢	٧٨

(٢٢) من كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ ص ١٨٥ .

(٢١) مدة الملاحة . تدل على أن الخط مستأ من عهد سعيد باشا .

القديم . فكان الإنجنيح يهبون منها ما تصل إليه أيديهم ، ويقتلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تردان به الآن متاحف أوروبا .

وكانت الحكومة ذاتها . وخاصة في عهد عباس الأول . نهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاعفت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها .

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوني ماكسيمليان القسوى زائراً ، فأعجبه تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يبرح عن التفريط في تلك الكنوز القوية القيمة .

وفي غضون هذه الآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي للسور « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا .

جاء للسور مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، مولداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التفتيش عن آثار سقاره ، وأبهرى حفاظ عظيمة حتى كشف ملحق المسجل (السولبيد) ، وكان يعمل في التفتيش متفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك يسمى السور لورديان دلسيس صديق سعيد المحمم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة في التفتيش عن العاديات والآثار ونقل إلى مخازن أحدث لها ببولاق .

ولما مات سعيد لقي مارييت من إسماعيل تمضيلاً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، واتضح في حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل مثابة مارييت ومثابة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه . وفي مارييت مثابة على تمهيد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالي قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودخل جثمان مارييت باشا في تاوروس بمدخل المتحف .

شرق الأقصى وسوريا ، فانصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذي أنشأته حكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الآستانة .

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسيد يسير على الطريقة التي كانت متبعة في عهد محمد علي . فكان يحمل برّاً على يد السعاة وغراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد علي ص ٥٦٧ العظيمة الأولى) .

وكان للجانبات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال المخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيد موتسي Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا .

فأعزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري إدارة البريد التي أنشأها للسور موتسي ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيد موتسي مديراً لها ، بعد أن أتم عليه بقلب بلك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر .

واعترف موتسي بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه السيد كلبار Caillart الإنجليزي وأتم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكلبار باشا السيد باسمه الشارح الذي به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة) .

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ مددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة وماضي مكتب) .

المتحف المصري

تقدم القول في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٦٢) أن محمد علي أمر بتجميع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار يجهز الأثرية بمزول الدفوفار ، ونظيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل . وشاركه في هذه العناية نوابغ الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى نواب ، فقد وجههم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد لصحية . وكان لإدارة الصحة فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ . وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر .

وأنشئت مستشفيات عدة . وهالك بيان المستشفيات التي كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد : (٢٣)

عدد الأسرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة - المستشفى الأميرى
١٥٠	القاهرة - المستشفى الأوروبى (٢٤)
٣٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأميرى
١٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأوروبى (٢٥)
٦٠	الإسكندرية - المستشفى اليونانى (٢٦)
٨٠	الإسكندرية مستشفى الدنيا كورنيس (٢٧)
٥٠	رشيد
٤٥	بورسعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	السويس : المستشفى الأميرى
٥٠	السويس : المستشفى الأوروبى (٢٨)
٢٥	القصر
٤٠	سواكن

(٢٣) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤
(٢٤) ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ مستشفيات أوروبا

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع إلى سيوفرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من آثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق .

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برأسها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨) .

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيد ريفى بك ، ثم عهد برأسها إلى للمهندس الإيطالى السيد اميتشى Amicci ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢ .

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السيد كلثوم والسيد كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجبرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى .

عدد الأسرة	المستشفيات
٤١	مصوع
٥٠	دمهور
١٥	المطعم
٣٠	طنطا
٢٥	الحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الرقايق
٥٠	المنصورة
٢٥	بها
٢٥	الجيزة
٣٠	النقاط الحضرية
٥٠	بني سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دقه
٣٨	كلا
٣٢٠	بربر
٣٥	الأبيض (كردفان)
٦٠	منار
٧٠	المرطوم

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية .

في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع القنطرة الجديدة ، وشوارع كلوت بك ، وشوارع محمد علي ، وشوارع عبد العزيز ، وشوارع عابدين .

وأشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أشأ بها قصوره العظيمة ، وأشأ حديقة النبات بالجزيرة^(٢٩) .

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتعديل الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران .

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي غيرة تحتوي على كثر من الأتربة ويزرع للمياه . وأراضي سباخ ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والخارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصباح لإتارتها بنار الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة علي باشا مبارك « من أبهج أنحطاط القاهرة

(٢٩) حاشي الطبعة الثانية - وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأسماك .

وأهمها ، وسكنها الأحرار والأعيان^(٣١) .

وبنى مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأرمينية نسيقاً جميلاً .
وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة بيف ليد
Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، والكوبرىسمى
الكوبرى الإنجليزي أو كوبرى البحر الأعظم (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجيزة .
وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠,٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢ .

ردد بركة الرطل وأنشأ بها الشوارع المستقيمة .
وأنشأ الطريق للمعبد بين القاهرة والأهرام ، ورفعه بالحجارة ، وكان نشأه سنة ١٨٦٩
لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيني مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس .
ومد أنابيب للمياه في أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة في البيوت بعد أن كان يحملها
انسقانون في القرب .

وعنى بتصميم الكنس والرش في شوارع القاهرة ، وتدخل فيها نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب للمدينة بالليل بهجة وجمالاً وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن
بلا .

وهو أول من شرع في إقامة تماثيل العظماء في الميادين العظيمة تحفيذاً لذكراهم ، فأبرصنع
التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد
نصب في الإسكندرية ، والثاني لإبراهيم باشا وقد نصب في القاهرة سنة ١٨٧٣ .

وعمر المسجد الحسينى . وأصلح ميدان الرملة ، الواقع بجانب القلعة . ووسعه وخرس به
الأشجار وأوصله بشوارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة .

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ، وعنى بعمارة هذه
المدينة وشيد بها قصراً فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً معبداً من
الديبل إلى حلوان ، وورب إلى السراة سكتها ، وأنشأ السكة الحديدية التي تصلها بالقاهرة
وبلغ عدد سكان العاصمة في ذلك العهد ٣٥٠,٠٠٠ نسمة .

(٣١) المخطط التوقفي ج ٣ ص ١١٨ .

في الإسكندرية

نكلمنا عن عمران الإسكندرية في عهد محمد على (عصر محمد على
ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمراناً في عهد إبراهيم وعباس . ثم في عهد سعيد^(٣٢) .
كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد . وقد حدد بها مسجد البوصيرى^(٣٣) .
الشرق ، وبلغ عدد سكانها في عهده نحو مائة ألف من السكان .

وازداد عمرانها في عهد إسماعيل . فاختط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشوارع إبراهيم
الممتد من مدرسة المسح بنات إلى ترعة الحمودية ، وشوارع الجمرك ، وشوارع الحمودية .
سنة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحرقى الذى كان يحيط بالمدينة
وأُنيرت أحيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء
شوارعها ولتقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع
الإسكندرية ، وعملت المجرى تحت الأرض لتصرف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الحمودى
إلى إحدى الشركات الأجنبية^(٣٤) توصيل للمياه العذبة من الحمودية إلى المدينة وتوزيعها
بواسطة واپور مياه الإسكندرية .

وعمرت جهة الرمل في عهده عمراناً كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى .
الحديدية عدة قصوره ولذويه للإقامة بها في الصيف ، وإلى يرجع الفضل في جعلها
القطر المسمى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدىئ من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة
(المتدرة) ماراً بالسراى الحديدية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠٠ .
عرض ١٢ متراً ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر في عرض ثمانية أمتار ، ومد به
الملاحة إلى ترعة الحمودية .

وأنشأ حديقة التزهة على ترعة الحمودية ، وجعلها متنزهاً عاماً ، وبقي سراى احمد
نشئت بها حديقة المختلة . وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما بنى في الفصل السابع
عدد السكان المدينة في عهده ٢٩٢,٠٠٠ نسمة^(٣٥) .

(٣٢) تأسست هذه الشركة وأمر الملك الأول معها في عهد سعيد ثم تحرر العقد لبلدى في عهد

(٣٣) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ صفحة ٢٠ .

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى حابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحطت على سراى القلعة التى بناها محمد على باشا ، وسراى الجزيرة ، وسراى الجزيرة ، وسراى بولاق الذكور ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى الزعفران بالعابية . وسراى الرمل بالإسكندرية ، ووجد القصر العلى ، وقصر التزعة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى وأس التين بالإسكندرية . وأنشأ عدة قصور أخرى فى عتظف البنادر كلنبا ، والمنصورة والروضة .

• • •

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مأساة ديون هى خاب مضمون تاريخ إسماعيل . لأنها مأساة حى انتهت تصدع ساء الاستقلال . وتدخل مدور فى شؤون بلاد المالية وإسبانية . فمن ربح أن بوى الكلام عنها فى شئ من الإيصاح ولباب .

بقيت مصر سبيبة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦) .

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرايين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعباً بالقروض الماحشة .

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	• •
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	• •
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨١,٠٠٠	• •
سنة ١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	• •

تاريخ قرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٧٠	٧.١٤٢.٨٦٠	جنيه إيجي
ديون البحرية	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٣	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٨	٨.٥٠٠.٠٠٠	" "
بضاض إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وترد في سباقها وهي :		
المتحصل من المقابلة	١٣.٥٠٠.٠٠٠	جنيه إنجليزي
دين الرزنامة	٣.٣٣٧.٠٠٠	" "
ثمن أسهم مصر في قناة السويس	٤.٠٠٠.٠٠٠	" "
ما أخذ من الأوقاف الخيرية		
وبيت المال	٥٣٧.٠٠٠	" "
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية		
الدين العام سنة ١٨٧٦	٦.٢٧٦.٠٠٠	" "
المجموع	١٢٦.٣٥٤.٣٦٠	جنيه إنجليزي

بيان هذه القروض

و هل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكيم سنة ١٨٦٣ . ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيه أنفقت ، لتعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

١ - قرض سنة ١٨٦٤

(٥.٧٠٤.٢٠٠ جنيه)

كان هل البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا . وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر . وقد ندد إسماعيل حينئذ بعرش مصر بإسراف سلفه سعيد . واعتزم أن يسير طف نفوعه .

الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في محبة أنقاد " بعضون وكلاء الدول . وأوضح فيها برحمته الذي اعتزم اتباعه في الحكم . فهي بمثابة (خصة لعرش) تفيض بالآمال الكبار والآمان الحب .

قال فيها : " أن أساس الإدارة هو النقاء والاقتصاد في المالية . وسأبذل كل جهدي في اتباع قواعد النظام والاقتصاد . وقد عزم أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أنجوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التي اعتمدت عليها الحكومة في أعمالها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرخاء والرخاء بين جميع طبقات الشعب . وسأضيق كل العناية بتوطيد دعائم العدالة . "

تلك عهود التدبير في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد . ولكن لم تكد تمضي عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ يتقصها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعي الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هي وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم وال عمران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء .

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المال) الذي عاش في ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم .

ولكن إسماعيل اقترض أول قرضه سنة ١٨٦٤ ، وتلوع لتسويته بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقري الذي انتاب البلاد في ذلك العهد . ولساد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المال) " من ١٨ " إن مقاومة الطاعون البقري كانت حجة واهية . لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتلوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون . ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ ما أنفقت الحكومة في هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه . ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما في ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة

قال إن السبب الحقيقي لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم ينفق وعود لاقتصاد التي قطعها على نفسه . بل سر مبررة سخ وهو وإسراف ، واستكثر من شراء الأضيق والأمالك لنفسه والإنفاق عليها . فهذه الأسباب هي التي جعلته يعقد القرض الأول . ومكان سداد ديون سعيد ولا الإنفاق على مذومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية لقر نرد في العيون . هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المال ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال في الرأي . وليس في كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان ضيقه ميالا إلى الاستكثار من المال والعذر ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم . فقد كان ينظر أملاكه ومفتشوها بفتن في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديوي ، حتى سار مالكا خمس أطيان القطر المصري .

كتب مدام (أولب إدوار) في كتابها عن مصر تقول عن الخديوي إسماعيل : إنه لم يكن يتم إلا يجمع الملايين ، وكان يقنى الأطيان في كل ناحية قدر ما يستطيع ، وبلجا إلى السخرة لزوعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه في الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده^(٢) .

كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي تمكن البلاد في حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والعقار .

استدان القرض الأول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت برومبيج وحوش Fruhling and Goschen الإنجليز . وقيمته ٥.٧٠٤.٢٠٠ جنيه إيجري بمدة ٧٠ سنة مدة ١٥ سنة . وسعت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ . وهي كما ترى فائدة باحشة . ولذلك لقي القرض إقبالا عظيماً من المكتتبين في سندات . وقد رهن ضرائب أخص الخديويات ، والنفقة والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه .

(١) مصر عام ١٨ و ١٩ .

نفس الساتر عن أسرار مصر لدام أولب إدوار ص ٤٩ .

٢ - قرض سنة ١٨٦٥

(٣.٣٨٧.٣٠٠ جنيه)

• من سبب تشييد بيوت من قرض سنة ١٨٦٤ على مرمي بلاد العمة . بل من معصية عن توسيع دائرة خدمته وأملاكه . واشترى في ذلك الحين قصر (ميركون) على صدف بسفوف . يتجده مقراً له عندما يتزل الأمثانة ، ولم يكن لولاية مصر قصور تحية هذه مدينة يتزلون بها من قبل . ولكن إسماعيل رأى من إمكان مظاهر البذخ أن يكون له قصر محلا لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين . فابتاع ذلك القصر وأحق للمناخ الطائفة في توسيعه وزخرفته .

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراي الجزيرة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصار قصر فخماً . وتعددت المباني حولها . ومدت الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وأغقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها .

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما غضى ثمانية أشهر على القرض الأول .

وليس من غير أن يبنى ولي الأمر ما شاء من القصور والساريات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بتفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض . لأنه لا يجوز أن تقرض حكومة وشيعة قرضاً ما لإنفاق قيمته على مثل هذه الكماليات .

وقد حدث سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي سمحت هبوط أسعار القطن . ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي . فتراجعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم . وقد حل الصبغ بالأهالي من الفلاحين والملاك . لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن يشتروا عن صفة ويستدينوا المال بموائد فاحشة من الرباين^(٣) ، حل أمل سدادهم من ثمن القطن في

(٤) ذكر مؤلف تاريخ مصر لدم من ٣٣ أن عدة كانت من ٣ إلى ٧ ٪ في الشهر الواحد أي بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪

لهذا من فحش ما سمع عن الموائد ربوية

نومر المقبل (كم حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يُعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ . ولم يدروا كيف يوفون ديونهم . فاعترم إسماعيل أن تدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم لدائنين والمرايين . على أن ترجع بها على الدائنين مقسطة على سبع سنوات بغرامة ٧٪ وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك في أن إسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذي سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التي لم يكن يعرف مقدارها ، وهي الديون التي كان الخديو يقترضها يستدات على الخزانة كما سيحيى بيانه .

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ ج ، ولم يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج ، وورن في مقابله ٣٦٥,٠٠٠ ليدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (السائرة السنية الأول) .

٣ - قرض سنة ١٨٦٦

(٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)

هو القرض الذي استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج . وورن في مقابلة إيرادات السكك الحديدية (٥) .

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً .

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن في حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع ثمن أملاك الأميرين

(٥) تاريخ مصر للكل ص ٣٨ .

مصطفى ومن محمد عبد حم . فقد كان لابن لاسكت من أملاكه كن بستان كم سب . ومثدت ضاحه بن غبريد لأمرين المذكورين من أملاكها بقصر المصري . وكان يحقد حبسها لمناسبت ياه على العرش . واشتد عداؤه لها تقاومتها ياه في تغيير نظام توارث . وقد أسفدت به بتدبير حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثته العرش في نكر ابنته (ج ١ ص ٧٣) .

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التي بذلها للمسلطان وحكم الأمانة محصور عن حد الحرم . وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً . ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل وعبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢,٠٨٠,٠٠٠ جنيه ، مقسطاً على خمس عشرة سنة وبلغت المسيرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه .

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه سلم منه البايع ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سددت على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذي سنده الأمير من قبل (٦) .

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا يقع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تنسج أملاكه ، وتحققاً لأحلام شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها

٤ - قرض سنة ١٨٦٧

(٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه)

القرض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب

(٦) تاريخ مصر للكل ص ٤٤ . والمعروف أن الخديو اشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه ويحصل أن يزوره له - لا - ولا يرجع القصر المصري . جدهما في ٢٤ أبريل سنة ١٨٦٦ . وثانية في ١١ بره سنة ١٨٧٠ . ويعتقد الحاجة الأخيرة تمهيد جنوبي والمخافة المصرية بالتضامن أن يذهب للأمير كل سنة ٦٠,٠٠٠ جنيه مدة أربعين سنة مواله . بشرط أن يتسلم من خزنة مصر ثمانين سنناً على المالية ، قيمة كل سنة ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وهي المسواة (بركات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٤٠٠,٠٠٠ جنيه

ماهر حمد قرض . واختلقت الآراء في تعليقه . ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة عن قروض — بقية كان لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من المرابين الأجانب المقيمين في مصر . وه بكل هذه الديون حساب ظاهر ولا أحد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جداً . وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية . وبناء دار خيل . ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر عمر وسراي مصطفى باشا برمل الإسكندرية . فكل هذه المباني كان يفتقر عليها من الدينون ثمة كانت أوسايرة ، لأن ميزانية الحكومة ماكانت تسمح بإقامتها . وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشر ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ يتقل كامل الخزنة ، وفوائده تتبلغ جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتدفع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائده هذه الديون التي لا يحرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعاً إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت فوائدها ، ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صليق (المفتش) .

(سنة ١٨٦٩)

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كسالية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أقيمت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنتك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لما تجدها أقل منها مقداراً ونسباً عتاً .

ذلك أنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالي كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إستاد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش) . كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا . فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في المنصب . وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته من كبريت التي حلت بمصر في عهد إسماعيل .

نشأ إسماعيل صديق بشاة يؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أنعمه من الرضاة ، لما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب

مفتش عموم الأقاليم . ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار علامة له ، فلا عز حيد . غيب باشا عن مكانه إسماعيل صديق . فتسلم خزانة مصر . وظل يتصرف فيها نحو ثمان سنوات طوف . إلى أن أتى مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ . وهذه السنوات المشتومة هي التي جرت الحرب المالي على البلاد . وهي أتمس فترة في تاريخ مصر الخلى . في المفتش متقلداً ورثة المالية طول هذه لمدة . اللهم إلا فترة وجيزة تولها عمر باشا حتى سنة ١٨٧٣ . ثم عادت إلى المفتش ثانية . وظل طوال هذه السنين حائراً لرضا الخديو وعطفه . وقد كسب هذا الرضا لافتتانه في جمع المال من القروض . أو من إرهاب الأهلين بمختلف أنواع الضرائب . فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكما هو أيضاً يقتطع نصيبه في الغنيمة . أترى إثراء قاحشاً ، وقلد مولاه في عبثة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استئانة الحكومة نحو ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حائراً سلطة واسعة المدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مرأى أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو . وسرى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لئلى إسماعيل صديق في تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيئات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس .

٥ - قروض سنة ١٨٦٨

(١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه)

اشترك الخديو في المعرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالآلأاب . فأنفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيئات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية لأحسية لتتصره من حدد . وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التي بدعا في الاستانة ليحصل على لقب (خديو) . وقد نال القرمات الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ (ج ١ - ص ٧٦) .

فهذه الأسباب خلعت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستانة من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرصاً جديداً قدره ١١.٨٩٠.٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم^(٧) وحقيقة هذا القرض - أى صافي ما دخل منه خزنة الحكومة ٧.١٩٥.٣٨٤ جنيه ، أى - سعر اقرض ٦٦ في المائة . فحلت بالخزنة خسارة فادحة من شروط هذا القرض . وحصى لسداد أقساطه السنوية لإيرادات الجهارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصائد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة . وكان من شروط هذا غرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات .

نصر إسماعيل نحو مليونين من هذا القرض في الاستانة على حفلات وولائم وورشا للسلطان ورجال المايين .

وأعق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في حابدين والقبة والعباسية والجزيرة وصرى مصطفى باشا بالإسكندرية وتأسيسها بقاعر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضاً أفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً .

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف شبيهاً ببعض الدوات والأعيان في الاستدانة للإتفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخمة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمصيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرموس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المال والسياسى في أوروبا ، هم الذين استقبلوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغاً كبيراً في الخزنة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن في خزانتها ما يفي بذلك ، فاضطر الخديو تفرغاً للضائقة ، وكتماناً لأسرارها ، أن يستعين من أحد معارفه ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . وقبلت وزارة المالية أن تحصم البنوك سداداتها بفائدة ١٤ في المائة لمدة ثلاثة أشهر ، ويدعى أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار .

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ

(٧) تاريخ مصر المال ص ٧٥

١٢ مليوناً جنيه في أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد .

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من ذبح لأصرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن يتفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، كجأراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هي التي احتملت نفقاتها .

قال مؤلف (تاريخ مصر المال) في كتابه ص ٩٥ : « إن يهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكن تطفئ شعلة الهامة التي أثارها . حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة في الزيادة ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة للحفلات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تتل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التي بذلت فيها . »

أما الخديو إسماعيل فإنه لم يفتن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإسرافاً في عدم البصر ، فاستمر ينحدر في طريق الإسراف والاستدانة .

الحصول على المال باستعمال الخيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينصب في الخزنة ، وكان إسماعيل مقيداً بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض مدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى في روح ضيوفه الأوروبيين أن عزائن مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أتفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائق أن يمد يده إلى نيوت المالية ويطلب قرصاً جديداً .

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره لنفسه طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ . وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، ترى على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول القطن الجديد .

ولما انقضى لليعاد اتضح أن الحكومة باعت - لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت

لته . وقد سويت هذه القضية بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما يشتره منها بسعر ٧١ . واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة لإقادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أى أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً .

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا يتظر أن تحوزها . وتسلم الخبز فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعته إياها ودفعت عنها أوراقاً ومسدات على الخزنة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة . ولا تحسب القوائد على المبلغ الأصل الذي أخذته من التاجر . بل على المبلغ التالى المقدر ثمناً للغلاله ، ونهايك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر القادحة .

٦ - قرض سنة ١٨٧٠ (دين الدائرة السنية)

(٧,١٤٢,٨٦٠ جنية)

كان إسماعيل مقبلاً بعدم الاقتراض طبقاً لشروط مملكة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وخصامتها أنظار الباب العالي ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن إسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يردأ من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص .

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى ٧,١٤٢,٨٦٠ ج . بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطمائه الخاصة ، هذا الأطماء التي رهنها سابقاً ، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثاني ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والتمتع^(٨) . فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهي ٧,١٤٢,٨٦٠ جنية في عشرين سنة . ويبلغ العيب الذى احتمله الدائرة السنية سنوياً لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنية أى ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال المدعوم .

وكانت حجة إسماعيل التي تلجأ بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر

(٨) تاريخ مصر للملك ص ١٠٥ .

ومد سكت خديو الزمنية لأطمائه نفي خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع معلاً . ولكنها شحرت من النفقات أضاع ما تستحقه . فضلاً عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين . ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقترض دين جسم بهذا المقدار لإنشاء مصانع في الوقت الذى تنوء فيه الخزنة بالتقروض السابقة .

٧ - الدين السائرة

(٢٥ مليون جنية)

الدين الثالث أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقرر . ويسدد في مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمان معينة ، ويشترط إتمام استهلاكه في مدة معينة .

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستجارات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل توها آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإقادات أو البونات (الأدون) المالية . أو بونات الرزامة ، أو بونات الدائرة السنية ، والبونات عبارة عن كميات تكسب بقم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الإذن ، موقفاً عليها من وزير المالية ، أو من عونه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء في العياد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالحرس ، فيأخذ الراغبون ويطلبون شرائها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عيباً يدفعون صدى قيمتها للخزنة ويسلمون الكيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزنة ويأخذون قبضتها ، ولم يكن للدين السائرة حساب معروف ، بل كان اخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرائب الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها .

فؤلف (تاريخ مصر المال) بقدرها سنة ١٨٧٤ ب ٢٦ مليون جنية ، وقدرها بعضهم ب ٢٨ مليون جنية . وجاء في (الوقائع المصرية)^(٩) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنية . وهو إحصاء الذى اعتمدها

أما فوائد الدين السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فليسو جليون دنجلار يقول في

(٩) عدد ٥٠١ - ابريل سنة ١٨٧٣

رسمته^(١٠٠) إن الدائرة الخاصة وهي دائرة الخديو إسماعيل كانت تقترض بضائفة ٢٠٪ و ٢٤٪^(١٠١) في السنة . وأن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٩٧) كانت سيئة للدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما يهبط كاهل الخزانة العامة من القروض المتابعة التي عقدها إسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو هوجلت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع إسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لساو بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطته ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي .

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالي) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل إسماعيل عن خطته وتكسب سبيل الإسراف الذي جعله يقترض في أقل من سبع سنوات مبلغ تروى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض^(١٠٢) .

ولكن من عيوب إسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يفكر إلا بيومه . ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدناها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقرض . وكيف يحصل على المال . ويدع ما عدا ذلك من غير بحث أو تفكير .

ومما جعل إسماعيل يتأذى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية ترقب تصرفات الحكومة ، ومحاسنها على الأموال التي تبدها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات المرفقة أو الموجهة التي يقدمها وزير المالية إسماعيل باشا صديق في كل انعقاد . ولم

(١٠٠) رسائل من مصر من ٩٦

(١٠١) تاريخ مصر المالي من ١١٠

يكن لمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية . وما جرت به الحروب على البلاد . وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض اعتراضاً جدياً على تلك السياسة . أو يصير الخديو يحرقها الرغبة . ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المهزلة .

٨ - قانون المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية . فاضطربت الأسواق في أوروبا . وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديو في حاجة إلى المال ، فعهد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ، فابتدع الفتنش طريقة تعد بمتملة قرض إجباري يحى من الأهالي ، أو ضريبة جديدة تقرض على أطباهم . وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١^(١٠٣) . ينص هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأقطان الضرائب المربوطة على أطباهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطباهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ١/٢٪ (مادة ٤) .

وأساس هذا المشروع على حساب إسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات . فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست . سدد الدين كله . وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطباهم وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطباهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة

(١٠٣) الروائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، ونجد نص القانون أيضاً في قاموس حلاء

ج ٢ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

مستدة ديون جديدة ، ولا تخور المطالبة بسلف مؤقتة ولا تحت تأثير قوة القاهرة كشرق
 . من إلا حد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) . وضمنت المادة ٤٣ أن
 تخصص مبلغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة
 جعل من الدين دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط
 بالنسبة للشركات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه ، وضرب بالكرباج بالنسبة لسائر
 لأهلين . ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود
 للحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة
 جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاباً وضنكا .

وقد استطاعت الحكومة أن تجني من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لعابة آخر
 سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جنته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة
 ١٨٧٧ (١٣) .

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ، بل
 ابتلعها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية
 نقض عهد الذي أعلنه في الوثائق المصرية (١٤) ووعد فيه باستناع الحكومة عن إخراج بونلات
 (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إقادات مالية استدان بها عدة ملايين
 أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المال) (١٥) ، ونقضت
 الحكومة عهداً أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطنان التي دفعت المقابلة .

وقد وقف العمل بقانون للمقابلة مؤقتاً بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة
 ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطنان أو تخفيض الضريبة
 عنهم تخفيضاً يتناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل
 مستأنفاً ، واحتسب ضمن إيرادات الحكومة ، وحصلها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة معوجة في الاستدانة ، لأنه معهود أن معظم إيرادات الحكومة
 السنوية في بلاد زراعية كمصر تجني من الضرائب على الأطنان ، فإنفاص نصف المربوط من

(١٣) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإعداد قانون للقبالة . مرسوم الإدارة والمخاض ج ١ ص ٦٦٩

(١٤) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(١٥) ص ١٤١ .

عمرات إلى الأبد في مقابل مدد ضمت لغيرية مقدماً عن ست سنوات يؤدي إلى تضروب
 معين حال بعد إنتهاء السوت ست . وعند وقوع حكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس
 من مواءم الاقتصادية الصحيحة تقييد حكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب
 تتبع الحالة المالية العامة . لتزويد وتنقص بحسب تطور الأحوال . هذا فضلاً عن أن الحكمة التي
 تسرعت بها الحكومة لوضع قانون مقابلة وهي وفاء الدين العام لم تتحقق البتة ولم يسد شيء
 من هذا الدين . بل زاد عما كان عليه . فكان مقابلة كانت وسيلة لاقتصاص الأموال من
 الأهلين وتبديدها .

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذي أصدره الخديو توفيق باشا في ٦ يناير سنة
 ١٨٨٠ . وقضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخمس منه
 ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى
 أصحابه مقسطاً على خمسين سنة . ونخصص لهذه الأعطاش كل سنة ١٥٠,٠٠٠ جنيه

٩ - القرض المشتم سنة ١٨٧٣

(٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه)

انتظر إسماعيل بفارغ الصبر إنتهاء السنوات الخمس التي حظر فيها على نفسه عقد قروض
 جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ . وسعى جهده في الآمانة وبذل فيها الأموال الطائلة
 من الرشا والهدايا ليبلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذي يبيح له الاقتراض من غير
 حاجة إلى إذن الحكومة التركية . فقال في سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩) .

لم تكن تنهى هذه المدة ويشعر إسماعيل بفدث اعتقاله من هذا القيد . حتى عقد قرضاً
 جديداً من بيت أوبتهام المثل قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وهو أكبر القروض من جهة القيمة
 وسؤوها من جهة الشروط . وقد دعاه «ديون القرض الكبير» . وهو حقيق بأن يسمى
 قرض مشتم

وكانت حخته في هذا حرص أنه عزم سداد الديون بسنائه . ولكنه في الواقع
 جعص تنب من هذه العاية . وبقيت لنديون تسائرة كما كانت .

عند هذا حرص سائدة ٧ وقيمة سدادته ٨٤ في المائة . وبلغ ما دخل الخزنة منه بعد

استبعاد الخفقات والحشم والسمرة ٢٠.٧٤٠.٠٧٧ جنيه . أى بنقص ٣٧٪ من بسمة . من
الإسمية . فحسرت الحكومة من أصل القرص نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، في حين أنها
لترمت بقط سنوى لسداده يبلغ ٢.٢٦٥.٦٧١ جنيه . ثم إنها لم تقبض المبلغ عند . من
تسلطت منه فقط أحد عشر مليون جنيه . والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة
المصرية (١٦٦) .

ومن هذا يتبين أن قرضاً أتى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره ثمان وثلاثون مليون
جنيه ، بلغ صالى ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ
القروض . في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، على هذه السرقة العلنية ،
كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه
الشروط .

وقد رهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها
أوبعضها للقروض السابقة وهى :

أولاً : إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة .

ثانياً : الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه .

ثالثاً : عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .

رابعاً : مليون جنيه من ضريبة المقابلة .

خامساً : كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة (١٦٧) .

ومن نهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها إسماعيل هذا القرض للتجسس هى ذات السنة
التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى تحولت أقمى ما حصل عليه من المزايا ، أو بعبارة
أخرى إن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى في علاقته مع تركيا في الوقت الذى أشرفت فيه
البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى .

(١٦٦) مصر كما هي Egypt as it is للستر ماك كون Mac Coun من ١٩٢٦ ، تقرير لجنة كيف من ١٩٢٢

(١٦٧) النظر بتاريخ مصر المالى من ١٩٢٣ ، تقرير لجنة وكيف من ١٩٢٦ من كتاب « مصر كما هي » للستر ماك كون

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون . وعجزت الموارد العامة عن أداء أنصافها المترامية ، وثقلت وطأنها على
الحزنة . واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ . وأدرك أن الدائنين لابد أن يرجعوا
بروماً على أملاكه الخاصة من عقار وأصيان . فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ،
وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير صحح هذه التصرفات وتسجيلها ولم يبق باسمه
خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة ألف فدان .

١٠ - دين الرزامة

(سنة ١٨٧٤)

احتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة بفترض بها
من الأهالى ديناً سمي (دين الرزامة) .

كانت مصلحة « الرزامة » تودع فيها رموس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ،
فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم في مصلحة الرزامة ،
بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية
وتجارية ، وتصدر الرزامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ،
على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات مترواحاً بين جيبين ونصف وخمسة
جيبات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩٪ .

وقد أوحس الأهالىون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأسهم عالون بمصيرها ،
ولكن الحكومة لحلت إلى الطريقة التى اتبعها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الأهالى
من سندات هذا القرض الإجبارى ٣.٣٣٧.٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى
١.٨٧٨.٠٠٠ جنيه . ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى .

قروض بأهنة حالة الخراب . وردت هذه القروض الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥ وتوالت سنة ١٨٧٦ . لأصغر الحكومة في ذلك فحاسب المديون فزادوا وقوائدهم . فكانت تتحايّل لحصول على ما بأية وسيلة . ومنه لاستدانة بوسطة إحتدات على الخزنة بقوائد وحشة . بالغة ما بلغت . فكانت سائرة في سبيل خراب لا محالة .

ولم تكن قيمة القروض تصل كلفة في الخزنة . بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يحصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والتصدير والقوائد ، وما إلى ذلك . ولم يكن إسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المالبون والسماسرة .

فالقروض المشثوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جنيه لم يدخل منه الخزنة سوى ٢٠.٧٠٠.٠٠٠ جنيه ، منها أحد عشر مليوناً من الجنيهات فحداً ، والتسعة الملايين سددت .

ولم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقي القروض .

أما المديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفي بعض الأحوال أربعة أمثالها .

وقد أحصى بعض المالبين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً في حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً .

وقال للسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محرري جريدة (الدنيا) وقد عاصر إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده : « إن إسماعيل باشا قد اقترض في الثمانية عشر عاماً التي تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) . ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقي في يد المالبين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام » (١) وهذا هو الخراب بعينه

١١ - ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

وهو تكلف هذه القروض طلبات الخديو وبعثاته . بل استولوا أيضاً على ما في خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال فودعة على ذمة الخيرات أو لحساب نقصر الأيتام وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧.٠٠٠ جنيه (١٨) .

واستمر إسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب . فيزداد الدين لاسائر أصحابه .

١٢ - مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

(٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه)

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر . أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات (١٩) . وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه (٢٠) أضيفت إلى الدين السائر .

مقدار ما دخل خزنة الحكومة من القروض

ثبت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ . ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة . وكان الخديو كثر أعورده المال يستدين (١١) .

(١١) مع المالبين من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٧٧٣.٨٦٠ ج . إحصاء لجنة تحقيق العليا ص ٥٣ من نسخة ذكره

(٢٠) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

إسرائيل إسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت إلى التنازل تلك اللاتين فهم كانت تنفق. فإن إن الجيوب لا يحتاج إلى عطاء كبير. فإن يسرائيل إسماعيل هو الباحث الأكبر على مأساة القروض.

إن الجانب السيئ من شخصية إسماعيل هو إسرائه وإنشائه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب، وهو بلا مراء مضرب الأمثال في هذا الصدد، فقد كان يتلانا لال. وظهر هذا اليب في حياته العامة، وحياته الخاصة، ظهر في بناء قصوره، وتأسيسها. ونجسها، كما ظهر في حياته الخاصة، في حفلاته وأفراسه، ومراقصه، ورحلاته وسياحاته. وأمراته وملذاته.

أمثلة من إسرائيل إسماعيل

بني الحننيو إسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة، ظم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل، وكان بعض القصور التي يبتنيها لا يكاد يتم بناؤها وتأسيسها حتى يمرض عنها ويحبها لأحد أبنائه أو حاشيته.

وذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنها من أعظم المباني الفخيمة التي لم يبن مثلها، وتحتاج لوصف ما شملت عليه من المحلات والزينة والنفرة والفروشات، وما في بساتينها من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والمحلات إلى مجلد كبير،^(١٠) وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدانا، وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة. وكانت هذه السراى في منشئها قصراً صغيراً وحاماً بينهما سعيد باشا، ثم اشتراها إسماعيل من ابنه طوسون مع ما يشيها من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانا. ثم هدم القصر وبناءه من جديد. وأضاف إليه أراضى أخرى، وأحضر المهندسين والعمال من الإبرج لبناء القصر وملحقاته. وأنشأ بستاناً

(١٠) ملحق الترمذية ج ١ ص ٨٤

المحلاصة

ينضح مما تقدم يانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم إسماعيل. وأن الافتراض كان له عادة سنوية، لم يكن يقوى على التخلص منها، ويتبين أيضاً أنه كان يفترض المال بشروط شامسة، وأن القروض التي عقدتها لم تكن البلاد في حاجة إليها، ومعظمها كان القرض منه مصاد الديون السابقة، وهذه الديون لم توف لها سكة، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى التزوير السير، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفي بنفقاتها المطلقة، وفق بأحوال الممران دون حاجة إلى الاستعانة.

وفي ذلك يقول المستر كيف، الذي عهد إليه إسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ : وإن المبالغ المحاصلة من ميزانية مصر من السنة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٩٤,٨٧١,٤٠٠ جنيه، وأن مقدار المنصرف في هذه السنة على نفقات الحكومة وعلى الجربة المدفوعة لتركيا وعلى أعمال الممران بلغ ٩٧,٧٤٠,٩٦٦ جنيه، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضت مصروفاتها وأعمال الممران التي قامت بها، فالديون الجسيمة المحالية كانت بلا داع أوجب قترافها، فيما عدا ما يفترض قتاة السريس، وكل المبالغ المقترضة والديون السابقة ضاعت في سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الفخيم السابق ذكره^(١١).

وقد استغفلت فوائد الديون معظم دخل الخزنة، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج، خصص منها لحلة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات^(١٢)، أى أن خصصت الديون أبغست معظم الميزانية، وظهر في ميزانية تلك السنة صبر مقدار ١,٣٨٧,٢٠٠ ج^(١٣)، نشأ عن قداصة خصصات للدين.

ولا يمكن أن تستقيم دولة تفقد توازنها لمثل هذه الحالة الخفية.

(١٢) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ للشور ديلا لكيب (مصر كما هي) - قسطنطين كون من ٢٩٥،

(١٣) تقرير القابل للجنة التحقيق العليا من ٢٠٦ من الكلف الأسطر (حكومة الرافق للبوليمية الفرنسية)

حرفه. لإحذية على إصلاح ميناء الإسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في حين أن
تعمل لإصلاحه تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر^(٣٠).

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه. لأن
هذه القروض هي أموال أجنبية، دفعها مالئون ومرايون يتنون إلى دول أوروبية تطمح من
قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر. وهذه الملايين من الجنيهات المفترضة من شأنها أن
تفقد البلاد استقلالها المالي، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون، فيصبح
أسير دائيته. والقروض التي استدانها الخديو صار لها من القوائد ما يتلع معظم ميزانية
الحكومة، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب
التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل مالياً، ولكنه كان بطوى
في ثيابه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلاً مزدوجاً.

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر
في قناة السويس.

تكلنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠٦)، والآن نعود إليها في شيء من
التفصيل. إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد، ولا شك أن شراء
الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها
انحساراً نحو الاحتلال.

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس. فقد ركبها الديون. ورهن إسماعيل
موارد الدولة مورداً بعد آخر في سبيل لقروض للتلاخفة، وقواتها الباهظة، وكان عليه أن
يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونوات (مستندات) على الخزانة تستحق في
(٣٠) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

هذا المرحله. فلما الوفاء. وإس. هلال للإفلاس. وكان معي. قد نصبت من يديه.
بحث في حرائق الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يرهن بعد. فرأى أن مصر في أسهم
تأسيس قناة السويس ١٧٦.٦٠٢ سهم لا تزال ملكاً خالياً من الرهن. وهي توارى $\frac{1}{4}$ من
رأس مال الشركة. أي أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال. فذكر في أن يفترض بضائتها عدة
ملايين من الجنيهات. كي يؤدي قيمة المبالغ المستحقة. أو أن يبيعها إذا تضرر الافتراض.
بدأت هذه الفكرة تساور إسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥. وكان باريس في ذلك

الحين أحد المالين الفرنسيين واسمه إدوارد درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة
المالية في مصر، ويعرف أرنياك الخديو واضطراره إلى المال، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية
يدعى السيد أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال، يطلب إليه أن
يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة، وأنه مستعد إذا غلب الخديو البيع أن يجد المشتري
لها في باريس، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة، وهناك تلقى تلغرافاً من أخيه بتاريخ ١١
نوفمبر سنة ١٨٧٥ يحث على الأمل في نجاح الصفقة، فقابل على أثره إسماعيل باشا صديق
والمتش. وزير المالية في ذلك العهد، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو، وعرض عليه
الفكرة، فلقبت منه قبولاً، إذ كان المفتش يني تغيير المال اللازم بأية وسيلة، ولو بتضحية
تلك الذخيرة العظيمة، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر، ويأمر إلى تقديم الرسول الفرنسي
إلى الخديو، فقص عليه نبأ مهمته، فارتاح الخديو إلى الفكرة وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون
فرنك^(٣١).

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تمهلت بأدائها قاذفاً
للتأفقات المبرمة بينها من قبل. ووفاء هذه المبالغ كانت الحكومة قد تولت للشركة عما يخص
أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة ١٨٩٤، وذلك خصصاً بما عليها
للشركة، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق، فلا يأخذ
ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤، فكان مما عرضه السيد أندريه درفيو أن يدفع الخديو للمشتري
عائدة سنوية مقدارها ١٢٪ من مبلغ الثمن، ييوعى عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥
إلى سنة ١٨٩٤، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة إيراد جمر ك بور سعيد، وترك

(٣١) انظر بحث السيد شارل لسج Charles Lesage في (شراء أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة
Paris Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

سيو و مع حيدر نقول لغاية ١٩ نوفمبر. فأبقى درويش أحد من ساحة القمار. بعد إلى السعي الخبيث لدى جماعة من المالكين المصريين لأعداد نفس. بعد من مصر. بعد اتفاق بين المصريين ضد درويش أحد من ساحة القمار. أخرى. سعى في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت دعوة الأولى بين درويش والحديوي على الحفاء. دون أن يعلم بها أحد من وجن المال والسياسة في القاهرة، وحقن نبؤها على قنصل المحلوا العام في مصر. الماحور جرون ستون Stanton. ولكن عين السياسة الإنجليزية في لندن وباريس. كانت ساهرة، ترقب كل كبيرة من الأمور وصغيرها، فبلغها نبأ المساعي التي يبذلها إدوار درويش في باريس ليجمع الثمن المطلوب. فأبقى اللورد دربي Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماحور جنرال ستانسون الرسالة التلغرافية الآتية:

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالين الفرنسيين عرضت على الحديوي شراء أسهمه في قناة السويس، وأن الصحوات المالية التي تكتنف سموه تجعل قبوله في حيز الإمكان، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ - دربي ».

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر، فبادر القنصل البريطاني إلى مقابلة نوبار باشا، وكان وقتئذ وزيراً للخارجية، وسأله عن الحقيقة، فأخبره بالواقع من الأمر، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكلف حكومة إنجلترا بنياً هذه الصفقة، وقال إن الحديوي يجب أن يعتقد أن تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن أن تقابله إنجلترا بعدم الاكتراث. وأنه إذا كان الحديوي راغباً حقاً في بيع هذه الأسهم، فن المحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أهل ثمن، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠٠.٧٥ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات)، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ، ويمكن أن تفرضها البوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة، فطلب الجنرال ستانسون من نوبار باشا ومن إسماعيل باشا صديق وقت المفاوضة مع سيوت المالية الفرنسية. إن أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الإنجليزية في مسألة القرض بضمانة الأسهم. فوعده نوبار بوقف للمفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة، انتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر، وقابل القنصل الحديوي في اليوم نفسه، وأفضى إليه بمحدثه مع نوبار. فلم يخرج جواب الحديوي عن جواب وزيره. غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة

الإحيرية. ولم يكن لدى القنصل تعبيرات من حكومته في هذا الشأن. استشهد حديويش أن ينتهي الموعد الذي حددته نوبار باشا.

وفي ليوم ثلثي (الأربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل الحديويش نوبار باشا. فحضر الحكومة إلى الخمسة وأسمعين ومائة أسبون من الشركات، تبدلح سمات حتى تستحق في ديسمبر. ورأى منه ميلاً إلى إظهار بيع الأسهم على رغبة. وذلك أنه لم يكن ثمة أمل في أن تؤدي الحكومة ما تقوضه. وأن الأسهم في حالة الرهن مآلها حتماً إلى هيباع. فأبقى القنصل نبأ هذا التحول في ثرى إلى حكومته.

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة التلغرافية حذرة جواب الحكومة الإحيرية. وفيها يطلب اللورد دربي إبلاغ الحديوي قبول حكومته شراء ال ١٧٧.٦٤٢ سهم بشروط معتدلة. عذهب القنصل من قوره إلى الحديوي. وأبلغه بأن شكر الحديوي الحكومة الإحيرية على ما عرضته. ولكنه اعتذر عن القبول، قائلاً إنه يسعى لتحويل الديون السائرة إلى دين زمت. وأنه في حاجة إلى تقديم هذه الأسهم بضمانة لهذا التحويل، على أنه إذا عدل عن رأيه وأثر البيع فإنه يفضل الحكومة لإحيرية على سواها. هذا ما صرح به الحديوي القنصل البريطاني مساء ١٨ نوفمبر، على أنه في بضعة الأيام التالية لهذا الحديث. رجعت عنده كمة البيع على الرهن. فأبقى القنصل البريطاني إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الحديوي رضى بأن يبيع ال ١٧٧.٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه). فجاء الرد في اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الإنجليزية قبنت الثمن المطلوب. وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأدائه للحديوي فوراً.

وصل هذا الرد ليلاً، وتلقاه القنصل في صبيحة اليوم التالي (٢٤ نوفمبر)، فذهب مبكراً إلى سراي الحديوي. حيث قابل نوبار باشا وإسماعيل باشا صديق ومهردار الحديوي. وأباهم بفحوى الرسالة. فاتفقوا الاتفاق على البيع والشراء، وفي يوم ٢٥ نوفمبر تم عقد البيع. ووقع عليه كل من إسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية. وجنرال ستانسون عن الحكومة الإنجليزية^(٣٢).

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧.٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً من هي ١٧٩.٦٠٢، أي أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين وألف سهم). فسوى حساب ثمن بعد

(٣٢) شرح العقد في كتاب (قناة السويس) للسيد فؤاد بك Young Bey ج ٢ ص ٢٨٨

بعد لاسهم - فصفه فسر مدنى فى ١٢ ٥٨٢ ٣٩١٦ حبيب جيليرى - بعد ان كان أربعة
والخبر المعروف عن ان يبيع من اثمن ٢٥ مليون فرنك فى أول ديسمبر - وساق
١٠ شهر ديسمبر ١٨٩٤ فى موعده حتى يحدد الحكومة المصرية - بمطابق مع
يث يوتشد يسلن - وسومت حكومة مصرية يان يبيع للحكومة الإنجليزية كل سنة ابتداء
من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ بولد ٥٪ عن قيمة الثمن - أى ١٩٨.٢٩ ج سنوياً - مقابل
حرمات الحكومة الإنجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة - وعلى ذلك تمت الصفقة ولما
تلقى عشرة أيام على الحكومة الإنجليزية برغبة الخديو فى البيع - ففى هذه المدة الوجيزة
فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأياً فيها ورست خطتها وأعدت المال اللازم
لإنجائها ، وفارت بها - على حين كانت المفاوضات بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية -
واستعملت الحكومة الإنجليزية تنفيذ العقد ، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم
الأسهم ، ولذلك بادر إسماعيل باشا صديق فى صيحة ٢٦ نوفمبر ، أى غداة توقيع العقد
بسلم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة فى سبعة صناديق كبيرة - وانتهت عملية
التسلم فى ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بأختام كل من إسماعيل صديق ، والقنصلية
البريطانية وعلمة القنصلية ، واحتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى الجزائر ، فأصدرت
وزارة البحرية أمراً فى أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تخرج
على الإسكندرية فى منتصف هذا الشهر ، وإذا علم الجبال ستاتون باجتياز الباخرة قناة
السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الإسكندرية وحمل معه الأسهم
محفوفة بعناية تامة فى أربعة صناديق مصفحة بالزنك - ولما رست الباخرة فى ميناء الإسكندرية
نقلوا إليها الصناديق ، ثم أُنقلت رأساً إلى بورسوسوت ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر - وفى أول يناير
سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة - وأودعت
الأسهم فى اليوم نفسه بنك الجزائر

كانت هذه الصيغة دليلاً عصبياً للسياسة الإنجليزية . ويرجع هذا الفوز إلى التكتؤ الذي بدأ من المالين الفرنسيين في الشرء . فقد حتموا في أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً ، وكان لابد من تصام عدد معين للنفقة مع دائرة اميون من شركات - فكان خلافهم عنة عطلت المفاوضات التي نولها انسيو دريفير . وبلغ المسيو فريدان فليس في هذا التكتؤ . فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية - اللوق دي كار Decazes ، أن يسد بعبه لإنهاء

صفحة . وفي خلال مفاوضات العقد لاتفاق ، في درمبر وحده ، يو على أن يقدم هذا من
قناة المالىين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بمثابة لأسهم حيث نصحت ملكة بـ ١٠٠ مدها في
ثلاثة أشهر . وهذا معناه البيع المستوراء الرهن . ونخر بذلك عقد لانتد . وفي يكن
بقياً لثلاثة إلا قبول المالىين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل في الأمر
يتفعل القول قبل أن تنزل إنجلترا بالشراء ولكن أحوال السياسة شبطت عزيمته . ذلك أنه
حتى إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما . سواء بالبيع أو بالرهن . أن تؤدي به تكدير
علاقات الوديين الدولتين ، وكانت فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت
مهزومة من الحرب البهيمية وصارت هدفاً لحرب جديدة نشأ عليها ألمانيا ، وكانت هذه
الدولة لا تشأ تهدمها وتوحدها بالحرب ، وتبقى القارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها
وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أصبحت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب
المالىين الفرنسيين ، وزاد في إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية
إنجلترا فيها يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل
على معارضة إنجلترا في أولولة الأسهم المصرية إلى أيدي المالىين الفرنسيين شبط هذا الجواب
عزيمة الدوق دى كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر
إلى الشراء ، وكان لمهارة دسرايلى (لورد بيكسفيلد) رئيس الوزارة الإنجليزية وعظيم كفاءته ،
وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام العقد ، فإنه لم يكد يتصل بطلمه سعى المالىين
الفرنسيين في شراء الأسهم حتى يادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطها صداقة
قديمة ، فضلاً عن اتفاقها في الدين لأن كليهما إسرائيل ، على أن يقدم لحساب الحكومة
الإجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيبه خاطر تقديم ذلك اللزيم فوراً ، في الوقت
الذى كان المالىيون الفرنسيون محتفلين في أن تكون الصفقة شرعية . وقد خأ دسرايلى
إلى روتشلد لأن الفرصة عرست في غيبة مجلس عموم . وكان في مقدور الحكومة فتح
عنهاد مبلغ حتى دون موافقة المجلس . وكان الوقت يسمح
فتعلب دسرايلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع يدفع هذا مع عن
الحكومة الإمبريية مقابل مسخرة ٢١٪ من ائتم علاوة على ذلك
أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الإنجليزية
أدعت بصحف بأ هذه الصفقة غداة إبرام عقدها

سياسة دولية . فقويت في فرنسا بالألم والاستياء . واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية . وقد سبها ألمانيا بالسرور لأنها رأت فيها سبباً لغير علاقات يودية بين فرنسا والمغرب . واستهدت روبرت . إذ رأت فيها خطوه حريئة من سياسة الإمبريورية لتحقيق أطباعها في المسألة المصرية .

ولما اجتمع التبرعات الإنجليزية في فبراير سنة ١٨٧٦ ألغت خطبة العرش إلى شراء الأسهم . فقوبل العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق .

أضاع إسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفاً للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ الخزنة من الطغاة التي انحلت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر عسرت نصارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٧ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ، ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٩ ، هذا فضلاً عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما يتناه في موضعه (ج ١ ص ١٠٢) .

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالحديد إسماعيل إلى حد التفریط في هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إلى أيدي أن تكون القناة ملكاً لمصر لا أن تكون مصر ملكاً للقناة » ؟ .

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعلياً للملكية مصر للقناة . فتزبطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهد ملكاً لمصر .

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً . فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة إبتلاك القناة ، وقد صار لها فضلاً بصوت مسموع في التحدث عن القناة ومصرها ، ومصر الأرض التي يجتازها . ولم يفت كتاب أوروبا وساسته أن يلصقوا الخطر المائل في هذه الصفقة ، غداة عقدتها ، فقد كتب المسير شارل مازاد Mazade في « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد الموزع أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « إن هذا العمل سياسي محض . وهنا وجه الخطر فيه . فإذا لم يكن في ذاته احتلالاً

لمصر . فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال . والآن وقد أصبح لإنجلترا عبيل محتاج . ر . تعصب مائة مليون فرنك لتسوية ديونه . فهي لن تتركه وشأنه . بل ترقب ما يلبث . وتقرضه وتبدل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى . وهكذا بعد أن كانت إنجلترا تعارض في إنشاء القناة تحولت سياستها إلى العمل لا ممتلكاتها » (٢٣) .

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ . وقد حقت الأيام مع الأسف هذه النبوءة . فإن إنجلترا أخذت تحقق أطباعها في التدخل في شؤون مصر . حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ . أي قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة . فالعوامل المالية للاحتلال الإنجليزي ترجع إذن إلى قروض إسماعيل . ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها إنجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد .

بعض « كيف » الإنجليزية لفحص مالية مصر

(ديسمبر سنة ١٨٧٥)

لما ساءت حالة الخزنة ، ورأى إسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزت تقنيا في كفارة الحكومة المصرية ومقدريتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة تظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على إنجلترا إيفاد موظف مالي كفء يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذي يعترف به في هذه الوزارة .

وكان تقدير إسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده وتقرؤه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام . وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزنة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيمكن على هذا التقرير ، لكي يقنع البيوت المالية الأوروبية بأقراضه من جديد ، فانغاية كما نرى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجحاً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذي أصابها من القروض .

وقد اتجه إسماعيل صوب إنجلترا في طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت

(٢٣) مجلة العالمين Revue des Deux Mondes عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ص ٧٠٠

مضمومة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فإن هزيمتها في تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة

لّت الحكومة الإنجليزية تداء إسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة للتدخل في شؤون مصر . وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المشرف لستين كيف ، أحد الماليين المدعومين من الإنجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف » .

كانت هذه البعثة وماحلوها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذي أصاب وزارته ، مظهرًا من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أقرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانت ضررتين قاصبتين ، أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القوي .

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يحىء كما يروى إسماعيل ، فإنها حيث أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ، والأوروبيين عامة ، قدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى فسادة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ جسيمة في وجوه مطبوعة النفع ، وفي حملات حرية قليلة الجدوى ، فواللهمها أطاع الآفاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الأجل (التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وتحويل جميع الدين الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪ (٣٩) .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على مآليتها برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلخيصاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرصاً إلا بموافقتها .

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم توفد بعثة « كيف » للسبب الذي يطلبه إسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي .

(٣٩) تقرير لجنة « كيف » للنشر في كتاب « مصر كما هي » لستين ملك كون ص ٤٠٠ .

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة « كيف » إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الإنجليزية إليها تزييد الاستئثار بالنفوذ لدى إسماعيل . ولم تكن إنجلترا ترى إلى النفوذ المثل فقط ، بل كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك . وهو التدخل السياسي ، فنشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل ويلاطه ، ففريق كان يتقاد إلى النفوذ الإنجليزي ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدل على مبلغ الضعف السياسي الذي تغلغل في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي ، ولا غرو فلما لم هو عصب النفوذ السياسي .

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسمى الحكومة الإنجليزية بمسمى مثله ، فأوفدت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو السيد فيليه Villot ليعاون إسماعيل على تنظيم مآلته ، وكانت ترمى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى إسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كلمة النفوذ الفرنسي ، وعارضت عمل إسماعيل بضربة آتية ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذبح تقرير لجنة « كيف » ، حتى لا يسوء مركزه المالي ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوتحت بأنها مستشر التقرير ، فلما احتج إسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطاني أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب ديمرثيلي رئيس الوزارة أنه لا يعارض في نشره وأن الخديو هو الذي يمنع في ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا .

التوقف عن الدفع

(أبريل سنة ١٨٧٦)

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأحوز الخزنة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوربية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر. والبطرة الأوربية علي. وعلى سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية والإدارية. زمر قادة اعتداء علي استقلال مصر المالي والسياسي، لأنه بمثابة حكومة أجنبية، داخل حكومة، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى، فقد نص المرسوم الصادر بإشائه علي أنه يحسن يحسن الحقوق المختصة لورد الدين العمومية، ويجوز إدارته متصرفين أسيان، تنصهم حول الدائنة، ويضيق الخديو وفقا لهذا الانتداب، وقضت المادة الثانية بأن المواطنين المنزلة هم تحصيل الإيرادات المتقدمة ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية، ونصت المادة الثامنة علي أن الحكومة متمثلة من تعديل الضرائب التي خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا ينفق إلى إنقاص الوارد منها، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق، وأن لا تعقد الحكومة أي فرض جديد ولا تصدر إقادات مالية علي الخزانة إلا لأسباب تقتضي بها حاجة بلاد، وبعد موافقة صندوق الدين، علي أنه قد حفظ للحكومة الحق في أن تقرض بالحساب الجاري مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك، القيام بخدمة الخزانة، ونص المرسوم علي أن المحاكم المختصة بنظر كل الدعاوى التي يري صندوق الدين إقامتها علي الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الدين.

ولا نزاع في أنه، من جهة الحق والقانون، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة، وتلك الاختصاصات، ولكن فكرة الطمع والاستعمار، وغلبة القوى علي الضعيف، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد، وفرض الوصاية الأوربية علي ماليتها.

مشروع توحيد الدين

(مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦)

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦، أصدر الخديو مرسوما ثانيا (٣٦) بتحويل ديون الحكومة ودين - ثروة السنية والديون السابقة لدين واحد، سمي (الدين الموحد) قدره ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزي، بإقتداء سابقة في ثمانية، يسدد في ٦٥ سنة، والفرض من هذا المرسوم توحيد ديون الدائنين علي استيفاء ديونهم، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالقائدة

(٣٦) نص في قانون ج ٢ ص ١١٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

دفع حركات الأقساط المستحقة علي الحكومة في إبريل وميو سنة ١٨٧٦ لشهر، ولم يكن تحديد هذه ثلاثة أشهر إلا للمحافظة علي القوائم. وكان الفرض هو تأجيل إلى ما شاء الله. وعين هذا لرسوم في بورصة الإسكندرية يوم ٨ إبريل. فكان هذا إيذانا بالتوقف عن دفع. أو بعبارة أخرى بالإعلان، وبإذاع هذا المرسوم سري السخط والذعر إلى الأسواق المالية لأوربية، واستهدف إسماعيل لطامع المالكين والمرايين. الأسيان، وانتقلوا يندبسون ويترصدون. بعد أن كانوا حتى الأسس يداومون ويشلقون. وأخذوا يتحلقون بوجوب خلع

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية علي مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية، وما تطوى عليه من الأخطار، وما يمر إليه سخط المالكين الأوربيين من التواكب، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذي يقضونه. فقدم وكلاء المالكين الفرنسيين مشروعا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الدين، أما للملكيون الإنجليز بأنهم لم يشكروا في هذه المقارضات، انتظاراً للنخلة التي ترسمها حكومتهم.

استجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين، وأصدر مرسوما في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين، ومهمته، أن يكون خزنة فرعية للخزنة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للدين من المصالح المحلية، وتخصص له إيرادات مديريات القرية. والنفوية، والبحرية، وأسيوط، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبرسيد ورمياط والعريش، وإيراد السكك الحديدية، ورسوم الدخان. وإيراد المصلح (ضريبة الملح)، ومصايد المطرية (دقهلية). ورسوم الكباري، وعوايد الملاحة في النيل، وإيراد كوبري قصر النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية، أي أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية.

(٣٦) نص المرسوم مشفوق في قانون هام للإدارة والنفقة لليب جلاء. ج ٢ ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

ومرسة وفاة . قضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى قروض الطويلة لأجل ، تبقى قيمتها كما كانت . فتستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين بمسمى بحسب ثلثة مائة . وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة بحسب قدر بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل سدادها . أما سندات الدين البائتة فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها . أى بواقع مائة لكل ثمانين جنبها من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل السداد .

وتخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المينة في مرسوم صندوق الدين . وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ من الجنيهات الإنجليزية سنوياً ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنبة ومقداره ٦٨٤,٤٩٩ ج . وتقرر أيضاً وقف جباية للقبالة .

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية - أصدر الخديو في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوماً ثالثاً^(٣٧) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة عوائن الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثانية التى سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التى يضمها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السيور - شالوفا Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيساً لهذا المجلس

الرقابة الثانية

(١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦)

إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى محتلف للرقابة ، وتوحيد الدينون ، كل هذه

(٣٧) - مصر في خمسين جلد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠ .

الوسائل ، على ما في معظمها من الفئات على سطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الإنجليزية ولم ترفها الكفاية لضمان مصالح الدائنين . فامتدت عن تعيين مندوب عنها في صندوق الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو السيد دى بلنير De Bligneret واختارت النمساوفون كرىمر Kremer . ونيطاني سيور بارافلى Baravelli ، وجاهاوت المجلتر بأن من الواجب وضع تسوية أخرى ككفالة مصالح الدائنين .

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي . بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى في إدارة الحكومة المصرية . وجعل مصر أكثر خضوعها للدول الأجنبية في سياستها وتصرفاتها الداخلية . ولكى تمهد إلى وضع هذا النظام . أوفدت إلى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي وهو مستر جوشن^(٣٨) Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها في تسوية ديون إسماعيل . وعلى الخطة المشتركة لإكرام الخديو على قبول هذه التعديلات ، وتدهت الحكومة الفرنسية من ناحيتها السيد جوبير Joubert ، مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشارك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديو . جاء جوشن ثم جوبير إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦^(٣٩) ، وطلبا إلى إسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأمهرا فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختطة ، وتدخل قصلاً للمجلتر وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتيها للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد إسماعيل في قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت في البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعجه مقاومة الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، فترد أخيراً على إرادتها ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ الذى سائى بياته .

(٣٨) كان جوشن وزيراً سابقاً في الوزارة الإنجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن لكال جوشن أحد أصحاب بنك لومبارد وجوشن والمجلتر وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى .

(٣٩) كما ورد في كتاب مصر كمالى . Egypt as it is . للمستر ماك كرون ص ١٤٠ .

مقتل إسماعيل باشا صديق (الفتش)

(نوفمبر سنة ١٨٧٦)

وفي خلال المعارضة بمسدد الرقابة الثانية . وقع حادث رهيب . له انصاف وثيق بارتكابه مصر المال . وهو قتل إسماعيل صديق باشا .

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثانية . بجنم إقصاء إسماعيل صديق عن وزارة المالية . كشرط حزمى لإصلاحه ، فقبل الخديو مصطفاً تصحية وزيره الذى كان موضع ثفته سنوات عديدة . واستفاد إسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن . وإدعاء الخديو . وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خطماً له

ولم يكف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاصد إسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختصة عن العجز الواقع في الميزانية ، منها إياه بتبديد هذا العجز إصراراً بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه يشترك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر إسماعيل في التخلص منه ، ودير مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبه ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإتفاذا لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على ثقته به ، وهذا روعه ، وتغلب في محادثته ، ثم صطلحه إلى سراى الخيزرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولكن لم تكف العربة التي ألقاها تحتها حداثى سرى . ونقف أمام باب القصر . حتى برل الخديو وماذا إلى صدر أمره بالقص على صديق واعتقاله في ناحية من القصر . ومن تلك اللحظة اختفى نوره عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جسده في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

ولم يجر الناس بادئ الأمر بما حل بهفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماصبة في سبيلها . وحكم المجلس الخصوصى بشيه إن ذنقه وصحته بها ، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة .

ونعمرى أن هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسبغه الشرائع ، ولا النظم

و لأخلاق . فإن اعتيال الناس عبر عهد لا يبق أن يصدر من شلاه ، بله الملوك والأمراء ثم مد كان يفتد إسماعيل من فتش ١٨٧٦ . يكن بعد بلا سبسة التي وصدها الخديو . أوكما يقول مؤلف (تاريخ مصر - د) : - يجب أن تعطى ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان الفتش هو أداة لى تحصر وتمدد . برر بررس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديو (١٨٧٦) . ومما يكن من انراى في مقتل فتش . فقد انتهت هذه حكمة المزعجة حياة رجل عاقد الدمة والضمير . تسلط على حكومة مصر ومصاريفها ثمانى سنوات طوال ، جرت الخراب للمالى على البلاد .

عنفد إسماعيل أنه يقتل فتش قد حقق عرصين . وهى - يتخلص من بركة أسر شريكه وإياه في تبديد أموال الدولة . وثبته أن يد عطف المدويين الأوروبيين جوشن وجوبه في مطالبته منه . وقد حقق إسماعيل عرص الأوب ، فإنه يقتل الفتش ، وإبقاء حثه في قاع الهم . قد عبت معه أسر لتلاعب ولعث بأموال الحرية العامة . أما القرص الثاني فلم يتحقق . لأن إسماعيل صار تحت رحمة المدويين الأوروبيين وتدحلتها المستمر في شؤون الحكومة .

وبعد قتل الفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثانية على المالية المصرية .

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ونسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره خديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قرره الدولة لأجلبرية ولعربية نسوية الدين العام (١٨٧٦) . وهو

أولاً : التعديلات التي برئى جوشن وجوبه إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦ ثانياً : فرض الرقابة الأحبية على المالية المصرية

أما التعديلات التي قرره مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتي .

(١٨٧٦) مرسوم مصر المال ص ١٠٢

(١٨٧٦) مرسوم مصر المال ص ١٠٢ (صحة سنة ١٩٠٠)

نظام الرقابة الشاذية

وقضى مرسوم ١٨ يوليو سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وإن يتولاها رقبان (مراقبان) بوشية « مفتشين مصريين »^(١٧) ، أحدهما الإنجليزي ، والآخر فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) .

وتختار الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين .
وظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وفوريدها للخزائن المختصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ما عدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهو الذي يوضحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين الأجنيين ، أي أن الكلمة فيها لـ « المضمون » .

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومي) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين والوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزنة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لـ « نظار الدواوين (الوزراء) ودوؤماء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذن والتحويل الصادر منهن إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه قد تجاوز الربوط في الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية .

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي الذي انفرد به الإنجليزي بعد الاحتلال ، وللرقيب الاشتراك في تخصيص ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) .

^(١٧) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الراسية ، كما يجب ذلك من السلطة مخولة لتفتيش الأوامر ، فإنها أكبر من سلطة التدبير . ومن هنا جاءت تسمية إسماعيل صديق باشا « مفتش » ، وكان مفتش عموم الأقاليم حلقه تربد أحيانا عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمرء الذين تأملوا في ذلك الحلقه ، الكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ يوليو سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى السلطة « حلقه المخولة للرقيب الأوليين » .

١ - استخراج ديون الدائرة السنوية وقدرها ١٥٠٠٠٠٠٠ مارج ، من الدين للوحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (مادة الأولى) .

٢ - استخراج قروض سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيدة الأجل) من الدين الموحد . واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين في المائة من إيرادات لـ « رقابية (مادة ٤) » ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواجعتها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يديجها في الدين الموحد ويطلب أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٢٩٣٠٠٠٠ مارج .

٣ - تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة .

٤ - مايق من الدين المصري جعل تحسين ، قسم سمي (الدين السائر) ومقداره ١٧٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي ، صدرت به سندات سميت سندات الدين السائر ، فالتبها خمسة في المائة ، وتسدد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائد ما من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية . ويتناه الإسكتندرية ، وهذه السندات تعطي بالأفضلية لحامل سندات القروض المعلقة في سنة ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقي سمي (الدين الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي ، وإبقاء الإيرادات المية بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائدته الإيجابية ٧/٧ .

٥ - إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢) .

٦ - إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين بأكمله (مادة ١٨) .

وتماماً لهذه التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يوليو سنة ١٨٧٧ اتفاقاً لتسوية ديون الدائرة السنوية والدائرة الخاصة .

وأنت تعرف معنى الاشتراك . ومعنى الاستشارة في هذا الصدد . فهي كلمات تؤدي معنى سيطره انتم

وتنص المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التي يترتب عليها اتفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط المستوي في الميزانية ، أو تستلزم اتفاق مبالغ على جملة سنوات حسب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها .

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن إيرادات عاصمة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويقتضي صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يستكمل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين اعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم .

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأستند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية . وهي التي رعت إيراداتها لولاء فوائد الدين المستأجر ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليز واثنتان مصريان . وواحد فرنسي . ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) . أى أن العائنية ورياسة للعنصر الأوروبي . ويتولى المديرون إدارة السكك الحديدية وميناء . ولهم السلطة العليا على موقوفها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين وعملها بهذا مرسوم عبد رقيب الأورويان . وهما لستر ورومين Romaine رقيب (مرفق) حيدر . على الإيرادات . والبارون دي مالاريه De Malarec رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وسن الماحوز رقيب بارمح Baring (البورد كرومر) عضو خليزيا في صندوق الدين . والمسيو دي بلج عضو فرنسياً . وبق المندوبان المصري والإيطالي المينان من قبل وهما مور كريمر Kremer . والسنيور بارفلي Barwelli . وعين الجنرال ماريوت

Maratoni لاخيري رقيب مودسون (حنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية . يتولى بمقتضى هذا المرسوم سلطة مطلقة في إدارة الحكومة المالية . وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التي تصدر من المجالس الحسبية على قاعد الأهلية تتسبب عن سلطة من الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة في أداء الحكومة المصرية . وانقرضت هذه النقطة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة في أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد إدارة مختلطة . ولا شك أن هذا النظام إنما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التي تدل على جشع المالكين والسياسيين الانجليز والفرنسيين . وسواء نيتهم نحو مصر ، فإن توفقت الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضي هذه الشروط القاسية المهينة . وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت في ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالكين الأورويين ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة في تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد اندفعت فرساً إلى وضع هذه القيود والأغلال متوعدة أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها في الواقع إنما تخدم مقاصد إنجلترا السياسية ، فإن النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ، ومآلاً حتماً إلى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحال مع الزمن سيطرة الخيرية كما صيحي بيانه ، وفي ذلك يقول المسيو دي فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسي المشهور ما خلاصته : « إنا إنكنا في هذا الصدد خطأين ، أولهما أننا جعلنا التدخل في مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المتنوي هو في ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان في البصيرة والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، ولا بد في هذه الاختلافات من ضجعة ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، وتتخذ في هذه المسألة وسائل دولية . على النحو الذي حدث في إنشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك في قانون التصفية ، والخطأ الثاني أننا أسرفنا في جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه وإن كان يحسن بالحكومة أن تحمي مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يهتمون ما تنطوي عليه أعمالهم المالية من المغامرة . ففي هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول لأخرى إلى هذا الحد ، فحين لم

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ تأليف لجنة أوروية عرفت بلجنة التحقيق العليا . ومهمتها تحقيق المعبر في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين وبتوقيع إعصافه بالقرائيب ، ووسائل إصلاحها . وتحقيق موارد الخيرية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن المرسوم نتيجة بالاتصال بجميع المصالح والمعاونين وجمع من ترى لزوما لسماعه لجميع البيانات التي تطلبها .

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المصروف ، فلم يرض الدائتون بذلك ، وتدخلت الدوائتان الإنجليزية والفرنسية . وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمصروف معاً ، فأذن إسماعيل إلى طلباتها ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة . وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أي أنه يشمل الإيرادات والمصروفات ، ولرخص المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها إعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رأساً من غير إعطاء .

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من السيد فرديناند دلبس (قاض قضاة السوس) رئيساً ، والسيد ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورائض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بليير ، وبارافلي ، وبارنج (كرومر) وفون كركير .

وتم هذا التكوين تنفيذاً لما اقترحه الدوائتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين المسية ليرون ديرون Liron Dairoles مفضش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والسيد كولون Coulon المحامي للمستشار لشركة قناة السويس كاتباً لخاضر جلساتها .

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتخصص كل نواحي الإدارة المالية ، وتستدعي من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها إلى الأقاليم لتحقيق ما ترى لقصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية .

وكان شريف باشا الوزير المشهود يتولى وتقتد وزارتي الخزانة والمخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان المندوب لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراض بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله . فمرس عليها أن يجب أن يسمع ما سأنه كتابه . ولكن سعة أصررت على حصوره ، فرفض بإذنه أن يظاظر الرأى أمامها ، وامتنع عن القول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إياه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ،

سبب ذلك وارتفاع سداد أخرى حتى توقفت عن أداء قسط ديون . وهذا كقصة مصر مع فرنسا كانت أقل حلالاً عنهم من ثلث الدول .

وقد نفى هذه الرقابة شاذية معمولاً به . إن تألفت الوزارة معتقلة برأسه بوار باشا . في سبتمبر سنة ١٨٧٨ . وفيها وزيران جسيان ، أحدهما انكليزي والآخر فرنسي ، فاستدعى بقاءه عن ريفرس لأحسين ، ولم وقت لأزمة السياسة التي شنت على إسماعيل ، أعيد عمل نظام رقابة الدائتين في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الاسبري أقيمت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة لسنسار لما في الانكليزي ، وسلك تحولت الرقابة تدريجية إلى سيطرة انجليزية .

أما إدارة السكك الحديدية وبنية الاسكندرية فقد بقي للفرزاد مروت يتولاها إلى أن تولى ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختصة المركبة إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مدبرين أحدهما انكليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال .

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

(٢٧ يناير سنة ١٨٧٨)

كانت مهمة الرقيب الاجنبيين مراعاة مصالح الدائتين الاجنب ، وتدبير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم . ولكن أموال الحكومة المالية سارت من سيى إلى أسوأ ، وازداد ارتياكها وعجزها ، ولزعم مما أسرف فيه الرقبان الاجنبيان من ابتزاز أموال الأمانى بطرق الفهر والفسف ، فقد عزيا إلى إسماعيل أنه يقيم القنات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، والتقى الرقبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتقليف لجنة تحقيق أوروية لتفحص شؤون الحكومة المالية .

لا حرم أن حلا غضب وما يطوى عليه من اعتداء فطع على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، بس على مبلغ استهانة الدائتين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن المندوب إسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا المهران ، وأصدر مرسوماً في

وتولى رئاسة اللجنة بكثرة من كان في باريس . وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أهمها وضعت تقريراً مدلياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها ، وما تقتضيه لإصلاحها ، وأُحصت في - يده المديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٩ ، وحتى قيمة المطالبات متحرة عن الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة لموظفين وأرباب المعاشات . فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٩٠٠٠ ج - بخلاف مدين العام . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة . وأُحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ و٥٨٩٠٠ جنية ، وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ و٣٨٩ ج فبلغ مجموع العجز ٢٦٣ و٧٤٣ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته . وعلبت لسد هذا العجز أن يزل عن أطيانه وأطيانه عائله ، فعرض الخديو أن يزل عن أطيانه المعروفة بأصابع دائرة سيرة والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨ و٨٩٢ فدان من أطيانه عائله ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة السيرة والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة . فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانه أخرى للعائلة الخديوية . فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، وهنت فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في إفريقيا

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابلته السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ . ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسي والمثل بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات وشبه موجهة بر شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتي في حديثه لسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مملوء بالبيانات التفصيلية . ولأن أهوركم الوقت للتعرف في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جزيل شكري لكم ولزملائكم الذين أسفقت لسموهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى . فربو منكم أن تبلغوهم تشكراي الجمية . وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي أسفرت عنها ، فإني أقولها ، وطبعي أن أفعل ذلك .

وفي الذي رغبت في هذا معني لصالح بلادي . وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . ولكن عن يقين أن عدم حل ذلك عزم جدياً . إن بلادي لم تعد في إفريقيا . بل نحن الآن قطعة من أوروبا . فبصبي أن نخرج لأغلاط الماضي . ونحن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية وسنرى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . ونقومها وضع الأمور في نصابها .

« حاشا القديس . ومن أوجب أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهة قد اعترفت أن أتوحي حديثاً العمية . وإني بادئ عهد بتكليف توبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد الجديد . وأصهر مبلغ ما أن عذره على عمله .

وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه استقلال بلادي . وسيس هذا الأمر هي . فإنه أساس نظام جديد في الحكم . وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما أتوحيه من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم صلا شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل يتبع ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظنها سما مصر «^(١) .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

وفي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في إفريقيا الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القاهرة عليها ، ولعمري ليس مما يخف به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل أحد تحقيق أوروبا في شئون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولي الأمر . ومصر رور لأمر إلى قبول مسجود وشكرها على هذا التدخل . ولعمل مقترحاتها . وقبول رقة الشدية من قبل . كل هذه المظاهر المهزلة تم من الضعف الذي أصاب مصر في ذلك عهد . وهو لمصعب نتيجة نسبة خالية التي اتبعها إسماعيل . والمديون الباهظة التي فرضها . وحتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

١ - محمد الأصغر (محمود) - في الجمهورية العربية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١١٥) هذا الفترة الأخيرة من سير حديويل شاره . ووردت أيضاً في جريدة (الريفر نيوز) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

وتولى رسمها المعنية لكثرة غيب السور فريدان دلمبس في باريس ، وبعد أن قطعت لجنة المرحلة الأولى . من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها . وما تقترحه للإصلاحها . وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٩ . وهي قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواس متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات . فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ و٢٧٦٠٠٠ ج . بخلاف ديون . . . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٥٨٦٠٠٠ ج . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣٠٠٠ و٢٦٣٠٠٠ ج . فبلغ مجموع العجز ٥٢١٦٠٠٠ ج . اعتبر أن الخديو مسئول عن قبحته ، وطلبت لصد هذا العجز أن يتزل من أطيانه وأطيانه عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل من أطيانه المعروفة بأطيانه الدائرة السنوية والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨,٨٦٢ فدان من أطيانه عائلته ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة السنوية والدائرة الخاصة موهوبة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن ينحصر لصد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى لعائلة الخديوية . فقل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن حرم من أملاكهم ، وهنت فيما بعد فيما تقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يجلد الخديو تقيراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسؤوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة .

إن بلادى لم تعد في إفريقية

رفعت لجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ريفرس ولسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليشق منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات ونهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان . وقبل مطالب اللجنة . وأدى بالبيان الآتي في حديثه للسير ولسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولأن أعوزكم الوقت للتحقق في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جليل شكرى لكم ولزملائكم الذين أنست لسعهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى . فأرجو منكم أن تبلغهم تشكراى الجملة . »

« ويجب يتعلق بالتأجيل والمقترحات التي انتهت إليها . فإني أقبلها . وطبعاً أن أفعل ذلك

مبنى . الذي رغبت في هذا جعل لصانح بلادى . وعلى الآن أن أفقد هذه المقترحات . بل على يقين بأن عزمه على ذلك عزمًا حدياً . إن بلادى لم تعد في إفريقية ، بل نحن الآن قصعة من أوروبا . فنبقى أن طرح الأعلاط الماضي . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية ونسرى عن قريب لتغيرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها . وحزمه القديم لا يجب أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهتي قد اعترفت أن نوحى حقائق العملية . وفي بادئ عمل بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح لعهد جديد . وأصهر مبلغ ما أنا عاجز على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التعبير يس من الأمور العامة . ولكن سنرون أنه إذا حسن فهمه سينا منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر الخفيف . فإنه أساس نظام جديد في الحكم . وهو غير ما أعطيه من التأكيدات والقبضات على مبلغ ما اتو به من العمل بمقترحاتكم . وأريد أن تحفظوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً . لأن كل عمل يتبع ويؤتى ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر » (١٤) .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد في إفريقية الخ » ومن تمكهم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المثل وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يتخبر به صاحب حرس بحسب بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة للمكوسة .

وهذا خبر في ذاته بذلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل حنة حفيظ و ودية في شئون مصر المالية والسياسية . وإملاءها إرادتها على ولي الأمر . وصبر وول لأمر من فوق تدخله وشكره على هذا تدخل . والعمل بمقترحاته وفقر رغبة التنحية من قبل . كل هذه الظواهر المحزنة تم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التي اتبعها إسماعيل ، والديون الباهظة التي تقرضها . والتي جعلت البلاد تحت رحمة الدائنين

(١٤) هو كذب الأصغر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١١٥) هذا العهد قد ذكرها سير جرجيل شارب . ووردت أيضاً في جريدة (تريبيون) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

وثائق رآتها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلبس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة مرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبورها . ومناقشته لإصلاحها . وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقارلين وغيرهم ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٩٠٠٠ ج . بخلاف الدين ١٨٧٨ . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٧٥٨٩٠٠٠ ج . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز ٩٢٤٣٢٠٠ ج . اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن يتزل عن منصبه وأطيان عائلته . ففرض الخديو أن يتزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنبة والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨.٨٩٢ فدان من أطيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنبة والدائرة الخاصة موهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن ينحصر لسداد العجز المتقدم ذكره أطياناً أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأسيادات عن جزء من أملاكهم ، رهنه قياً بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لسلطته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في إفريقية

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ديفرس ولسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا تقرير يحتوي على بيانات وهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة . وأدلى بالبيان الآتي في حديثه للسير ولسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولأن أعوزكم الوقت للتعق في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جريئ شكري لكم ولزملائكم الذين أنفست لفسهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبينهم تشكراً الجملة . »

« وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهت إليها . فإنني أقبلها ، وطبيعى أن أفعل ذلك

إلى أن ندى رغبت في هذا عمل نصح بلادي . وعلى الآن أن أفعل هذه المقترحات . » على يقين بأن عازمه على ذلك عزمًا جدياً . - بلادي لم تعد في إفريقية . بل نحن الآن قصعة من أوروبا . فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية . وأن سير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية ونستقي من قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها . واحترام لقانون . ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهتي قد اعتزمت أن أتوغل في الحقائق العملية . وإن يادى عمل بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد الجديد . وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التعبير يس من لأمر هامة . ولكن سنكون أنه إذا حس فهمه شيئاً منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر الفين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتريته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تحفظوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب هباءً ، لأن كل عمل يتبع ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي نطلبها سماه مصر » (١) .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

في هذا المرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في إفريقية الخ ، ومن تهكم الأعداء أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولي الأمر . واضطرر إلى أن يقر بكون تدحج وشكره عن هذا التدخل . وعمل بمقترحاتها . وقبول لرقابة شديدة من قبل . كل هذه الظواهر هربة تتم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . وهذا الضعف نتيجة لسياسة المالية التي اتبعها إسماعيل . والديون الباهظة التي اقترضها . والتي جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

(١) من كتاب الأصغر (مجموعة وثائق الدبلوماسية فرنسية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ٦١٥) هذا الفقرة الأخيرة فقد ذكره المسيو جبريل شارب . « دت بقا » جريدة (الوينا جيسيت) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مرامي السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس وليس صاحب النفوذ القوي في لجنة التحقيق ، والموسى بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه ، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يجثم المظالم الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن توداد تمهلاً في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزخر معها مع الزمن من اللبائن ، وتتأثر هي بالنفوذ والسلطان ، فاحتفت وفرنسا على النظام الذي يحل محل الولاية الثانية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثانية المصرية على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين مستقداً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان مستظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويرقد مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولاً إليهما دون سواهما ، وقد فازتا بهيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر هذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسيارات المالية والسياسة التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق توافقهما على انقسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحر القديم ، وأومرتا إلى المندوب باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانها إلى ميوله الأوروبية ، وعاصمة الإنجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، ويبلغ مطالب لجنة التحقيق .

لم يجلب هذا الاتفاق في الواقع سوى المظالم الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبل لتنفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس وليس خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك البارون دي ميشيل Des Michels تفصل فرنسا العام في مصر : « إن السير ريفرس وليس لم يكن يرى أن في مصر موطنين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأملين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق فاحت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس وليس ذاته ، فهذه الأعراس وغيرها جعلت في قلب الثقة في مقاصد حلفائنا ، فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدارين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصر بأكملها ، من

أجل ذلك يبدو المستقبل تسمى في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق .^(١٦١)
وكان لبارون دي ميشيل يرى أنه بعد إنشاء الرقابة الثانية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي معتدك ، قال في هذا الصدد : « الرقابة الثانية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سعيد ولكن مادام الضعف قد وصل به بر ترك الانحلال يطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مضامهم الذاتية واستتارهم بالشبح ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، ونطرح إن الأمر بطراً على . معرض على يمثل لدون الخصمين الآن في مؤتمر برلين محل مسألة مصر مسألة دولية »^(١٦٢)

ولكن حكومة الفرنسية لم تستمع من هذه النصيحة ، إذ كان يتوزع وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادجرتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خلعت الأطلع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين وهما السير ريفرس وليس رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزياراً للمالية ، والمسيو دي بلينيير De Blignieres النضر الفرنسي بصندوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في التهمة ، وملا من أقرب ماسع في تاريخ النهب الاستعماري .

إنشاء مجلس النظام

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً المشهود بإنشاء مجلس النظام ونحوه مسؤولية الحكم . وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن ننبه هنا لما له من الشأن الكبير في تطور هذا النظام .

قال المندوب مخاطباً نوبار باشا^(١٦٣) :

« ما من ريب De Freymat - La Question D'Egypte في ص ١٦٦ »

(١٦١) المرجع السابق ص ١٧٩

(١٦٢) كتب أصل الأمر بالفرنسية . وهو منشور في جريدة (المصور اجيسان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية عسر وثائق الحكومة ، وقد ألقينا فترجة كما هي لأنها من الوثائق الرسمية .

وزيرى العزيز .

إني أظنت بمكرة وأمنت النظر في التغييرات التي حصلت في أحوال الداخلية وخارجها .
- شئت عن تقلدات لأحوال الأعيمة . وأردت في وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة
نظارة الجديدة التي فرضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزمي
عليه . عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرحية في إدارات ممالك
أوروبا . وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون
لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى أن أروم القيام بالأمر
من الآن فصاعداً باستئانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء
الإصلاحات التي نهيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً .
فإن ذلك أمر لازم لا بد منه .

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع
رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراره على حسب الأغلبية .
وبتصديق عليها أقر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية .

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها متافى الإدارة
موطلة به .

« تعيين المديرين والمهافظين وأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم
لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض عليها بواسطة رئيس المجلس لأجل
تصديقها عليه .

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له
الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاه مع رئيس هيئة
النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس
المجلس والتصديق عليه منا .

« للنظار أن يتتبعوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدولتهم وأن يعرضوا ذلك
عليها للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب
أو قرار من ناظر الديوان .

« أعمال كل ناظر تجرى في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف

والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتفون الأمر إلا من رئيس المصلحة التي هم
مستخدمون بها وتابعون لها . ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره .

« يتخذ مجلس النظار تحت رياستكم . لأن فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدكم
وحملت مسئولية عليكم .

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائرة هذه خصوصيات ليس مغالداً مرتدداً وأغلافاً .
ولا آرائنا وأفكارنا . بل موافقاً لأحكام شريعة الغرب . وبتمتع ترتيب محاكم الحفابة
تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية . وللمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية وبيان
الحيرة .

« وإنى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكمل للداد
جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا .

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

إسماعيل

وأهم ما في هذا الأمر :

١- أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشاركه في الحكم وتحمل
مسئولته .

٢- إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسئولية .

٣- إن قراراته بالأغلبية .

٤- رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس . فلا يرأسه الخديو .

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد . ولكن الخديو توفيق باشا ألقى مجلس
النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في
١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) . وعين نظاراً منفصلين تحت رأسته هو ،
ثم أعاد هيئة المجلس تشكيله رياض باشا تأليف نخبة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وحفظ
لنفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس نظار وتولى رأسته عند الاقتضاء .
ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات مجلس مرة برأسه ولى الأمر وطوراً برأسته .
رئيس النظار (الوزراء) .

السابقة . فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦.٢٠٥.٠٠٠ ج . لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣٪ فخفضت مصر ٢.٢٩٥.٠٠٠ ج من حد ليات وحدته . وبلغ صافي القرض مدد حصص السيرة والمصاريف ٥.٩٩٢.٥٠٠ من الجنيهات . وبعد بدئها على أن الإدارة الأوروبية لم تذكر تنقي بمصحة مصر ، بل بالمصالح الأجنبية . وقد وصف القاضي القزلاوي فإن يعلن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معاني الكلمة (١٩١) .

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون . ولم تنبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلى . فلم تسد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمراقب البلاد العامة .

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إقصاء عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستعدياد ، فكان هذا الفصل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل . ذلك في الفصل الآتى :

ختم النزاع بين الحديبو والدلتين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يبق إسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء .

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن إسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن يرأس الحديبو مجلس الوزراء ولا يحضر منها واحد ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) فى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقر أنه لا يتخذ ، قلله الحديبو ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأعلنت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدهما اشتدت أزمة الخلاف بين الحديبو والدول وانتهت الأزمة بجمع إسماعيل كما نراه مفصلاً فى الفصل الثالث عشر .

• • •

(١٩١) مصر وأوروبا القصاص المخطئ لأن علي ج ١ ص ١٨٥

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التصديق الذى دخل عليها) .

نوبار باشا رئيساً لمجلس النظار (الوزراء) ونظراً (وديراً) للخارجية والمطابقة . رياض باشا للدخلية . راتب باشا للحربية . السيد رفيع بسن المالية . للسوى دى بلييه للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف .

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متولياً الحرية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسناً فعل . تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية .

وصار حكم البلاد فعلاً فى يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا رياض باشا إلى جانبها ، ووقف العمل مؤثماً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يبنى عليها زيادة ، وانفق الحديبو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتى إذا فصل أحد الوزيرين الأجبيين من منصبه من غير موافقة حكومته .

١٢ - قروض جديد (سلفة اللومين)

كان من أول أعمال الوزارة «الأوروبية» أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشيلد الإنجليزي مقداره ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض اللومين ، أودين روتشيلد ، وذهبت فى مقابلة الأملاك التى تزل عنها بعض أفراد الأسرة الحديبوية ومقدارها ٤٢٥.٧٢٩ £ فدان (٥٨) وصهد بإدائها إلى لجنة دولية تسمى قوسيون الأملاك المبرمة (اللومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عصم مصرى والثان أحسيان أحدهما الإنجليزي والآخر فرنسى . وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لا تغل عن خسارتها فى قروض إسماعيل

(١٩١) القصة ٣ من الرسم الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية -

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي إسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذي أسسه محمد علي سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي .

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وصعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) . إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل إسماعيل إلى تقديم الشعب وتعبيره الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس .

نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ . ووضع الخديو إسماعيل نظامه في لائحتين حرفت الأولى باللائحة الأساسية . وهي مؤلفة من ثمان عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامية) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة .

ومن أحكام اللائحتين^(١) نستطيع أن نبين نظام المجلس ومدى سلطته . وإنا موجهون هنا لقواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

أولاً : إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور . وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تكون نهائية . ومما يزعج بل المدير ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل هي عنها بأنها المسائل التي تراها الحكومة من خصائصه . وأشار في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة بالمناقص الداخلية ، ويبدى رأيه أيضاً في المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء .

ثانياً : يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عدد البلاد ومشايجها في المديريات ، وجباة الأحياء في القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط .

ثالثاً : يشترط لمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المصنفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أي بعد مضي ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الست الأولى .

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفي لانتشار التعليم في البلاد . بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، ويشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر ، أي بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

رابعاً : يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو

(١) هاتين اللائحتين - نقرأ نص هاتين اللائحتين في قسم الوثائق التشريعية

الثالث من قسمه . ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير ووكيل وزخرفه الدعوى^(٢) وقاضي المديرية .

خامساً : يجتمع المجلس شهرياً في كل سنة . من ١٥ كيهك لغاية ١٥ منير (أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٥ هاتور إلى ١٥ ضويه (نوفمبر - يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأجيله أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية) .

سادساً : تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأي أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية) .

سابعاً : يفتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الأمور التي يقتضي نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية) .

ثامناً : ينتخب المجلس من بين أعضائه لجنتاً تسمى (ألقلام) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أعضاؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أي الأمر باعتماد عضويته .

تاسعاً : للمجلس توقيع عقوبات على من يتحلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية) .

عاشر : يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية) .

حادي عشر : إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر إشارات بطريقة أحد الآراء علانية وبالأغلبية .

ومن المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية) . وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي .

ثاني عشر : أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة الثلاثة » وجلساتهم فيه

(٢) شبه أن يكون كرئيس جاية اليوم

والمشايع أسفر عن انتخاب معظم النواب من الممد وأعيان البلاد ، حتى صار جديرا بأن يسمى « مجلس الأعيان » .

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت محطلة فيه تحيلا وسعيا . أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم حظون إلا النذر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس . وكذلك غلا من الطبقات المتوسطة التي خرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا محظين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظا في عضوية المجلس ، أفضت إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنصب إلى الحياة الحرة ، ولم تأقنها بعد . فكانت يحكم هذه الظروف جزوا من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية ورأى من الحياة والحرة والاستقلال في الرأي ، وتبعت فيها روحا من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى .

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، ونصيرهم بخفايا الأمور ، وتشر مدلولاتهم ، وتستعرض الكائنة بياضهم ، ولا تدمج سميات سياسية تبث أفكارا ومبادئ القويمة في قوس النواب ، ويتألفت منها ومن الصحافة رأي عام يرافق المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي يشدها . ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تفسيق حياة المجلس وتحديد موافقه وخطئه وأعماله .

الانتخابات الأولى للمجلس

يحيى أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد إسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلانا في الحياة النيابية (٣١) ، وشين يبلغ ما أقدموا من واجبات النيابة وتكاملها .

(٣١) راجع أعضاء (مجلس الثورة) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة الثورية » ص ٦٧ ، وأعضاء هيئات النيابة التي تألفت على انتخاب عد الحجة الفرنسية بالجزء الأول من ٧٨ والجزء الثاني من ١٥ ، ١٨٤ (مر للهيئات الأولى)

نواب ، بيته الأدب ، (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها ، وإلا كان عرضة لعجزه الذي يوقع به مجلس (مادة ٥٤) .

هذه هي القواعد الجوهرية التي على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايجها لمدة ثلاث سنوات . ويضجع شهورين في كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يبرض عليه من الشؤون . ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقود على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً حاديا في سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكسب حقوقا ومزايا جديدة ، ولو جعل إسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ، ليهت فيه روحا من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تالك مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت في حاجة إلى رقابة فعيلة تتولاها جهة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التي تلاشت في عصر إسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر .

الحياة السياسية في عصر إسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولا النظام الذي تسير عليه ، ثم يتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد يتا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فليبحث الآن ، من منافع تأثره من الحياة السياسية في عصره .

كان عهد إسماعيل في الجلسة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من معصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو إسماعيل منه إلى الأفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، ويدل منطلق المحادثات ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يترجم التدخل من سلطة المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم بأنه .

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة معالية من الأمة جعله يأخذ شكل المسحة ، ومن هنا نشأت سلطه ضئيلة ، ونفوذها يكاد يكون شكليا . ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في الممد

عمدة بندق . بركات الديب عمدة القرين . محمد أفندي حفيظ عمدة الزواجل . عبد الله
عياد عمدة كفر عياد

نواب النكهة

هلال بك . سيد أحمد أفندي تافع عمدة دندبط . محمد بك سعيد (نوسا البحر)
إسماعيل أفندي حسن عمدة نفي الأميد . الشيخ محرم علي عمدة السبلاوين . الشيخ العدل
وأحمد عمدة جزيرة القباب

نواب الحيزة

حامر أفندي الزمر عمدة ناجية . إبراهيم أحمد المنشاوي عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرقة (الرقعة) .

نواب بني سريف والقيوم

حزبن الجاحد عمدة العجمين . علي سيد أحمد عمدة الزرق . زايد هندي عمدة جزيرة
يا . محمد حسن كساب عمدة التريه . جرجس برسوم عمدة بني سلامة .

نواب المنيا وبني حزار

إبراهيم أفندي الشريحي عمدة سمالوط . إسماعيل أحمد عمدة بني أحمد . أحمد علي
عمدة الزاوية . أحمد حبيب عمدة الفت . بخاليل أثناسيوس عمدة أشروية . حسن أفندي
شعراوي عمدة المطاهرة .

نواب أسيوط

سليمان أفندي عبد المال (ساحل سليم) . ميان غزال عمدة بني رزاح . يوسف محمد عمر
عمدة الشيخ نفي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشنية . عبد المال موسى
عمدة دروه .

نواب جرجا

محمد حمادي عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود الطاهر

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى جمبي . السيد عبد الرزاق الشورجي

نواب روضة البحريين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اتري بك أبو العز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة
أبي منصور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة لمبلا . عبد الحميد زهرة
عمدة حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللواتي عمدة ميت جيش القبيلة
أحمد الشريف عمدة أيار .

(المنوفية) الحاج علي الجزار عمدة شين الكوم . محمد أفندي شعير عمدة كفر عشا .
موسى أفندي الجندي عمدة منوف . أحمد أبو حسين عمدة كفر ريح . حماد أبو حامر عمدة
مرور . علي أبو حارة عمدة مليح . محمد الأنباي عمدة جزى .

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسن حمزة عمدة البرجمات ، أحمد ديبوس
عمدة نكله المنب . الحاج علي حار عمدة بيان . الشيخ محمد الركيل عمدة سمخراط .

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قلوب . الإمام الشافعي أبو شنب عمدة الحاذكة . علي
حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي (قلوب) . أحمد أفندي أباطه (منيا القمح) .
شيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنائين . المعلم سليمان سيده

حين تسلطت لهذا الآن رأيتهم دوام معي وجهادي في إكمال ماشرطه من المقاصد الطيبة .
 تكبر أسباب الهاربة والندبة ، أعانني الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يجلس بيلى إيجاد مجلس
 شورى الوارب ، لأنه من القضايا المسلمة التي لا يتركها فيها وزايها أن يكون الأمر شورى بين
 الراعي والرعية . كما هو مرعى في أكثر الجهات ، ويكتفى بكون الشارع حيث عليه بقره تعالى
 وشاروهم في الأمر . ويقول تعالى : وأمرهم شورى بينهم . فلما استنبت إفتتاح ذلك
 المجلس بمصر ، تنادى فيه المناهج الداخلية وتندى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه مزكجة
 من متخفي الأهل . يعتقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بحدانية
 الولي فصح في اليوم المبارك على يدنا ، الذي أنتم به أعضاء متخبون من طرف الأهل ، وإلى
 لشكر الله على ماوفقني لهذا الأمر المبرور ، ورائي من فطانتكم يحصل النتيجة الحسنة من حسن
 المداولة في المناهج الداخلية الوطنية ، وفقاً الله تعالى لا فيه منقصة للمجهود ، وعلى الله الاعتد
 في كل الأمور .^(١)

وتعد هذه الخطبة من الوثائق المهمة في تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهي في مجملها
 سديدة المعاني ، وقيمة المبادىء ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى في نظام الحكم ،
 واستندت في تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا يخفى عنها ، ويجابها في قورس
 الشعب ، ووجبها تعجيد لنظام الشورى وإشادة بزياده ورفاهه ، وإعلان بأن الغاية من الحكم
 هي منقصة للمجهود ، فترود هذه المبادىء العامة في النطق المقتدر هو خير دعاية لها وإعلان
 عنها .

جلية الرد على خطبة العرش

ورائق يوم إفتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب
 عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب
 على خطبة العرش ، تجالفت من عشرة أعضاء ، وهم أنزلي بك ، أبو البر . هلال بك . محمد
 أفندي حنفي ، محمد أفندي شعير . الشيخ محمد الصديق . سليمان أفندي جيد المال ، إبراهيم
 الشريحي ، عمر أفندي أبو يحيى . حسن أفندي شراوى ، الشيخ على سيد أحمد .

(١) عن المسئلة لدية خلف إفتتاح مجلس شورى العرب المصروفة بدير البية

مصر إسماعيل - ج ٢

سيدة لطيفيات . عاتان أبو بله من الكشكاش . عليه مهران من ثنية زوه . أحمد سلطان
 سيدة بشار

نواب قنا ولسا

عمر أفندي أبو يحيى عدة أبو متاع . محمد سحلي عدة فرشتوط . على إبراهيم عدة
 حجازوه . أحمد أفندي عبد الصادق من أسوان . أحمد على إسماعيل عدة للمطبية .

نائب ديباط

على بك خلتاجي .

إفتتاح المجلس وخطبة العرش

(٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

كان إفتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٨٩٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع
 لأعضاء بكان انعقاده (بالقلمة) برئاسة إسماعيل راقب باشا الذي عين رئيساً للمجلس في
 دور انعقاده الأول ، وصغير الخديو حفلة الإفتتاح ، بسمحة من أركان حكومته شريف باشا
 (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية . وبعد الله باشا عزت رئيس
 مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، وديانض باشا المهوردار (حامل
 الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب المظهير .

وتليت خطبة العرش التي كانت تسمى مقالة الإفتتاح - وهذا نصها :

ه من المعلوم أن جددي المرحوم حوى تولي مصر وجعلها بخالفة عن آثار العار ، ووجدت أهلها
 مسروق الأمر والراحة ، فحسب المصم المالية لتأمين الأمان وتهدئ البلاد بإيجاد الأسباب
 ، وسائق الملاحة إلى ذلك . حتى وفقه الله تعالى لا أراد من تأسيس خارجه الأنظار المصيرية
 ، بأن ولى عونا له وصغير في حداثه . فلما آلت إليه لحكومته شجرة نص أثر أبيه في بناءه
 لتت الشاخي عطيلة . فكانت الحكمة والأجتهاد طر ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام . ثم
 بايملت أحوال مصر بعد هذا إلى أن قدر الله تعالى تسلم زمام إدارة حكومتها إلى يدي . ومن

وفي اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى المراسم الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس على الخطة.

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النبوية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من الجهد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الانحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنفض ثيها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لقائده أبيه في أماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديوي إسماعيل للحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر إحتاج المجلس لما ناله الخديوي من تعديل نظام وراثته العرش .

وإليك نص الجواب ، تثبت هنا حل طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع التكلف والحقائق البالغ لولي الأمر . قال الأعضاء :

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته ببناء الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما تطفئنا من زواجر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوائف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية راغلة في حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نيل مطرفها الوافر . معترفة بأنها مفترقة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين . تنلوبتها نوايب الزمن . وتناولتها أيدي الهن . حيناً بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي الدهور وتكاثر في الحروب والشعور . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التقدم متقدماً وملكها متأخرًا . وقاسى أهلها من الذلة والسكنة ما صاروا به في غلبة الحفارة والمهابة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الحرم . ويعيد ما كان من بنيان مجلسها قد أنهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها في سلك أحاسن الممالك . فشرفها محمد العزيز جتتمكان محمد علي

بش فأعاد لها من العارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان تلاشى . وأفرغ قلبه وقاله في صلاح حالها . وأعمل شديد رأيه وشديد عزمه في إعادة جلالها وكمالها . حتى أزاح عنها تلك الوعدة . وألبسها حلل الشهامة والنفاسة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل والعدل . ودون فيها دواوين المعارف المستنقة . وجمع بها أصناف الآثار المفترقة . وجدد فيها سائر العسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية والحكومية حتى ظهرت بعد الحفا . وأرمرت أهدب بزهور الصفا . وعاد إليها من البهائم والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصانعها الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فزرت به من خرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعاً . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورثنا من الغنى الأتم . والفخار الأهم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسنت مصرنا الأمصار . وصمرتنا بمحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم حوفاً لوالده ، وهو الجيد الأجدد في حال حياته محضياً الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه . وبنى على تأسيساته الباهرة بما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن . ويعلمد من العارية والآثار الجليلة ما يبيل على ممر الزمن ، من إنشاء المجالس الحفائية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرت طويته ، فحدثنا الأيام عليه ، فلم تمنع بجز حكومته إلا قلباً حتى قلبه الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراوها تلك الآثار العظيمة حتى رعايتها ففترت همه مصر سابقة ، وضعت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نضجت النضجات الإلهية ، وأسففتنا العناية الربانية ، بالحضرة الإسماعيلية ، وأعطى القوس باربها ، لطفاً من الله هذه الديار ومن فيها . وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأفخم ، والدائري الأكرم . فقام في تنظيم أمورنا على ساق وقدم ، وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد في تجديد ما أنهدم وإحياء ما انهدم . وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل ، وسمى في مقاصد أبيه وجده . بأذلا في موجبات التقدم والتقدم الوطني غاية جهده ، شاغلاً ياله بأقصى أنواع العارية . ومديراً فكره فيما يستدعي هذه الأقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب . وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم ترو في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب . ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين

أن أقيم سلطاننا الأعظم . ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأييد في نسل إسماعيل بأن ينحدر منها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، ليأخذ من فكرة جليقة واثقة . أنست في هذه الديار ، من دواعي العار الأسباب الفارقة ، واستلذمت محبة لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا للهاب (الصواب للهيب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المحم الإسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يحل قدر هذا الوطن ، ويرى انتظام حاله على نسق سن ، ومن كمال حبه للنسبة ، وتعام رافته ورحمته بالرحمة ، وشغفه بدوام راحتهم وتعام رفاقتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يطمح من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الائتلاف ، وتعام راحة لأنام ، وفرض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالي حتى يكون ما يمكن فيه من الأمور بوائع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالي ، تبرؤاً من خوائل المفوضية ، وتوافراً لدواعي العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصدقين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات (٥) ، وإذا كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل الساعي الحميدة ، وأنتم نعمتنا أسداها ولي التمتع حبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهي بتلك المنتبة الية ، ورفع أكتفا أثناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يجلد عز قنطرة هذا بقوام سعد أفندينا الأضخم ، وولي عهد حضرة محمد توفيق باشا الأحر الأكرم ، وكنا بقية الأنجال الفضخ ، ولا يجرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء نحتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأنتم السلام (٦) .

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلملة) . واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقلام) ، وعلقت خمسة طبقاً لما تنص به المادة ٨

(٥) نتج المجلس يوم عيد ميلاد الخديو إسماعيل .

(٦) عن المضيعة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهي تختلف قليلاً عن النسخة المنشورة . مجموعة الجواب

من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً . أي أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس . ونذكر هنا :- لجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد .

لجنة روضة البحرين (الغربية والمناوبة) ورئيسها أنور بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية في الدور الثاني .

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية .

لجنة المنيا . ورئيسها إبراهيم أفندي الشريبي .

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد المال .

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهر دار الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدي) للأعضاء . وللأقلام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) ليبحث المسائل التي يجيئها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن يختب كل قلم من الأقلام خمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء .

اعتماد عضوية النواب

وبإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدي) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة

بنيهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين ، فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا ، زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، ولهم أهل الفضل والخير . ودوام شفت مؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منحة ديارنا . وما يقدم أهلها في مدارج التقدم ، ويصعد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن قريب مجلس لشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد الزينة ، كما جرت في سائر المدن المتقدمة

وشهد بين جميع الملل المتكئة ، فإن تلاحق الأمكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستتج ثمرات الألباب من أغصانها . ويستخرج محسنات الصواب من أفتانها ، وقد رأيت في أحر وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رحمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لأئمة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من بوجوه أهل وطننا ، لينوبوا عن سائر أهائ مدائننا وبلداتنا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن ، فمن يصلح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخب لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المخصوص ، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا ، فقول بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية ، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاثة سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكللكم أصحاب روية وأهلية . وأرياب فطنة جليلة ، وكمال معرفة بالمصالح الداخلية وللمنافع المحلية ، فأمل في سمو أفكاركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به تلاحاً وتعليناً ، وتجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً وتمحيئاً . فتعاونوا في النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الناقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائق هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء البينة خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليا وساكنتها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيما على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل فهو مولى الخير ومولى الكمال .

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس . وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأعلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء .

طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء . فإذا نقده عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لبحث أولاً في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس المخصوص (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه في الغالب على لجنة تتخى الأعلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار في موضوعه يرسل القرار إلى الهيئة السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة بحضور الوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفني ، فيدل بالأيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر من حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد ثاقب باشا مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحري ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة لعبة السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً .

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (٧) .

(٧) واجتمع هذه المضابط في : الوقائع المصرية ، التي كانت تنشرها في حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض صوات أكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة في دار الكتب ، أو بالافتقار إلى النسخة ، وفقدنا أعداد كثيرة من السوات المصحقة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المصحقة كاملة في مكتبة البرلمان ، ونحضرنا في هذا لتمام أن نتره بالجهود المصروفة التي بذلها الأستاذ محمد خليل محيي رئيس قلم مكتب مجلس النواب في جميع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت ممتدة في مختلف المصالح والدورين ، وبإيداعه من البحث والتفتيش لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب وطلبات النيابة القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة التاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والتناء .

١ - أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في هذه المسألة . ثم أحييت على لجنة (قوسيون) سميت اللجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وجن أفندي شعراوي ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفي .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها في البحث إسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيضاح هؤلاء للهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والهندسة ، قدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مقروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وتجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهليين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأفنى تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأتجار للسخرة بالدور .

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشي ، وسحبها في ذلك أن أعمال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضي مهات وأدوات يجب شرائها بالتمن ، ولما كانت المواشي الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفي ثمن هذه المهات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل دق من الحمير عشرة قروش ، واستنتجت من هذه الضريبة مواشي المدن والبنادر .

٢ - اقترح إبراهيم أفندي الشريحي رئيس لجنة المنيا ، فخطر في مسألة تنظيم الأموال لأمرية ، وتحديد مواعيد لدفعها سهيلاً لسدادها ، فأحييت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : محمد أفندي شعير ، ونصر الشاربي ، وميخائيل أثناسيوس ، ومحمد عفيفي ، وحيد أبوستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد في أوقات جنى محاصيل توفيراً لراحة الأهالي في دفع الأموال ، وقد حضر حفظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهي أن رأى

المجلس في محله . ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع موند ديونها في المواعيد المحددة لسداد الأموال . واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى السنة المقبلة . إذ ينظر المجلس في مسألة الديون ومسألة التنظيم معاً . فخطر المجلس ذلك .

٣ - اقترح آتوني بك أبو العز أحد نواب الغربية جميع المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تنمية التعليم بين طبقات الأمة كافة . وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبويحيى ، ومحمود حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندي أباطة ، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجاناً ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرات والمخاضات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وألغى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الحدير وقف على المدارس جميع الألبان التي يتألف منها تفتيش الوادي ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للحدير .

٤ - اقترح سليمان أفندي عبد العال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لستات التعامل بين الناس ، وأحييت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التنظيم ، وحضر إسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (إسماعيل راغب باشا) فاكفى المجلس بذلك .

٥ - اقترح ميخائيل أفندي أثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع ههدة) ، وحلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأمريين رجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها . فكان المتهمدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجزها من الأهليين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الملاحين لأن المتهمدين كانوا يسخروهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتهمدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد إسماعيل ، فضج الناس من مساوئه . فلا

عرو إن قبول القراح ميخائيل أفندي أثناسيوس بالاستعصان .

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ماخلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهداً هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ولكن المتهمدين كانوا يفتشون مايزيد عن المال من محاصيل الأهالي وأخذ بعضهم لمهدهم أراضي لا تزرع بحد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتهمدين .

وحيد الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد حل ، والحاج شتا يوسف وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل .

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٢ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته .

٦ - اقترح محمد أفندي حادي من نواب جرجا ، وضع نظام لقيط عملية تمصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد المحاصيل ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) وبقيد مايدفعونه في ورق عادة وبيق المحصيل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدقائر المعتمدة يحصل الخبطه ومفوشية في الإيراد .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة التقسيط ، وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل محول مقدار ما دفعه حل وجه التحقيق ، حتى يحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق إسماعيل باشا صديقي على ما رأته اللجنة ووجه بوضع الطريقة المطلوبة .

٧ - اقترح سليمان أفندي للولائي من نواب الغربية ، منع عقارة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربي بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي يجري الحكومة وضعه ونتيجته منصوص فيه على منع الضرب ، فاكفى المجلس بذلك .



إسماعيل راجب باشا

رئيس مجلس شورى النواب في دور إنقلاذه الأول
(من ٢٥ نوليه ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

٨ - اقترح حلال بك ، النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة ويور ، وإضافتها للمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها .
وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور إسماعيل باشا صديقي ، وخلاصة ماقرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمان يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيطان فتعطي أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ، والأطيان البور التي يرغب الأهاليون استصلاحها تعطي لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأحراس والمستبحرة والمالحة فتعطي لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البراري تعطي لمن يرغب من غير ثمن وتبقى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضي القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البراري فجعلها خمس عشرة سنة بدلاً من عشر .

٩ - اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوذية وإزالة ما بها من السدود

تجرى نياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السبلاوين من الري .

١٠ - اقترح الشيخ العدل أحمد من نواب الدقهلية . إعادة فم البحر الصغير على الميل بدلا من فم الذي كان على ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه .
١١ - واقترح على بك خفاجي نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشراوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه الترعة واصلت في ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الري .

١٢ - واقترح كل من حميد أبوسيت . ومحمد صحل من نواب قنا ، إصلاح الري بمحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للعرض المذكور .
وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبمقت فيها بحضور إسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولتناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمختصة ببلادهم فيبحثها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ، واتخذت فيها جمعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد .

انتهاء الدور (٨)

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن الرئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن الشكر للندوة على منشأته العظيمة « الموجة لزيادة عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديده أفكارهم التي أبدوها في الوسائل التي عرضوا لبحثها كإنشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيم الأموال وفك العهد وإصلاح الأحيان وإجراءات صبارف القرى ، وستندات معاملات ، وألغى ما ذكره مندوب الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في مده المسائل حلت محل القول لدى الحديو « ولي نعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله

(٨) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة البناية بتوحيها الثلاث ، ولكنها رأتها تباها للمصطلحات الحديثة .
تخص كلمة (دور) على الاقتصاد السنوي

في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يديه الأعضاء في السنين المقبلة من سديد الآراء . وغتم حطته بالدعاء للذات الخديوية . وانصرف المجلس على ذلك .

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولهم حسن القصد . والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الأهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة المنطق . والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم إلى حد ما - الاستقلال في الرأي . والاصطلاح بالمسائل العلمية والمالية .

أما الحكومة فكانت تفتي بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة إتفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد إسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم وكنته ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو إسماعيل . ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا إطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ نطلمهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد التالي كما سيجيء بيانه .

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأسامي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برئاني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد إسماعيل .

رواية لا أصل لها

ولا يبعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول ادوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا . وكان إذ ذاك وزيراً للدخلية ، أهم النواب أن مهالس النياية تنقسم دائما إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم فينتك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد يمين . ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد يسار .

ومشكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد الجلس .
ومسجد شريف ، شانه لاند أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا
- حولي - جميعاً

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهي ولاشك من مخترعات بعض الكتاب
الأوروبيين الذين يطلب لهم أن يتدعروا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً
من أقوال شاهد عيان ، ولاجاء ذكرها ولو تلميحاً في مضايقات المجلس ، على أن الرواية في
د - لايسبقها المطلق ، فإن نظام المجلس وحلوه واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لايدع
بجلاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث
يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شوري النواب هذا الحق
أصلاً . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون
دنجلاز Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن
مشاهداته فيها رسائل « تكلم فيها عن مجلس شوري النواب ، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار
إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع بطلانها ، وكل ما ذكره
المسيو دنجلاز عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا
رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار
أنهما عضوان مشاكهان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام .

فهذه الرواية يسبقها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن زعم الحكومة الاستبدادية تأني أن يقف
نائب في ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين
من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف
في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شوري النواب ، ولكننا لم نتمكن من تحقيقه الأمنية ، ولم نتبين نواب
المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجيء بيانه .

(٩) رسائل من مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلاز . الرسالة الثانية المخرجة بوبه سنة ١٨٦٨ ص ١٤٧



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شوري النواب في الأدوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

(٣) ١٠ أبريل سنة ١٨٧٠ - ٣١ مارس سنة ١٨٧٠

(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٥) ٢٣ يوليو سنة ١٨٧٦ - ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

دور الانعقاد الثاني

(١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة
١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الأحكام ،
وشاهين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم ، وذو الفقار باشا
وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بين المال ،
وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ،
وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً
للمجلس في هذا الدور .

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ،
وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى

تتلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وعلى خطبة طويلة أشر فيها إلى المسائل التي قررها المجلس في العام الماضي . وما أعدته حكومة منها . وما لم تنفذه وبيان الأسباب . فذكر مما نفذ إنشاء مدرستى بها وأسيوط والباقي تحت الإجراء . - فلك العهد ، وإضافة الأهلين الزائدة في المساحة ، وضع الأرضى قابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين . وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى . وذكر أن ترتيب الأعداء للسخرة بالدور طبقاً لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد أنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع لبحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الأموال الأميرية ، وإن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة ، والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان . ووعده بإطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه . وطلب للمذاكرة في هذا الموضوع لتقريره على صورة مستحسنة .

وأشار إلى مشاريع الإصلاح التى اعتمدت الحكومة إجرائها وقررت عرضها على المجلس للمداولة فيها ، كتحصين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى إلى تكثير المياه في القرية والترفية والبحيرة وسببها ترداد عمارية بلاد كثيرة ، فالإسراع إلى إتمامها من أهم الأمور . ونظم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد في تدارك الأسباب الموصلة إلى عارية الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه العناية والتوفيق » .

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح استأنف المجلس اجتماعه . وانتخب لجنة الرد على خطب نعرش . فتألفت من عشرة أعضاء وهم

الشيخ مصطفى جيمى . الشيخ محمد الصيرفى ، إبراهيم افندى الشريعى ، الشيخ من سيد احمد ، محمد افندى شعير ، السيد أحمد الشريف ، سليمان افندى عبد العال . عمر افندى ابويحى ، هلال بك ، محمد بك سعيد .

وقدمت اللجنة إلى المدير جواب المجلس . مشتملاً على العبارات المألوفة في تقديم فورس . تشكر لنداءات الحديوية . مع التوبة عنشارع الإصلاح التى جاءت في خطة عرض . ونهجت ما أدون به المدير من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التى أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية .

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضى كما هى من غير انتخاب جديد

تغييرات في الأعضاء

توفى من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة . وانتخب بدله السيد محمود عبد المعطى . ومحمد حادى من نواب جرجا . وانتخب بدله ممام حادى من المنشاة . ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ إبراهيم الوكيل عمدة سمخراط . ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن في الدور السابق فقد انتخب لرأسها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة .

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات في عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : إنشاء مجلس زراعى في كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر في الشؤون الزراعية وتحميها وتقديمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يهده إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البدل الفدى للإعفاء من الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنياً ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستلزمه من منشآت الرى ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدرى وزيادة عدد أطباء الصحة في الأقاليم ، وإنشاء المستشفيات . وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجت ترتيب الضرائب التى تعمل في كل مديرية بمعرفة مسولى الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان ، ونفذت فعلاً .

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفى الحكومة جلسات هذا الدور . شريف باشا . وعلى باشا مبارك . ومحمد رشيد . وزير المعارف والأشغال . وإسماعيل باشا صديق . ومصطفى بهجت . ناظر الهندس كبرى . مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه

محررى . والدكتور كلوتشى بك ، والدكتور محمد على البقل بك ، والى كل منها بياناً مما
ل الإصلاحات الصحية .

المناقشة في المسألة المالية

عن إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية . مع بقائه مفتشاً لعموم
لأقاليم ، فعملت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية .
وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ
ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديوان التى اقترضها سعيد
باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في
سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ من الديون الناتجة نيّفاً وأربعة عشر مليون جنيه ،
ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه .

وتحرّكت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التى كانت أسرارها محجوبة عن
الأنظار ، وانقضى دور الانقضاء الأول دون أن يعرضوا لهذا المسألة على نخبها ، ثم أثاروا بحثها
في الدور الثانى ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرستها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه
الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفتراها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه
بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلفوها من إسماعيل باشا صديق الذى كان معروفاً عنه
أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل .

وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالى دون الحقيقة
كثير . لأن الديون بلغت في ذلك العام نيّفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه وقالوا إن الحكومة
تشكر أيضاً في عقد قرض جديد .

ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩

وقدم إسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ - ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتى بالجلبيت :

الإيرادات	٧.٢٩٠.٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤.٧٠٦.٠٠٠ جنيه
الزيادة المزمومة في الإيرادات	٢.٥٨٤.٠٠٠ جنيه

وهذه الأرقام لأحقيقة لها . وتحالف الواقع من كل الوجوه . ومن معارفات نكت السنة
دلت عن إيراداته بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديون
سائرة . ولم يقد في المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعربه
ويستدعى عقد سبعة جديد . إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر في
سرية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء يضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث
عن الوسائل الكفيلة بمعالجة حالة المالية . فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملاحظات على
أنه موعز به من الحكومة . وخلاصته أنه ترى زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار السدس .
وعقد قرض داخل .

وحضر إسماعيل صديق بمجلس ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى بيان خلاصته أنه مع
مايزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد
قرض داخل بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على
وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتبجعين سيئين :

الأولى : زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع
سنوات (وبعد انتهائها تقرر بصفة دائمة) .

الثانية : عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخص شيئاً منه لسداد الديون
السابقة ، بل ابتلعت سياسة الإسراف التى كان يتبعها الخديو وينفذها إسماعيل صديق .
ولم يعقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت
وبهايم المالى . ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره
خمسة ملايين جنيه ، كما وعد بذلك إسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ
١١.٨٩٠.٠٠٠ من الجنيهات . وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف بذلك على
مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في الوسائل المالية
التي تعتبر الرقابة عليها من أقصى حقوق الهيئات النيابية .
وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨ .

ونكم عن - به - فذل - حصل - حين تدبير الحكومة - وتصرفاتها - وما اقتصدت من مصروفات - وما اقترضت من السلفة الأخيرة - قد توازمت إدارة المالية - وسددت مقداراً جسيماً من الديون - التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) - وصدر الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما في ذلك القرض الجديد -

أعمال العمران في عهد إسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، قال أنها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ، وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشييدهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لانضيق ثمرته ، فإن القناة ممتنع للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها هذا ذلك ١٥٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقت الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين ومائتا) ميل ، وأنشئ كوبري ترعة الوادي ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلي ، ومائة فنترة ، أربعون منها بالوجه البحري ، وستون بالوجه القبلي ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة الحمودية بغرب محطة السكة الحديدية وكوبري ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح النوفية .

وعدد ما أنشأ من أعمال الري فبلغت ٢٠٧ فنترة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها .

الجيش والبحرية

ونكلم عن الجيش وما أنفق في إصلاحه - فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجود سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن

دور الانعقاد الثالث

(٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩)

عين الخديو رئاسة المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور - وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالفتحة - بصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية - ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية - وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوي - وأحمد خيرى بك حامل الختم .

خطبة العرش وأمينها

وتبث خطبة الافتتاح ، وهي أطول خطب الخديو إسماعيل في مجلس شورى النواب ، وأعرها مادة - لما جمعت من البيانات عن أحواله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً وائياً .

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلا على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيها يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون التالية فأبدى سروره لحسن سيرها .. من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهل ، مع نقص النيل في ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملافاة هذا النقص ، وتوفير أسباب الري ، وأن هذه الوسائل أنعمت في الوجه البحري ، ولكنها لم تأت بكل ما يتبنيه الحكومة من الوجه القبلي - وحرمت بعض الجهات ماء الري لعل أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة خلال على أهلها ساعدهم في مؤوسهم وأعطتهم تقاوى الزراعة وأعظمهم من أعمال السخرة - وأعلنت ميعاد حياية الأموال من كافة الأهلين « وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة - ولا من أحد من أهالي فقط حصل له ضيق ولافاة بهذا القدر - بل الجميع في غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعترفت تأليف لجنة من كبار مهندسين لاتخاذ الوسائل المعالة لتوفير أسباب الري في السنة التي ينقصر فيها نيل مثل هذا

وإقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضي ، وبلغ ماحصل إصلاحه وزراعته في عهد حكومت نخاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧,٤٥٨ فدان .

السودان في خطبة العرش

وذكر أمال العمران في السودان فقال : « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها . بل بدلت غاية جهدي في إصلاح أحوالها وترقي أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جاري العمل الآن في امتداد خطوط للتلفراف إلى مدينة الخرطوم . التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى سواكن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلفراف أيضاً من سواكن إلى مصوع ، وعند نيلو وإتمام ذلك سيصير تفرع جولة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لتلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ماحصل إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسب اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدأ ظهور الفرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعدما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠,٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٠,٠٠٠ كيس (٧٥,٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية . »

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التقدم » إنه من وقت تأسيس مدرستي المتديان والتجهيزية بمصر وظهور فرائدها تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطبة كما يأتي :
المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) - ١٢ مدرسة .
بالقاهرة : مدرسة المتديان ، المدرسة التجهيزية ، الهندسة والآلية - الإدارة والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) - مدرسة الرسم بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية - المدرسة البحرية .
بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسيوط .

ثلاث أنواع تقع : مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهات حربية ، بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة . واجهده من المهات الحربية ولتفتاً من الورش والمصانع لتتخيل الملبوسات والمهات العسكرية . والتفتن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها . وبلغ عددها ٢٢ قطعة . وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديدية الطراز ، وعاد إلى ذكر انديون فقال إنها صرفت على الأحوال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم . وألغى إلى فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لمددت أغلب ديونها ، وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة . ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة يدي ، وأنا صارف نيتي وأفكاري في إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكامل العمران وازدياد رفاهية الأهالي وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة . »

مقاصد إسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لتفاصيل الدول مقاصده التي جعلها برنامجاً -

وهي :

- ١ - رفع السخرة عن الأهالي .
 - ٢ - توسيع دائرة الزراعة والتجارة .
 - ٣ - نشر التعليم العمومي .
 - ٤ - ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة .
 - ٥ - ترتيب المحاكم : واستعرض ما بذله في إتمام هذه المقاصد الحسنة .
- فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد ، إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همتكم وصالب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام (يشير إلى تنظيم السخرة) .
- وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن مآثر من الأحوال العظيمة كمد السكك الحديدية

رسالة لدوان الجهادية (بورقة الحرية) ١٠ مدارس

مدرسة الطوحيحة ، مدرسة الموازي (الفرسان) ، مدرسة الليادة (الشاة) ، مدرسة
كان حرب ، الطب البيطري ، مدرسة قلاووات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة ،
حماجية ، العمليات
ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية .

وبل عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة في الميزانية منذ عدة
سنوات^(١) وتكلم عن المقصد الرابع فألمح إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل
إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع
نظم هذه المحاكم .

ونظم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس
في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى
توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة ، والمستول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير
والإصلاح العمم .

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
أحمد أفندي علي ، الشيخ علي سيد أحمد ، سليمان أفندي عبد العال ، عمر أفندي
أويحيى ، أنور بك أبو العز ، السيد أحمد الشريف ، محمد بك سعيد ، الشيخ محمد
نشاوري ، السيد محمود العطار ، الشيخ مصطفى جيمي .
وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان

عيسى

(١) مقدار ٦٠٠٠ كسبي في ٣٠٠٠٠ جيه و ١٢٥ و ٢٤ كسبي أي ١١٠٠٠٠٠ ج للمائة المحبوبة كما ورد في
سجلات السيرة . ثم خفضت مخصصات الخديو والمائة الخديوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦.٠٠٠ جيه . مما
١٠٠٠ للخديو وذلك بسبب المعجز الذي ساء عن الأرباك المال وفلسفة فوائد هيبون (مجلس نكرة) لتقرير الأول للجنة
تحقيق العليا ص ١٢٣)

الشرف كل الشرف ما حزنه . الفجر كل الفجر ما حظيتاه فوق ما أعلناه ، لما تراءف
علي من نعم الجلييلة . والمثلن الجريئة . بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية .
والمؤسس على موجبات رعاية الأهالي والمهارة ، ونهني أنفسنا بمحاسن التاني النيفة ، ونهيج
أرواحنا تشرفنا بالإسماء إلى المقالة الشريفة .
وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وتريد
لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأحوال .

تغييرات في الأعضاء

استقى محمد أفندي شعير ، وانتخب بدله علي أفندي شعير ، وعين الشيخ محمد العسيفي
(بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وحلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطة وكيلاً
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيفي وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريمي وكيلاً
لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بلدهم .
وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من حلال بك ، وأحمد أفندي علي
رئيساً لقلم المنيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريمي .

المسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في المنافع العامة المحلية ، وما
قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحري من
سلوكهم ، وأن لا يهزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنة .
وقرر ترغيب الأهالي في تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكمة حتى تستقر الملكية والتصرفات
العقارية . والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم
التراث ، وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة .

وما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم حوائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس
النظم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق القرع

وعدة تطهيرها ، وتوفير وسائل الري .

وقرر منح فرز المحصن في الأقطان الموزونة . وكان الفوز حقاً محولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأقطان المعروفة باللائحة التسميدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبقي المجلس قراره على وجوب استمرار فتح البيوت ذوى العائلات ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفرز الوارد في اللائحة التسميدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين اثنين لسنظر في شؤون الأراخى والزراعات . وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك على (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس إنشائها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشائها وإنشاء حقول التجارب . .

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بمجلة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

٧,٣٣٥,٠٠٠ مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

٣,١٧٥,٠٠٠ المصروفات
٧ ٥١٥ ٠٠٠ أقساط الديون
٥ ٦٩٠,٠٠٠ ح مجموع المصروفات
٥.٦٩٠,٠٠٠
١.٦٤٥ ٠٠٠ ج الزيادة المزمومة في الإيرادات .

ومن هذه الأرقام تبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على

مدنياً على جماعة تقروض لغاية سنة ١٨٦٩ . وقد تضاعفت بعد ذلك كما نرى . . .
تصل الحادى عشر . ولم تجر مناقشة ذات شأن في الميزانية . واعتمدت كمس
ونعم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بمجلة وحيدة رئيس المجلس شكري
الأعضاء على ما أسوة من صائب الآراء . وأعلن ختام المجلس وانصرف لأعضاء .

الهيئة النيابية الثانية

(انتخابات سنة ١٨٧٠)

انتهت عصوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه . وأجريت الانتخابات نيابة النيابة الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب محمد البلاد ومشاغها طبقاً للائحة النظامية .

وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة^(١) .

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد : السيد أمين الدنف . السيد يوسف العنقى .

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى .

نواب الغربية

أبو النجاء ديب (من مسهله) . محمد الجزوار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة شبرا
نحلة . السيد عيسى الشريف (ابيار) محمد أبو محمد عمدة حليس . أحمد نديم عمدة .

(١) الواقع بمصر في العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) من التصحيح الذى رخصته إلى دفتر السيد أحمد الأعضاء
محفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب .

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

نواب بنى سويف

محمد أبو سكارم عمدة طنطا بنى مالدو . حتى العريف عمدة بوش . أبوزيد عبد الله
نوكيل عمدة لميون .

نواب الفيوم

عل الجاني عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أمريت الغربية .

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعدى عمدة الهرقة . سالم افندى حاد
عمدة حلوان .

نائب دمياط

عل بك خفاجى .

دور الانقباد الأول

(سنة ١٨٧٠)

استبح الحديرو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة فى الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة
١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) بصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير
الحرية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، وتوفار باشا وزير
الخارجية ، وعل مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك
مهدار الحديرو .

وكان رئيس المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين .
وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، عل عكس خطبة الدور الماضى والذى

تحدثت عل الإشارة إلى مرور العام خنصرم ، بكل خير وبركة ، وأن المروعات
تتمة ر غاية المصوبة ، أما شؤون الحكومة فى خلال العام فلم يشر إليها الحديرو ،
... من نوزراء بقوله ، وأما إدارة الحكومة فى ظروف هذه السنة فما تريدون معرفته
... كحري بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظارة وأعرب عن أملة فى
... و... فى هذا العام عن للتابع الجلبلة التى عادت من مداولات المجلس فى
... حبة

بحرافته فى أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الحديرو جلسات المجلس الجديد كان الضيق
... فظهرت برادته فى دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يشتقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم
... بـ بارقة أمل فى تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له ساس بتلاحق القروض وتفضخم
... سائرة . ولكن الخطبة جاءت خلوا من الإشارة إلى الدين العام بأنها كان لوسائرا .
وجه الجواب عل خطبة العرش خلوا أيضا من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعل
... عبارات للجواب فإنه اقتصر عل صوغ قلائد من اللينج والتلق للحديرو .
وقدع هذا الجواب إلى الحديرو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين وهم
بديى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . وعل افندى شعير . الشيخ عيسى
الشريف ، وعل بك خفاجى . الشيخ مصطفى جمبى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ
مخوف رشوان . الشيخ أحمد أبوسعدة . الشيخ شعاعه شاش .

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وتذكر هنا بيان هذه
اللجان وأسماء رؤسائها :
جنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والإسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض
نور القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العفى .
جنة الغربية ورئيسها عل افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية .
جنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى ، وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية
وغربية .

تبا قاهرة على ذكر أبواب الإيراد القومي، والأبواب الإيجالية للمستوف . وليس فيها بيت
تسجيل لأقساط الديون ، ولاغة ذكر الديون المسارة التي كانت آتية كل يوم في إيراد وهذه
ملاحظة الميزانية :

جنيه	جنيه
٧,٣٤٧,٠٠٠	الإيرادات
	المستوفات وأقساط الديون
٣,٤٠٠,٠٠٠	المستوفات
٧,٤٨٥,٠٠٠	أقساط الديون
٥,٨٨٥,٠٠٠	مجموع المستوفات وأقساط الديون ^أ
١,٤٦٢,٠٠٠	زيادة الإيرادات من المستوفات

ولم يبال أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأرباح التي صرفت فيها القرض الأخير
الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١,٦٨٩,٠٠٠ جنيه ، ولم كانت زيادة الديون المسارة التي
بلغت ١٢ مليون جنيه في أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة
السويس ، وغير ذلك من أبواب السلف والإسراف ، واقتصرت المناقشة في الميزانية على
ملاحظات ثانوية ، وانتهى الدور في ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩) .

دور الاعتماد الثاني

(سنة ١٨٧١)

حين السيد أبو بكر راتب رئيساً للمجلس في هذا الدور ، وتأثير اعتماد من موعده
الامتداد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى بإنتهاجه في كل سنة من ١٥ كيكث لغاية ١٥ أشهر ، أي
من ستعص ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذه الدورة ابتداء يوم ٤ بوزة ، أي ١٠ يونية
سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكانه قد تأخر عن موعده نحو ستة شهر ، وكان المدير
يعطى في الإسكندرية - فجاء إلى مصر حقيقياً لاحتاج المجلس
والأخرى سبباً قديماً القابع ، ولم كان عن عهد وعدم الكثرة . أم لا يزال أحوال
الحكومة المالية واشتغال إسماعيل حديق بتغيير المال اللازم لمطالبا ، ولعله يكون سبب سبب
أو ما عسمة .

مصر إسماعيل - جزء ٢

منه سيورق ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتألفه من نواب عن أسبوط وجرجا
بوتة وأبسا .

جلسة النيا ورئيسها بديع القدي الشريعي ، وقسم نوابا من النيا وأسبوط وجرجا وديع
سوريف .

وتولت اللجان في صحة نيابة الأعضاء تألفت ثنائياً جميعاً .

تدبيرات في الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عدة صنفه بدلا من الحاج سالم الدارلي الذي عين مأموراً
لشراعي مصر ، والشيخ محمد حجازي عدة قريظة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح
الحلوت .

أعمال المجلس

واقصرت مباحثات الأعضاء على إنشاء رجات ، أهمها يعلق بالتزوين الزراعية كطلب
تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث في مسألة الرياضات ، وإنشاء الجسود وقنواتها ،
وتطهير النزع وما إلى ذلك ، وبعض التزوين القضاية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس
المطوية) وقد قرر المجلس نيا إنشاء مجلس على أي حكمة ابتدائية في كل مديرية بعد أن كان
لكل مديرين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين لمستعدين (بدل مجلس واحد) في
الوجهة القبل ، أحداهما في جرجا ويختص التمثل في القضايا المناقشة من أسبوط وجرجا وقت
أبسا ، والأخر في النيا ويختص بقضايا النيا وديع سوريف ودهيم ، وقد قبلت الحكومة هذا
القرار .

الميزانية

وقسم إسماعيل باشا حديق الميزانية ، وهي أرقام إيجالية لا يمكن معرف الحقيقة منها ، ذلك

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم
حسن افتدى عبد الرازق. الشيخ محمد أبو المكارم. الشيخ سليمان نعب. الشيخ أحمد
أبو حمر. الشيخ حسين سويلم. الشيخ محمد الأتري. السيد مصطفى جيمى. السيد أمين
الدين. مهدي افتدى يوسف. الشيخ عبد الرحمن عماد.

وقدموا الرد إلى الحديو، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين - صية، وما ذكره
في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١). وكان بفضل تدابير
الحكومة لم يقع منه ضرر، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليوني قنطار،
بما يزيد عن محصول السنة الماضية، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة خسارة،
ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح حالتها
وترقيتها.

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها، وترتيب
المحاكم، وبعض إيضاحات أبدأها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها.
وعما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى.
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشي، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير سنة
١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى. فوجد المجلس مندوحة
لإلغاء ضريبة المواشي التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات، وقد وافقت الحكومة على
هذا القرار.

ونظر المجلس في تعديل النظام التقضائي، وذلك أن أحكام الأخصاص ونظام الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية. مما أدى إلى شكوى الأهالي من تعطيل
المصل في الدعاوى، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم، وقرر مجلس نقابة الحكومة
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم، تسهلاً للتقاضى، فأجابته الحكومة طلبه وقدمت إليه

بتنصيب الحديو المجلس بالقلمة في الحفلة المتأداة. بصحبه إسماعيل باشا صديق وزير ثانية.
وقاسم رسمي باشا وزير الحرية، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام، ومصطفى
باشا خازن دار الحديو، وأحمد خيرى باشا المهردار، ومحمد زكى باشا التشرىفاتى.
وتبنت خطبة الافتتاح، وكانت وجيزة العبارة - اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات
الحسنة، قال فيها: «بعد التحيات الثلاثة لحضراتكم، أنهى أنه تتضاعف مسراتي كلما تكرر
اجتماع حضراتكم، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وإزدياد الثروة والرفاهية،
وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقاً من الله تعالى، ومأمولى في هذا العام أيضاً بفضلته تعالى. أنه بما
تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة، والأهتمام من الحكومة في إجراء مقتضاه، يتبع زيادة
الفترة وحسن المزجة لتكثير العمارية والتقدم، ونرجو من كرم الملوك سبحانه وتعالى دوام التعطف
علينا بما يزداد به وطننا حاراً وتقدماً، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين».
ولم تشر الخطبة إلى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية في السنة الماضية، ولا إلى
ما احترمت عمله في السنة المقبلة، مع أن البلاد كانت تنحدر في ذلك الحين إلى هاوية الضيق
المالى، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى أُلجأوا إلى إصداره نضوب معيناً
المال في خزائنها.

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير في بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب في وظائف الحكومة.
فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بديل الشيخ خليفة إبراهيم، وعلى افتدى
الزحرفانى بديل إسماعيل الفتى سليمان (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة بونك (بحيرة)
بديل عبد الله ناصر، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولس (بحيرة) بديل الشيخ حسين أمين،
والحاج على عمران عمدة سرموس (منوفية) بديل على افتدى شعير، والشيخ حسين بكير
عمدة سندوه (قليوبية) بديل الحاج قاسم منصور، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على
نقطة (غربية) بديل حمارة العشرى، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشى بديل محمد
يوسف (غربية)، والشيخ على شامى عمدة دممشا (شرقية) بديل الشيخ شحاته شاش،
والسيد أحمد السرسى عمدة ادشاش (منوفية) بديل رضوان افتدى بلال.
واتنخب السيد عيسى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلاً من على افتدى شعير.

مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب، وأجبلت اللائحة على المجلس فصدق عليها، وهي، تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة والثاني (مجلس دعاوى البلد) للفصل في الدعاوى الصغيرة، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية)، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلي) أي المحكمة الابتدائية بالمدينة، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الثلاثة، وقد بنيت قائمة إلى أن تقرر النظام الفضائي الحالي.

الميزانية

وطلب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام، فقدمت، وألفت لجنة ليبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس، مؤلفة من بدوي القدي الشريمي والميد عيسى الشريف والشيخ محمد الفرموي، وأبدت ملاحظات عن الميزانية، وقرئ تقرير اللجنة المالية، وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي هناك خلاصتها:

جبه

الإيرادات ٧,٢٩٠,٠٠٠

المصروفات ٦,٤٦٥,٠٠٠

زيادة الإيرادات ٨٧٥,٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقالة في ٣٠ أغسطس أي بعد أن أفضى المجلس ورجع النواب إلى بلادهم، وكأنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير، أو يتسنى له النظر فيه، وهذا لك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن.

سنة ١٨٧٢

ولم يعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢.

الدور الثالث

(سنة ١٨٧٣)

فتح خديو دور انعقاد المجلس في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩). وصحبه شريف باشا وزير الحفانية، وإسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية)، وقاسم رسمي باشا وزير الحرية، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام. ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء)، وأحمد خيرى باشا انهر دار. واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور كما كان في الدور الماضى.

ونبت خطبة العرش، وهى أطول من خطبة الستين الماضيين، وقد أشار فيها الخديو إلى احترام الحكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها، وما تبذله من المجهود في إنجاز رياح البحيرة، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع، وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاريق وإصابته بالندوة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى.

واتخذ المجلس لجنة الرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم:

السيد أمين الدنف. على بك خفاجى. الشيخ أحمد أبو حمر. الحاج على عمران. الحاج حسين سويلم. الشيخ على الشامى. بدوي القدي الشريمى. حسن القدي عبد الرزاق. مهدي القدي عمر. الشيخ أحمد أبو حمر، وقدموا جواب المجلس متضمناً التناء المستطاب على نكاره الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش.

تغير في الأعضاء

تخلى الشيخ مصطفى غنم حمدة جزى بدل السيد القدي الذى عين مأمور ضبط بمركز سوف. والشيخ سليمان عامر حمدة جترو بدل الشيخ أحمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز ملج، والحاج إبراهيم حسن حمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون، ومحمد القدي حسين النجدي بدل أبى الشيخ حسين نوقاته (أسوط)، والميد عبد الرزاق الشوريجى بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى نوقاته.

سيد سليمان العري بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته . والسيد محمد اشوريجى بدل سيد يوسف العقي الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشىخ يوسف أبرشوب عمدة حركة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الحانكة ، وشرف الدين هيد عمدة مية نسرج بدل بيومي عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بقادى باقة عمدة كفر لباغة بدل محمد افندى حجازى ، وهطبة عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن فندى عامرة ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا) .
واتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف معنى .

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها . ومن المسائل الهامة التى عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الحديو إسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزى الذى عهد إليه الحديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، قلى التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاق المجلس في العام المقبل (١٨٧٤ م) على ماتزاعى للحكومة إتقاده من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا للمشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح معنى أفندى عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنهى السكة الحديدية في ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة سبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى

إيمان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يهدد البلاد .

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون نقابة الشهيرو . وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدماً علاوة على الضريبة نسوية في مقابل إعفاء أصحاب الألبان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة .

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاوية الإسراف التى اجتلت معظم القروض . وقدمت الحكومة ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين حبه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة ملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التى ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ إسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ المحرم بيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا بدل على تضخم الدين السائر بشكل خيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لايتراخ ضرائب جديدة من الأهلى دون أن يخصص شئ منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة يوماً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية . لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الحديو إسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد إسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم في قساط القروض الخارجية . والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد . وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد يعود نفعها على القطر .

وعنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهلين ، بلا منعة ، هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ماحصلته من القابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهلين إلى اضطرابهم للاستدانة من الرايين الأجانب لسداد ما يطلب منهم .

ويلوح لنا أن الفتش لم يدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليمد وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتياداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت للميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦,٩٦٢,٣١٥
المصروفات	٦,٣١٣,٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨,٦٥٥

ولاشك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، ليس ثمة وفرة للميزانية ، بل فيها عجز هائل يعد بالملايين ، استفادته الحكومة من الدينون السائرة .

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاث أعضاء وهم : بديع الحندي الشريس ، وحسن افندي عبد الرزاق ، والشيخ محمد الفرماوي للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أرقام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتاً ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أرقام الميزانية على حسابات الديوان فوجدت ١٠ قرين الصحة ، ولم ترد على ذلك شيئاً .

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم سنة ١٢٩٠ ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، وانحصرت الجلسة على اقتراح أبناء الشيخ أحمد أبو حمر « بإعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الاعتبار السنوية حسب المعتاد ، فاستقر رأي المجلس على ذلك » .

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلطة الجسبية المعروفة بالقرض المشتمل (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذي حر الحراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه . ومع خطورة هذه العملية الجسبية لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لاهراجة أو ضمناً .

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ محرم سنة ١٢٩٠) .

إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدهى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الحذير الاستبدادية التي جعلته يتفحص الحقوق المتراضة التي ارتضاها هو للمجلس ، ولا تدرى العلة في تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلاً (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالي الذي وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدهى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب في الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة في تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأتي أن تشرك نواب الأمة في آرائها وقراراتها ، بل تضن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية .

ويبدو لنا خرياً أن نواب البلاد وأعيانها وذوى الرأي فيها يسكون من تعطيل الحياة النيابية سنتين متوالتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع في هذه المدة من نتائج الأحداث المالية بعد فسخ الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣) .

ففي (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشتمل كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلي المعروف بدين الرونات سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الدينون السائرة . وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصري أنقذ إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بحس أربعة ملايين جنيه . ونعت تأثير العجز المستمر في الخزنة ، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الدينون في أبريل سنة ١٨٧٦ . فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ . فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر في تدابيرها وتستدعي من النواب مطالبة الحكومة بعقد ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل .

الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر به التي لا هبة ها (١١)

لأمة في عهد إسماعيل (سنة ١٨٧٦) :
لاشئ بسبب إحساس المصريين بقداحة أمة المصرية . مصر للمصريين ، ولا يشك ولو أن حذيو إسماعيل أراد أن يعلن نأت الأمة . على أن الشعور الديني نحو يون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة لك كمثل الأرثوذكس في شعورهم نحو

، وهي بحى السيد جمال الدين الأفغانى لم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال في نصم ، والتعلق بالحرية .

١ سنة ١٨٧٦ ، حاملاً آخر من عوامل أماً بما به الأفكار إلى حقوق الشعوب

، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ .
تساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأنشئت هذه الشؤون . وما تستتبعه من التحدث مة والشرقيين عامة إلى الخلل من مطامع . بأسباب رقى والتقدم والدود عن ، مجتمعات لأحرار وتطور الأفكار في

نه كان في حبه مصدراً ، وفيلوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، جمع بين إرصاد الروحانية وعسكرية ، وصنيع ، مد ، فادى من لادحة الدينية مهمة الإصلاح والتحديث ، حتى دى مثله سرية ، ولير مسجحة . وهذا بالأم الإسلامية أن تقيم الإسلام على حقيقة وروح به إن مدله صححه . وعصره الأول . وتظهر من الأوام والخبرات التي أفصت في تأخر سيرة .

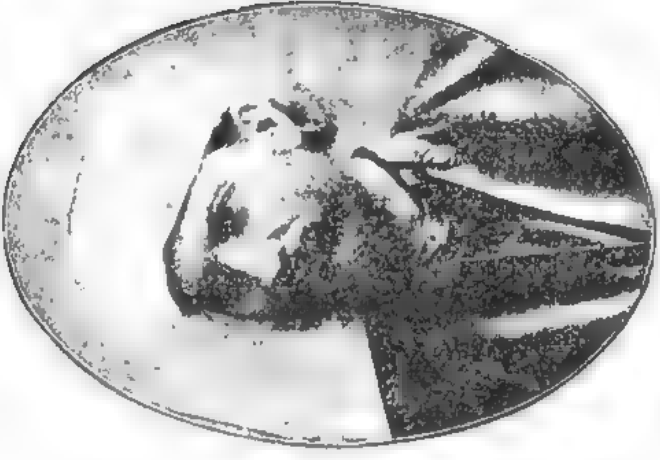
ومن الناحية الفكرية . أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما . ففصل بل إدارة البصائر ، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجسود والتقليد .

ومن الوجهة السياسية . استنضج الحسم ، واستثار في النفوس روح البرة والكرامة والتطلع إلى الحرية . وغرس بدور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية ، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب ، كواشنطن ، وجاريلدى ، ومازنى ، وكوشوت وغيرهم .

فالذى يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وخرقت الكلمة ، وعمر النصارى ، وتشعبت الأهواء ، يجب أن تصلى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العفوية ، وبقينا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكم الشرق حتى قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضله على مر السنين . وإذا كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد إسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين . رأياً واحداً علياً أن يرحم له في بيان الحديث . وقد سلفا معلم اعتمادنا في وقائع الترجمة على ما كتب تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في أسرة آباء وإحدى القرى التابعة لمحلة (كمر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كمر) الحسينية ، ويتصل نسب بالسيد على الترمزى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن



جمال الدين الأفغان
مأعت همة الشرق
(١٨٣٨ - ١٩١٧)

إن الأمم الشرقية جمعاء مدنية بنهضتها السليبية والفكرية إلى الزعم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغان .

طل الشرق قروا عديدة ررحا تحت نير الجسود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستبعاد السياسى ، وبقى في سبات عميق ، إلى أن قفى نهضة ملكهم الأفغانى « جمال الدين » ، ففتح فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالألم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت وسامه إلى الشرق حيث نهضته الحلبية وإذا أردنا أن نتبين في كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التي أداها ، فلنذكر

عن أبي طالب كرم الله وجهه ، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني .

ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان ، لنسبها الشريف ، ولقائماها الاجتماعي والسياسي إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن تزع الإمارة منها ، دوست محمد خان ، أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء في بلاده . وكانت محاليل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد الفريضة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، حل الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فتضح فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاختم هذه القرصة وقضى سنة بتنقل في البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادة أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة .

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) . إحدى مدن الأفغان ، وليس ينبغي أن نشأ الحرية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي انتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعاً .

في نشأة المترجم الأول ، وفي الدور الأول من حياته ، نستطيع أن نتعرف أخلاقه ،

والعناصر التي تكومت منه شخصيته . فقد شاكها رأيت من بيت مجيد . ردس . شرف و عزز بالإمارة . والسيادة . واحكم . زمتاً ما . وترى في مهده جز . في كنف أبيه ورعايته . فكان للورثة والنشأة الأولى . أثرها فيما طبع عليه من عزة النفس . التي كانت من أنخص صفاته . ولازمته طول حياته . وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا في اكتسبه من الأخلاق الحربية . فالورثة . والنشأة . والتربية . والمرحلة الأولى في حياة العملية ، ترسم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغاني .

سار المترجم إذن في جيش دوست محمد خان ، لفتح هراة ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفي الأمير ، وفجئت المدينة بعد حصار طويل . وتقدم الإمارة من بعده ولده عهد (شير علي خان) سنة ١٢٨٤ م (١٢٨٠ هـ) .

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويقتلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى دة محمد أعظم ، أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسع فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لحمد أعظم ، وانتهت إليه إمارة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد يحسن تدبيره يستب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير علي) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأخذوا (شير علي) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، فبيعمت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات . كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبه شير علي ، وعخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين في كابل ثم بمسسه الأمير بسوء ، واحتراماً لعشيرته وخوف انتفاضه العامة عليه حمية لآل البيت النبوي ، وهنا أيضا تبدو لك مكانة المترجم ، ومقرته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة . ويتجلى استعدادة للاضطلاع بمقام المهام ، والتطلع إلى جلال الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته في الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول . ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه . فبدل من أميره ، ويطلب على أمره ، ويلوذ بيران لكي لا يقع في قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المتصر ، ولا يتسلقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا يتقلب على

عنه كما يفعل الكثيرون من طلاب النافع ، بل بقى عظيماً في محته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك حمى ضواهر عظيمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان
وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسي للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته سياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودس السمائل في بلاد الأفغان ، وإشغال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء في أن هذه الأحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في قواده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لارمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصغر عنه في أعينه وآرائه وحركاته السياسية .

رحيله إلى الهند

لم يفلك الأمير (شیر علی) يدبر للكنايد للسيد جمال الدين ، ومحتال للفر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسافر إلى الهند سنة ١٢٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقت إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية هذاؤه لسياستها ، وما يحدته بحبته إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، خاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأتفة وعزة النفس ، فقضت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مرديه وقصاده ، إلا حل عين من رجالها ، فلم يقم هناك طويلاً ، ثم أنزله الحكومة إحدى صفها فأقلته إلى السويس .

محبه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٢٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول

الإقامة بها . لأنه إنما جاءه ووجهته الحجاز ، فما إن سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار التابئين من أهل العلم . وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، قاسوا فيه روحاً نفيس معرفة وحكمة . فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية . والكلامية . وقرأ لهم شرح (الأشهار) في البيت الذي نزل به بخان الخليل ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الأستانة

سفره إلى الأستانة ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الأستانة ، تلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم «على باشا» مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفاضل ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد بحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورضيت الحكومة أن تستفيد من علمه وفصله ، فلم تخض ستة أشهر حتى جعله عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع برأيه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسنط شيخ الإسلام حسن فحوى أفتدى ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بادئ بدء بضخفه في اللغة التركية . فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقرروه واستحسنوه .

وألقى السيد خطاباً بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة . فقال استحسانهم . ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغزواً للنبيل منه بغير حق . ورميه بالريغ في عقيدته . واعتمها فرصة للإيقاع به . وألح عليه الوعاظ والماسحد . وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محضاً بالتضيد والتنديد ، فغضب السيد لمكبدة شيخ الإسلام . وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الأستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الحواطر ، ويبدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء . فخارقتها مهضوماً حقه . ورغب إليه بعض مرديه أن يتحول إلى الديار المصرية . فعزل برأيه وقصد إليها .

عودته إلى مصر وإقامته بها

جاء سيد جمال الدين إلى مصر في أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مايو سنة ١٨٧١ م). لا على بية الإقامة بها، بل على قصد مشاهدة مناظرها. واستطلاع أحوالها. ولكن (رياض باشا) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر، ونجرت عليه الحكومة رتبة مفدرة ألف قرش كل شهر، زلاً أكرمه به. لاني مقابل عمل، واعتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم، يسترون زنده، ويقتسمون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبيعية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر مدرساً، وإنما ذهب إليه زالراً، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسية، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات.

وهنا موضع للتساؤل، مما حصل الخديو إسماعيل إلى إستالة الحكم الأفغاني للإقامة في مصر، وإكرام مثواه، يبدو هذا العمل غريباً، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً ومجموعة أخلاق ومبادئ، ولا ترغب فيه الملوك المستبدين، ولم يكن السيد من أهل الملق والدخان، فينال عطفهم ورعايتهم، ويمحرون عليه الأرزاق بلا مقابل، ولكن الأمر لا يصير فهمه إذا عرفنا أن في إسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسنة، وهو حبه للعلم، ورغبته في نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته في الفلسفة، أقوى ظهوراً، وخاصة في ذلك الحين، من شخصيته السياسية، فلاحظوا أن يكرم فيه إسماعيل العالم المحقق، الذي يفيض على مصر من بحر علمه وفضله، وفي الحق أن إسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والأدباء، فترغبه جمال الدين في البناء بمصر يشبه أن يكون فتماً علمياً، كنأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده.

أما آراء الحكم السياسية وكراهيته للاستبداد، وترعته الحرة، فلم يكن مثل إسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته

ومعه، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً. يأمر وينهى، ويتصرف في أقدار البلاد ومسير أمورها. دون رقاب أو حساب. وكان يحس شوري الوابطة مطوعة في يده. ويصعد في يده عهداً تكبل له عبارات مسيح. وتصوغ له عقود الشفاء، ولم يكن سلطاناً قد استهدف بعد التدخل الأجنبي، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥، كما رأيت في سياق الحديث، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب إلى حكم شريف الإقامة والتدريس في مصر، وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد، علمية. أدبية. ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٦، على أنها في تطورها السياسي لم تتجه ضد إسماعيل بالذات، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الأجنبي.

وثمة اعتبار آخر، لا يفوتنا الإلماع إليه. ذلك أن جمال الدين قد بارح الأستاذة. د. محمد فيها جراً صالحاً للنهضة العلمية. والفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنبأوه، ومالقيه في «دار الخلافة» من العنت والاضطهاد، وكان إسماعيل يتنافس حكومة الأستاذة في المكانة والنفوذ السياسي، وينظر إليها بعين الزريبة، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعاً للسلطان العثماني. وليس خافياً ما كان يذله من المساهي للانفصال عن تركيا في ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل المستقل، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧، وفي إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القنات سنة ١٨٦٩، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات، لولا العقبات السياسية التي اعترضته، ولا يغرب عن ذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتن والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينها. وأخصها فرمان توليف سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان متقصباً سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩). كتابنا مصر إسماعيل. الطبعة الأولى.

ففي هذا الجو حيط جمال الدين مصر مبعداً من الأستاذة، فلم يفت ذكاء إسماعيل أن يتم الفرصة ليحسب العلم في شخص الفيسوف الأفغاني، ولا ينجح ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدث، إذ يرى الناس به أن مصر تزوي العلماء والحكماء، حين تضيق عنه «دار الخلافة»، وأن عاهل مصر المضمّن حق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفتح «للعلم رحابه»، ويوطئ له في وادي نيل أكنافه.

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم، ولكن إذا علمنا أن ورواء إسماعيل لم

يكتبون يصدر من رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي يفرد به صرح حرم الترجمة ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن رياض باشا فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية .

أثره العلمي والأدبي

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يث ثماره في قوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاعت بأنوار العلم والرفان ، وأزوتت من بتاييح الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضلها خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومحامسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه لا يسأم ، كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيها ينير العقل ، أو يظهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلقت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم يتفلقون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينقلونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبت عقول ، وتحف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة .

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل . وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، ونسرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر المصرى ، لا يثنى غبارهم ولا يوطأ مضاربهم . وأعلم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قل المتصلين به ، انتهى كلام الإمام .

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للروح ، صالحة لغرس بذور هذه النهضة ، وظهر

غمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر . والمعاهد العلمية الحديثة . وبنفذه العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأنصارى . ولولا هذا الاستعداد لقفى على هذه الدعوة في مهدها . ولأحقق هو في مصر كما أنفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موقفة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسفها الأقطار الشرقية في التقدم العلمى والفكرى والسياسى . ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، فوالى هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ووجدت القادة الحكماء .

أثره الأخلاقى والسياسى

حاش المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحاً كبيرة ، ونفساً قوية ، تربتها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والزينة الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، وعصها الحياة الحرة التى خاض غمارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التى مارسها ، والشدائد التى عاها ، جاء وفيه من الشمم والأياء ما صدقه عن أن يطأطئه الرأس أو يقيم على الضم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التى اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على) ، ورحل إلى الهند ، فلم تعلق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف للفق والدندان ، وحجر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة .

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين كانت بلا مرأى أقوى مما عرف من المجتمع المصرى ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضم ، والخضوع للحكام . وليس ينقى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة . ومحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسه ودروسه وأحاديثه ،

آية جميلة (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية . مثا محمود باشا البارودي الذي تفرغاً مع مراد إلى جزيرة سيلان . وجهد السلام بك المولى النائب المصرى في طرد الدولة . ونخب إبراهيم (المولى) كاتب الحياطة ، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويطلقون بين الناس مثاره . من أرباب ثقافة . مثل الشيخ محمد عبد إبراهيم اللقاني ، وأهل بيت معمر . والشاعر الزرقاني ، زب زبوا ، النوى في مصر . وسيم النقاش ، وأديب إسحق . وحده الله تديم في الاسكندرية .

جمال الدين والثورة العربية

لم يكن جمال الدين الأفغاني مناصراً لإسماعيل ، بل كان يقف منه استبداده وإسرافه . وتمكنه الدول الاستعمارية من مراقب البلاد وحقوقها . وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للمهد ميلاً إلى الثورى ، يشق سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في حفلة القسوية ، وتعامدا على إقامة الثورى .

ولكن توفيق لم يقف بمعده بعد أن تولي الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الثورى ولستم لوشايات رسل الاستعمار الأوروى ، وفي مقدمته قنصل إنجلترا العام في مصر . إذ كانوا يقسمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والديمقراطية ، فقبضوا عليه طلب الخديو . وأخرجوا إليه بالخارجة من القصر المصرى ، فأصدر أمره بخصه ، وكان ذلك بقرار من مجلس الظار معتقداً برأية الخديو . وكان يقفه غاية في القسوة والتعس ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٩ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وهو ذاهب إلى بيته هو وعنده الأمن (أبو تراب) . وحضر في الضيطة . ولم يمكن حق من أخذ يابه ، وحصل في الصباح في حرية مقفلة إلى محلة السكة الحديدية ومنها نقل تحت مراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة (١١) أقلته إلى عد . وسارت به إلى بمباى . ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ سعى من إدارة المطبوعات تاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

(١١) كان معه إلى الدخوة في مصر . خلاص ٨ رمضان ١٢٩٩ - ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ (ربح الأبرار منه ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩) .

وهوجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، ولعت من مستوى النفوس في مصر . وكانت على روم من العوامل القماعة لتتحول الذي بدا على الأمة . وانتقلوا من حالة الخسوف والاستكدة إلى تفتح وتطلع للحرية والتغيير بنقد الحكم القديم وسماوته ، ولتخط على تمثيل الدول في شؤون بلاد

مصر . أسرفت حكومة إسماعيل في القروض ، وبدأت عوالب هذا الإسراف تظهر للبيان رغم ما بذلت الحكومة لإخفائها عن خلف الوسائل ، وأضلت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذا أحست مرارة الاستبداد وعائلتها فداسة القروض التي كبكت البلاد بقيود تدخل الدول . ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كسيداً للتدخل الأوروى . إذ حدث من مظاهره وقتت شراء إنجلترا أنفسهم مصر في القناة ثم تقوم ببناء المسر وكيف الإنجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦ .

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه . لأن سياسة الحكومة هي التي أفقت إلى تدخل النول في شؤون مصر وأمنائها كرامة البلاد واستقلالها .

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه ميلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل العامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية .

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتقدمهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرهم بمجالها السياسية وثالائية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس الثورى ، على يد نواب تفتح فيهم جمال الدين من روجه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك المولى (باشا) ، الذي بعد من تلايمذه الأخذ ، وإنك لتلمس الصلة الروحية بينها ، من الكلمات والمبارات الزاخرة التي كان المولى يجر بها في جلسات مجلس ثورى الثواب ، بما سذكروه في موضعه ، فإن هذه المبارات هي قيس من روح الحكم الأفغاني وقد جاء ذكر النائب المولى حسن تلايمذ جمال الدين وعربيه على لسان سليم بك المصري أحد أرباب سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد تركه خطراً وسما قطعه ، لأنه تدخل في السياسات وتوف

ذكرت فيه بن السيد بهارات جارحة^(١) ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يحدر بحكومة تشترى من الكرامة والحياة أن تصف إليه . فهي قد نسبت إليه السعي في الأرض بالفساد . ويعلم الله أنه لم يكن يسمى إلا إلى بقطة الأمة ، وتحريرها من رقة الذل والعبودية ، وذكرته عنه أنه : رئيس جمعية سرية من الشباب ذوي الطيش مجمعة على نساد الدين والدنيا . وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن القول حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزيرها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مرديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتكرر الانتصار والأصدقاء لأستاذهم ، وإلى أي حد يضيع الوفاء بين الناس ! ! ، ولا تدرى كيف أساغ البارودي نفي السيد جمال الدين ولترك في أحوال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لاشك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسويته أو الدفاع عنه بأي حال . نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه تركت أثرها في المجتمع المصري وبقيت النفوس تطلع إلى نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والحرية ، جمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العربية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مرديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولوبقى في مصر حين نشوب الثورة لكان جاثراً أن يمدحها بآرائه الحكيمة ، وتجاريه الرشيدة ، فلا يظلم عليها الخطأ والسطط ، ولكن شاءت الأقدار ، والمسائل الإنجليزية ، أن بنى السيد من مصر ، وهي أخرج ما تكون إلى الانتفاع بحكته وصديق نظره في الأمور .

وأقام المترجم محيدر أباد الدكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند حتى انقضى أمر الثورة العربية .

عمله في أوروبا - جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العربية ، واحتل الإنجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أي بلد

(١٥) تجد من هذا البلاغ الطويل في الوقائع المصرية ، عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وفي الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

فاختار الشخص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن . أقام بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إنيما ، وهناك أصدر جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة . وبجاهدة الاستمرار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الإسلامي وكبرائه وهي التي مهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها .

واشتركاً معاً في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بيئات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتدأ في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في (نهج البلاغة) ، ولا غرور فالسيد جمال الدين هو تجس من نور العزة الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تخطت فيه ، ولجلى أثرها فيها يكتبه أو يمجله .

اتخذت العروة شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمداومة عن حقوق الشرعيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال . وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفضلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوجزت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيهاً ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

نقص جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلاصه بنشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومرديه في مصر .

جمال الدين وريثان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رنن Renan في العلم والإسلام ، وكثير فيه ريثان حقيقته ، وسعة علمه ، وقوة حججه ، وقال عنه : « كنت أتمثل أمامي عندما كنت أحاط به ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين » .

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ ينتقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جهدى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا .

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبه إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه . فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحضر علماء فارس وأمرائها وأعيانها بالرعاية والإجلال .

وامتعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، ومن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسياسة أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تقول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشائيات في نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم عفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد . ونحرف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة فارس قبضوا عليه ، وكان عريضاً ، فانتزعوه من فراشه ، واعتقلوه . وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفياً ، منزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مردييه . واشتدت ثورة السخط على الشاه .

دعوة جمال الدين ضد الشاه

فأقام السيد بالبصرة زمناً حتى أبلى من مرضه . ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجهدين في مرس مير محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه . وعرض بالذكر تحويله إحدى الشركات لإبحيرة حق حنكار انساك في بلاد فارس . وما ينصي به من استئثار لأحباب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجهدين يفتي بحركة استم من التناك إلى أن يعطل الامتياز ، فاتبعت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدنيته . واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الإنجليزية تعويضاً ، فخلعت فارس من التسلل الأجنبي .

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فلقاه الإنجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسه حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الحائقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعهم ، وقوبلت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقيل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وثوبل بعلمه مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦ .

ذهابه إلى الأستانة وإقامته بها

وعباً هو بلندن ورد عليه كتاب من الماين الهايول بواسطة رسم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الأستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر يشكر دعوته على الطلب ، وذهب إلى الأستانة سنة ١٨٩٧ ، وكانت هذه المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، وللمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان يصير للاستبداد وخصيصاً للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر رعيم للحرية في الشرق ، وأغلب

من أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر للعالم الإسلامي أنه يرمي العلم والعلما من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية . لأن مقصداً سياسياً هو إنعاش دولة إسلامية أياً كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الأستانة لتحقيق هذا المقصد . وحققه عبد الحميد بالرحابة والإكرام وأنزله منزلاً كريماً في قصر يحيى (نشان طاش) ، من أنعم أحياء الأستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجال الدين له عند السلطان منزلة عالية ، ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أنعم صفات عبد الحميد إساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصبدي الذي نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظهر أحد بختة غوثي بالسيد عند السلطان وأوفر عليه صدره فأحبط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته . ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » (١٦) أن السيد كان وعبد الله تديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاخذخانة) ، فصادقا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحاضوا بخروج ساعة تحت شجرة هناك ، قيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله تديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاخذخانة) ، وهناك عند الاجتماع بايعاه تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية (١٧) ، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه العجم ناصر الدين ، مما حمل صغير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه قبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الفرية في جمال الدين ، وانجذبت إليه شبة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوباً في قصره .

(١٦) تأليف الدكتور ستورده «أريكي» والعرب الأستاذ حجاج مبروك وفيه قصود وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(١٧) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغدير السلطان عليه ، وجسه في قصره . وشائيات أبي الهدى الصبدي ، مما يقرب إلى المنهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إن أن القدر والاختيال كانا من الأمور المألوفة في الأستانة . وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، وما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الأستانة . فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجاجه يستمطقه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلمس حيازة أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأنفة ، وأخير مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في له مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور فيور زاده إسكندر باشا كبير جراحي القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياماً لثلاث حتى غاصت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السلطان ، وهذه العملية الجراحية ، تقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفاً من وسواس عبد الحميد ، قيل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فحاً ، بحيث انتهت بموت المريض (١٨) .

وذكر الأمير شكيب أن المشرق المعروف الكونت (لاون استوروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبقى أن يتولى العملية إلا بجراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجاه منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقل الفكر طاهر الذمة ، لينظر في عقب العملية . فأرسل إليه الدكتور (لاردي) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقم التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أنشق بسبب ذلك ، وعاد إلى استوروج ، وأنبأه بهذا الأمر المزعز .

(١٨) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٤ .

٢٢ مصر أيام حقى فاروق جمال الدين الحياة .

وذكر واحد من كانوا في خدمة عبد الحميد . بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور
ده إسكندر باشا كان أظهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة . وحقيقة الواقعة أنه
كان بالأستاذة حبيب أستاذ عراقي اسمه (جارج) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويعالج
أستاذته ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد علمت (جارج) هذا بلال .
وحملته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه
أراد مرة أن يمنح الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة
خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أن يذهب إلى السيد ويعالج أستاذته ، يعلم من النظارة ،
والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطلب إلى (جارج) ويتق به ، ولم تغض عدة أشهر على
حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، ولجريت له عملية جراحية فلم
تتجمع ، وجارج هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه
الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد
المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا التهم على الطبيب الأهم ، وشعر
بخطر الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم .

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما أن بلغ الحكومة العثمانية نبأه
حتى أمرت بقبض أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في
مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أهل الناس شائنا في تركيا ، ولا يزال
قبره هناك .

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محصا .
من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آباءه الأوتن . من سكة الحجاز . ربة في
صوبه . وسد في بنته ، فحى في لونه ، عصي دموى في مزاجه ، عظيم الرأس ، في
اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنات .
رحب الصدر . جليل في النظر . هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه .

ما يطق على كمال خلقه . أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته . وله حلم عظيم .
ما شاء الله أن يسع . في أن يدنو منه أحد ليس شرفه أو دينه يتقلب الحلم إلى غضب .
تفقد منه الشهب . فيها هو حلم أواب . إذا هو أسد وثاب . وهو كريم . ما
ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبالى ما تلقى به صروف الدهر ، عظيم الأمانة . سهل في
لايته ، صعب على من خاشته ، طموح إلى مقصده السياسي . إذا لاحت له بارقة منه تعجل
السير للوصول إليه ، وكثيرا ما كان التمعجل علة الحرمان ، وهو قليل الخرص على الدنيا ، بعد
عن المرور برحارتها . ولوع بعظام الأمور ، عزوف عن صفاتها . شجاع ، مقدم .
لا يهاب الموت . كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد المزاج ، وكثيرا ما هدمت الحدة ما رفته
القطنة .

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات
إلا اللذة العقلية العالية . وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعطى قلبه بالمال والبنين ويشغله
بزيارة الدنيا ، وزاوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ،
فلا يندخره . ولا يتناول منه إلا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية
كرتبة قاضى عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك
رفض قبول وسام مهمما كان عالياً .

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أمر اللون ، ربة ممتلئ ، قوى البنية ، جذاب النظر ،
ناقد اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، بيضة وسراويل سوداء تنطبق على
الكاحلين ، وعامة صغيرة بيضاء على رى علماء الأستاذة ، حزب ، عفيف النفس ، قانت ،
كثير القيام ، لا ينام إلا القليل إلى الضحى ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع
المفوض ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الساتر ، ولكنه على فضله .
لا يسلم من حدة المزاج .

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصدر عنها
صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد

من . وتعلم المخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها فسه العلية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصرف أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أُنزل إلى نهر في السويس خالي الجيب ، فجده فتصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نقر من نجار نجيب ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم به أخرج ، إن الليث لا يقدم فريسته حيناً ذهب » . وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته الضخمة ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه الجيد .

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام . قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحينئذ حتى ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفرق الستة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يلقى من الأهل إلا ما يميل في مذهبه إمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حجة الدين فهو بما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلهب خيرة على الدين وأهله » .

علمه

وقال عن علمه : « أما منزله من العلم وغزارة المعارف فليس بمجدداً للمى إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتعميدها وإيرازها في صورها اللاحقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعقل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر القموص عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا

تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على الاختراع . كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسان في الجدل . وحذق في صناعة الحجية . لا يلحظه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا يعرفه ، وكذاك شاهداً على ذلك أنه ما خاض أحد إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الدهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء ، لكنك غير مبالي ، ذلك فضل الله ، يؤتية من يشاء والله ذو الفضل العظيم » .

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا استاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتبع حركة المعارف الأوروبية والمكتشفات العصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية » .

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقى الدروس في داره ، فكانت يحط رجال العلماء والأدباء وأذكاء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على حصاه إلى تهوية اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متاتيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على مجلسه من بحر علمه « فيتساقون - كما يقول سلم منحوري - إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، ويسط أموص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكالمها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسما ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربي مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفرح السائلين ، ويبكم المترجمين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتمل رأس الليل شيئاً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن يتقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في خدمة الداخلين في حداد ذلك الجمع الأنيق » .

مقصده السياسي

فإن الأستاذ الإمام من مقصده السياسي : « أنه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتبنيها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود الإسلام شأنه ، وللدین الحقن مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الإسلامية ، ونقص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية ، وله في عدواة الإنجليز شؤون يطول » انتهى كلام الأستاذ الإمام .

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحركة في أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحركة في الشرق ، وأول باحث لنهضة المذبح ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نصف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤيده الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسة الأقدار واعتزضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكابدة الدول الاستعمارية ، وخاصة الدول الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعونه واضطهادهم إياه .

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولي الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه المعجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه ليتنفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وحجبه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره . وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول . فلوك الشرق وأمرأؤه كانوا إذن حرياً على جمال الدين ، وكأقوا من حيث يشعرون أولاً يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحركة ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكانه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا مرآة أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلب الشرق نداه في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصر ، وقل

المنجيب ، في دعوة الحرية والحق . وقد شعر السيد ، وخاصة في أواخر أيامه ، بمرارة الناس والأمة مما نقيه من صوب الاضطهاد . ونقص اليهود والمريوق ، وكلم كان حزيناً . لا حين يعرض في ذكرته مبيع ما بذله لأمم لشرق من إبداعات وبتدوى في حدوده . لا حين يذكرته وأمرتها من تنكر والجهود ، وما نقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض وخذلان . ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته (١٩) : « أنه نقيه بالأستلة سنة ١٨٩٧ . وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تحطرت له خواطر فادرة في هذا الموضوع ، فكان له مرة : « قد فسدت أخلاق مسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا حقاً حديداً ، وجيلاً مستاعاً . فبعد لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشر من العمر . فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تدير بهم في طريق السلامة » .



السيد جمال الدين الأفغانى في مرضه الأخير

(١٩) حاصر ٠٠ للإسلام ج ١ ص ٢٠٥ .

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي الشاعر الكبير ، رئيس النظائر أثناء الحوادث المراتية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من : عرفت من المسلمين^(٢٠) » وقال له أيضا : « إن المسلمين قد سقطت همهم ، ونامت عراشهم ، وماتت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم » .

يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن الله من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم بذلك على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيئا ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلزمه حتى فارق الحياة ، وما قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولا ينفض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قبض الله رجل من سراة الأمريكان (المستر كراين) ، قلعة يبحث ويحقق حتى انتهى إلى قبر جمال الدين بالأسنان سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً بمن الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يحس بفساد المسلمين وعظمتهم أن يؤدوه .

وهذا المظهر المستمر من نكروني الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسي والاجتماعي في أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها .

(٢٠) الإشارة هنا فيما نضد إلى ما كان من حق السيد جمال الدين من مصر فقد بقي بقرار من مجلس النظائر وكان محمود باشا سلمي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار .

رجع ما انقطع عود إلى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهاك أسمائهم :

نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك اللولحي ، يوسف القضي .

نواب الإسكندرية

سليمان الغري ، عبد الرزاق الشوربجي .

نواب الغربية

عثمان المرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفة عمدة برج مقبول ، محمد حماد عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنوره ، مصطفى مرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، إبراهيم الشاذلي عمدة شبرا تن . عمر حضر عمدة أبو تور .

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرمحوس ، مصطفى غنم الانباني عمدة جزى ، إبراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين هاجر عمدة جيتور ، أحمد السرسى عمدة ادشاي ، علي عباد عمدة السدود .

نواب البحيرة

إبراهيم الديب عمدة صفط العنب ، نوريد الحاروي عمدة كفر عوانه ، عبدالله المياوي
عمدة ديروص ، إبراهيم الجيار عمدة خريتا ، إبراهيم دريك عمدة عزبة دريك

نواب الدقهلية

عبد جوده عمدة محلة الخفاق ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متون أفندي شريف
عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،
شلي حسين عمدة سلكا .

نواب الشرقية

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبرا
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف
عمدة شنيط الحرايوه ، علي عامر عمدة العزيزية ، علي خليل عمدة السمديين .

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شين) ، مصطفى غلام (منليس) ، عبد الفتاح
زغلول (ميت كئانه)

نواب البحيرة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بني صوف

محمد راضي عمدة انقسط ، علي كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين
عمدة طنسا بني مالو

نواب الفيوم

أحمد حاد الله عمدة حبيبين ، أحمد الدهش عمدة هريت

نواب المنيا وبني مزار

سبي شريعي عمدة حائلوط ، عبد الفتاح خالد (السريية) ، علي أفندي حسن ،
أحمد محمد أبو طالب عمدة برضا ، خليل عبد الرحيم عمدة القشن ، حنا يوسف عمدة
نزلة علاحين .

نواب أسيوط

عطي عبد المال عمدة الطقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ،
عبد الرحمن وافي عمدة بني عدي ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة
فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسرع .

نواب جرجا

إبراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان أحمد حمام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد
حساب عمدة داود وميت سهيل ، تمام جبارير عمدة الحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة
بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البنيا) .

نواب قنا

محمد عبد الله عمدة دشنة ، طايح سلامة عمدة القبلي قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة
والدهشة

نواب إسمنا

أحمد عبد الصادق (أسوان) ، محمد سلطان (إشنا) .

نائب ديباط

الحاج سيد اللوزي .

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا في دور غير عادي

(أغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور فوق العادة بطنطا ، واختارت هذه المدينة لتناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث في مسألة ابطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأيت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى نجبي تحصيلات المقابلة . وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجري العمل به حتى يستمر إعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيائهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في أمر الدعوة .

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا حوت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الحندي لاختلاف المجلس ، ولا تليت له خطبة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة للمقابلة ، فجدد الأعضاء بقاها .

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقاً للمصطلحات البرلانية روح « الطرسة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرر عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها ببنائية تختلف كثيراً عن نهجون المجلس في الأدوار السابقة .

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرملي أحد نواب الغربية ، ولأبدى موافقته حل إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد المبالغ التي حصلتها من المقابلة فيما لو سطر العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامه هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تنب كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها ، وربما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أن له الحق في

الاطلاع عليها لمعرفة كيفية الإيراد والمصرف ، ويعلم أيضاً كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة (طبقاً لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضاً تنتظر بالمجلس .

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سررت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرملي لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ومتربحاً عن ميولهم وشعورهم وقد وافق المجلس فعلاً على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدوي أفندي الشريعي ، وعلي أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرملي .

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء في بيانها أن جملة التحصيل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسوراً ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يصدر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها .

ونظر تقريرها بمجلس الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من أوتياكها المال ومساعدتها على سداد ديونها ، والألم في الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها مالياً ومعنوياً ، مهما يكن من أعطائها للماضي ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تضلر الأيدي وتتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يمحيط بها من المكاره ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين .

دور الانعقاد الأول من الهيئة البائية الثالثة

(نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧)

افتتح الحندي اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية . والأمير حسن باشا وزير الحرية . وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخبري باش

مهر دار . واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها اُعرب
 حـريـو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولاً أن المرسوم الصادر
 بحـريـو المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن أفكار
 الجميع محلقة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ،
 وما سنفر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المستر جوشن والمسـو جـويـر
 مندوبى الدائنتين والاتفاق معها على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس (مرسوم)
 ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة للمبين به
 وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء
 مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريباً ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة
 ألزمت الضرورة جعل الإيراد فى مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنوياً
 كما كان جارياً ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة
 خمسة فى كل سنة » ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو
 بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى
 تقدم الإيضاح عنه بإضمام أفكاركم (وثانياً) النظر فى أحوال المظنة العامة (الصليات)
 الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس .

والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقاً ثابتاً فى الاشتراك فى إدارة
 شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى
 النواب فى اجتماعه بطنطا ، وبعد هذا التصريح فى ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يحق أن
 التسوية التى أشار إليها الخديو تتضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ،
 وهذه لم يذكرها إسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعاتها ، وحسناً فعل

تغييرات فى الأعضاء

انتخب أحمد أفندى إسماعيل حمدة السنبلوين عضواً بالمجلس بدلاً من متولى أفندى
 شريف الذى عين وكيلًا لضبطية دكرنس ، وخليفة أفندى مرزوق حمدة بنى أحمد بدلاً من
 على حسن من نواب المنيا .

لجان المجلس

بدأ مجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان
 (الأقسام) وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن : رئيسها محمود بك العطار .

لجنة الغربية : رئيسها الشيخ عثمان الهرملى ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية .

لجنة الشرقية : رئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية
 والقليوبية .

لجنة أسبوط : برئاسة أحمد أفندى عبد الصادق .

لجنة المنيا : برئاسة يدينى أفندى الشريعى .

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين .

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء
 الأعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المولى . الشيخ عثمان الهرملى ، الشيخ
 سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف أفندى رزق . الشيخ عثمان أحمد همام . الشيخ
 عطية عبد المتعال . يدينى أفندى الشريعى . على أفندى كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح
 جديدة . تختلفان عن عبارات الخلق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه
 أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ،
 ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتفاع أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا
 ينبئ بتطور الأفكار ، وتقديم لغة الكتابة والإنشاء .

وإنما مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بد
 الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إن
 شفتنا الأسماح بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التى أضاعت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السيل

إلى التدبير لما أودع فيها من المقاصد الخيرية العذرة عن شديد أفكاره نسبية ، الشجعة على عمر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنتها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جيلت على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جنيبة . أمره مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الحذوية من جهة الدين ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة . والفترات الحمة ، لأنه مع انتظام الديون وتوحيدها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وإدارة الحكومة . وينبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم .

ولم يفت اللجنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذي ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « وبحسبنا أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتي المالية والأشغال ما يختص بكل منها من هذه المسائل » .

وختمت جوابها بقولها : « سأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما نبهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأعجابه الكرام ، بحامه سيد حسين ، وخاتم المرسلين » .

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٩٨) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدأ على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والتنطع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس .

النواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة في الرأي ، وقوة المطلق . وسداد في المقصد ، وتذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك الخطار ، وعبد السلام بك المولى (باشا) ، ومحمد أفندي رضى ، والشيخ عثمان الهرمى ، والشيخ محمود سالم ، وبيدق أفندي الشربى . والشيخ إبراهيم الجبار ، وغيرهم . وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها .

ولإيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موصلى وزارة المالية في حسنة متعاقبة . وكان ينوى الإحثة بإسهاب على كل ما يصح مجلس من الإيصاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات الخفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والزرع ، وملاحة مريوط وغير ذلك .

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤) . ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعترم إرسالها في هذه الحرب .

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديماً لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشاركهم في الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوحدة القومية والدستورية .

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جادى الأولى سنة ١٢٩٤) .

الدور الثاني

(مارس - يونيو سنة ١٨٧٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحبه الأمير محمد بوبز باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى وأحمد خيرى باشا المهدار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رسمى .

وعليت خطبة العرش ، وتضمن الإشارة إلى ما عانت البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان

وتوفي قاسم باشا رئيس مجلس عمدة انعقاد الدور . معين الخديو للرئاسة حضر مظهر باشا حاكم حيدر آباد . وهو من حيرة رجال الدولة في ذلك المصركم بده بياه (ج ١ ص ١٥٠) . الطبعة الأولى

وانتخب في خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ علي حيدر (متوفى) . والشيخ حضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلون (تبرية) لاستخافه . وعبد الرحيم عبد الله من بني حرب بدل عثمان حمام (جرجا) .

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الجسيمة التي أصابت الأتليان بسبب الشرايف الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرفت أطيانهم بالتقاوى واليزور ، وتسليهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال .

ونظر في أطيان « المتسحين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لمجرهم من أداء الضرائب ، ولاحظ إزدیاد عددهم مما يندر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرياه الذين تولوا إليهم ملكيتاً فيا لومات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقلاً لمدة ثلاث سنوات بصمتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعادله أطيانه . وإن لم يرجع تعتبر ملكاً باتاً لمن زرعوها من أقاربه . والمتسحبون الذين ليس لهم ورة تعلى أطيانهم بالإيجار لمن يطبها ، وتسمى المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنتهى السنوات الثلاث . فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسمى أرضه . وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلا مدخل صاحب من الإطيان من أهل الناحية .

وقرر المجلس وجوب مضاعفة مشتات الرى والمهندسة لكى نجد الأراضي كفايتها من المال في حالة ما إذا نقص النيل كقصصانه في العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ



جفر مظهر باشا

رئيس مجلس شورى حواب
من ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨



قاسم رمي باشا

رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢١ أبريل سنة ١٨٧٨

الوجه القليل ، لأن معظمها لم يزوج حرمانها مياه الرى ، ونلغ إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « وللمأمول حضور الساكر المصريين لهذا الطرف ونقر أعبتنا برؤية أولادنا جميعاً » (٢١) ، وشكر المجلس على ما قرره في الاجتماع الماضى من تقرير الإحالة العسكرية ، ووجد بتقديم حساب عن الأوجه التي صرفت فيها هذه اللاعنة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهي التي تولت فحص الحالة المالية لجماعتين من عجز الإيرادات : وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولى . الشيخ عثمان الحرمل . الحاج إبراهيم حسن . أيوب أيوب ، يوسف رزق ، بديى الشريعى ، عبد الشهيد بطرس . أحمد أفندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان ،

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذي كتب به جواب الدور السابق . وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو في خطبة العرش وإعجاب عن الأمل في تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدلتين .

(٢١) كان الأمير حسن ثالث أنجيل إسماعيل من أفراد الحملة المصرية في هذه الحرب ، وأشار الخديو في خطبة إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتبرير منهم « بأولادنا جميعاً » ولهم نعمة تورية لطيفة ولشرب ديمراتى جميل

مستشار وزارة الأشغال ، ونبأحت وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الرى لى مختلف المديرىات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق فى حالة نقص النيل .
وقدمت الحكومة للمجلس كشفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحرية من أموال الإعانة العسكرية .

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهبك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تحصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه للميزانية .

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد إسماعيل

(يناير سنة ١٨٧٩ - يوليه سنة ١٨٧٩)

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، وبما فرضت الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية وبرقياتها ، وتزليد إسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى فويار باشا تأليف الوزارة : على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما الإنجليزي وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وقانيها فرنسى وهو السيد دى بلنير وزيراً للأشغال .

تولت الوزارة شؤون الحكم فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثالث .

دعى المجلس إلى الاجتماع . فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان . « وتذكر كنه حساً ومعنى وثيقى ماكورة ثماره »^(٢٢) . وعلفت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد

(٢٢) جريدة التجارة (لأديب مسحق) عدد ١٥٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

ومقاتلها . قالت جريدة (التجارة) فى هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإن من أعضائه لرحلاً لا تأخذهم فى الحق نومة لأنهم ، مع العلم بواجباتهم . وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام . وبودهم لو اقتدوا الإصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقافات خيراً آخر وهو أنه سيمح لمراسل الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المناقضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بمصر جديد . يقف به طارف الحد من التلبه »^(٢٣) .

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا . وحضر الحديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) . يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحرية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والسيد دى بلنير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وتلّت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب إسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدي لكم ممنونى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتناكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب » .
وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش . وأعضاؤها هم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولىمى ، الشيخ حسان المرميل ، الشيخ مصطفى الإنبانى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف أمدى رزق ، بدىى أفندى الشربى ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، الشيخ محمد فرج .
الشيخ طايح سلامة .

(٢٣) جريدة (التجارة) العدد السابق

المسائل المالية

١ - وقف محمود بك العطار بجلسته ٥ يناير سنة ١٨٧٩ . وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها . ولكنهم انتظروا - يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يمرر المجلس استعجلاً عن ذلك ، فاستقر رأي المجلس على الكتابة للداخلية لسهولة إرسال مشروعات المالية والأشغال الداخلية التي يفتنى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المهتم بين المجلس والوزارة .

٢ - وقد تلكأت وزارة المالية في إرسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهتمة بإتمامها .

أما وزارة الأشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشريع فيه » ، ووعد وزير الأشغال (المسيو بليشير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه .

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدي للمجلس وتلكأ في إرسال مشروعات وزارته .

٣ - ثم طلب إلى المجلس تسهلاً لمهمته أن يتدب بعض الأعضاء يحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستأجروا بعض الأعضاء من هذا الطلب . وكرر عليه صدوره من السير ريفرس ويلسن ، ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوال^(٢٥) ، ومما قاله محمود بك المصطفى للمجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعاً ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاستئذان منهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون

(٢٥) جريدة (البحر) ص ١٢٤ - ١٢٥ ١١ يناير سنة ١٨٧٩

فهم رأى يبدونه في أي مسألة . لا بعد أن تعرض على المجلس^(٢٥) ، ولم تنفذ هذه الخطة في تفويض حطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يخاص في عرض مشروعاته

٤ - دأب عبد السلام بك شويحيى بجلسته ٢٦ محرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يمرر استعجلاً حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك وعرض محمد أفندي راضي - وهو نائب جرى - كانت له مواقف رائدة كما سيجيء بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أقباط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا الرأي

وتناقش المجلس طويلاً في أقباط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى المحاصيل الزراعية .

٥ - ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الهرمبل ، أحمد السرسى ، باخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الزمر ، يوسف رزق ، عبد الشهيد بطرس ، خضر إبراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله . إبراهيم الجيار ، السيد اللوزي ، سليمان الغربي ، محمد فرج .

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضي عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهي تلخص في الاعتراض على غلابة الضرائب التي كان الأهالي يتوهون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الري (١٠ ٪ من قيمة الأموال) ، والمصلحة (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والوريكو مربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية . وعوائد الدخولة الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع النصب والفضلك عن الناس .

فاستقر رأي المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه في هذا الإنهاء ، ولما تأخر لوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجعة المجلس ، استقر الرأي على المداولة في غيبته في ما عرصه الأعضاء من المشروعات المالية . وخلاصتها تخفيض الضرائب المادحة وإلغاء بعضها . ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب لأصلية والمستحدثة عن القدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل على

(٢٥) صحيفة جلسته ٦ محرم سنة ١٢٩٦

عن صدقة الضرائب وما أصاب الأهالي من العنت والإهراق.

وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا رآها فيها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالي.

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في جو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك المطار أن هنالك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رآيه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبيباً بمعرفة حكيمهاشى المديرية ، فوافق المجلس على هذا رأى .

المسألة الدستورية

تقدم إنهاء جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك المطار وحيد السلام بك المولىحى يتضمن الاعتراض على إفعال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسيد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٨٥) ، قال : « ولم ير مجلس النواب في هذا الذكرينو اسماً ولا خيراً ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به . » وحيث أنهم أتوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم ، والتماسة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دوللو رئيس النظام ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانضمام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء على

ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوبه ، وعلم ما غرض إليه من المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذ . محجب . وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك في أنكم معشر النواب قد أخذكم من المحجب والأسف ما أخذ . كيف لا ، وإن من رتبة رئيس مجلس النظام لا يعهل حقوق مجلس النواب . ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الذكرينو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها . وكانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تهرم غالب الأمور المهمة التى تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعه . مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمانة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تصيح تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمانة فيه نوال كمال حريتها ، وغلبة حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن الرياستو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنهك حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الذكرينو ملتصقين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في قواد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أفعده الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به يجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمانة وأمنائوها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذى زاد أن لا ننقض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التى ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحق مجلس النواب » (٢٦) .

وقد لهجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « من تصفح ذلك التقرير علم أن في السويده رجلاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام عسفاً ولا تضام عسفاً » (٢٧) .

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظام للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلطة ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس . « وقدم للمجلس احتراماته الماثقة » ، فشكره المجلس على ذلك . ثم أدلى ببيان مبين قصد به التهرب من مواجهة مسألة إذ قال :

(٢٦) قلا من مضطحة حلة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضطحة مجلس شورى النواب .

(٢٧) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩) .

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحفائية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أورساقى . ولكن أرجو قبول عذرى و عدم المجاوبة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتل نفساً المشاورة فيها مجلس النظر . والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة حتى تصدر بغير الإجراء . ومادام أن أصل التكلم (في هذه المسألة) متعلق بصلاحيته المسكنة . ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولى النعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح . فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخاطبة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١٨٩) .

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوق على التسوية ، وتبنى عبد السلام للويلي بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الحنفية ومساعدة مجلس النظر أن مجلس النواب ينتظر في هذا الخصوص وما شكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك » .

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية .

وقال محمود بك الطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الحنفية بعد رؤيتها بمجلس النظر » .

ثم غير نوبار باشا بدهالة مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بتعريب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإستاد مناصب القضاء إليهم ، وطالب من المجلس مساعدته بالإرشاد ممن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال به وإن كان إصلاح المملكة بوضع القوانين لكن الموعول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت في عهد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظر .

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسمت حركة المعارضة ضدها . داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتى (التجارة) لأديب إسحق . و (الوطن) لميخائيل عبد

(٢٨) خلا من مصر أسطول في جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٨٩) مع مقارنته بالوارد في صفحة

أسيد خمسة عشرة يوماً لإثارتها احوالها في كتابتها . وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيحىء بيانه .

سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأول في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٨٣) فتولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكثف بالغموم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يوجبها إلى النفوس ، فقد ألقت بإيمان من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالبات والاقتراحات التي انتهت إليها للجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من التزعة الأوروبية ، وإثارة المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققت الناس من أن إستاد رئاسة الوزارة إليه كان ترولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، وللسيو بلنير وزير الأشغال .

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشاورتها ، وأن الوزارة يرمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب . ولو أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسؤولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إستاد مناصب النظر من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بترعته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهلين ، حاجت خواطرمهم وأقلق بهم ، فلا جرم أن سمعوا : الوزارة الأوروبية ، وهذه التسمية في ذاتها تضر بمبلغ قدماها ثقة المصريين .

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودى بلنير ، وديانس باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهى وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الحنفية مرسوما

١٨٧٩ سنة ١٨٧٩ (٢٩) . وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود . وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد . وفي ذلك من الإغيات على الحكومة وأنها كرامة الأمة بما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى ثواب كما تقدم بيانه (ص ١٨٢) .

وه تكن أعمال الوزارة مما يجيبها إلى الأهلين ، ويرغيم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين . وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فن هؤلاء المسيويلوم باشا Blum الذي جعل وكلاً لوزارة المالية ، والسيوز بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراحماً عاماً للحسابات مع بقاءه في صندوق الدين ، والمستر فزجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس وليس أكثر إيماعاناً من زميله في استناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الإنجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين إخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخدني من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع هنا من العزم على زيادة الضرائب على الأطنان العشورية ، فجاء العاصمة في حلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أحيان الأقاليم يثون شكائهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقوسة في تجايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زل مركز الوزارة حرجاً ، وهو صوت الأهلين والأهلين يعالونها بالاستياء والسخط .

٢٠ تميم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوصية بحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية . أي أنها كانت هيئة أجنبية تستند سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها .

وقد استهدفت من ناحية أخرى لفضب الخديو ، لأنه لم يكن ينفى عن تجربده من أملاكه ، وإقصائه من إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي احتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً وسناً . فكان في خاصة نفسه ناقماً على الوزارة راجباً عنها ، ولكنه كان

مضطراً للإذعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية . وليس كان قد صاوح السير ريفرس وليس حيناً قد إله تقرير لجنة التحقيق أنه اعتره إطرار طرائق الحكم القديمة . وأعلن في مرة الصادر لنيار أنه عازم على أن يحكم مع مجلس النظار وبواسطته ، لكن مبوله إلى حكم المطلق لم تكن فارقه لحظة ، واحدة . وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تنبأ له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة .

وقد ساءه من الوراثة أنها بالفت في خل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، ونحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تسعان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار وترؤسه له يعطل الإصلاحات التي كانت تبنيها الوزارة ، لأن هذه الإصلاحات ترمى إلى تقص الأعمال والمساوى النسوية هذا ، ولم يكن إسماعيل ليستطيع صبراً على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد . فالرأى العام المصري من جهة ، والخدني إسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الأوروبية » ، ولأن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبنى إسقاطها .

تبرم الموظفين

قلنا « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لأداء أفضاض الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذي تألفت من أجله ، وحملت ماعدا ذلك من الأعمال الخيرية . وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة . لأنها كانت تكيل المال جزافاً للموظفين الأجانب وتؤدي لهم الرواتب الضخمة . في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الماتين مهب في الحكومة . فصارت الكسة العليا للموظفين الأجانب . وشسحو بأوفهم . وعاملوا الموظفين الوطنيين بفطسة وكبرياء . فلا غرو أن نقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها .

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم . وقد نجلى هذا التأخير في السوات التي أعقبت الارتباك المالي . وكان مما اقترحت حنة تحقيق وجوب دفع راتب كل

ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا

(١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)

اجتمعت هذه العوامل لم تحركت في نفوس الضباط المقصرون روح الثرد . واعتزم أكثرهم حاسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية . بحجة رفع طلابتهم إلى نوبار باشا وأشير ويغرس ويلسن .

في يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو سائة ضابط برآسة البكاشى لطيف بك سليم (باشا) ، أحمد كبار أستاذة المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتر بالشجاعة والكفاءة . واستغلال الفكر (٣٠) ، فخطب فيهم خطبة حماسية ، وحتم على التعاون والشجاعة : وأوصاهم بالتبات حتى يتألوا مطالبهم ، فنادوا نكتائهم ، وساروا بحمهم الملتشد تبهم لقيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو أئى جندى قاصدين وزارة المالية .

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مراقبتهم إلى حيث يقصدهون ، وفى هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم ، وهى فكرة نتم عن حسن تدبير للمركة ، لأنها تكسبها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن لا يوافقوا المظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في مركب المظاهرة واكتفى حصيرهم ، فكان هذا العمل لشركاً من هيئة المجلس في المظاهرة .

لما اقترب المظاهرون من وزارة الخارجية التى كانت على مقربة من المالية هموا نوبار باشا خارجاً منها ، واكتفى هروته ، فلم يكادوا يصره حتى أطلوا بالمرية من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فانتفض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه ليندأ بالسير ، فانهاى عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقعده ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بجلابيه ، وطرحوه أرضاً واعتصموا عليه بالضرب ، وفى ذلك المهن أقبل السير . بعمرس ويلسن قادماً من عند الخديو قاصداً وزارة المالية . فشاهد المظاهرة في إبان شدتها . وتبين نوبار باشا وهو في أبهى التوار ، فأقبل لنجدته ، وضرب المظاهرين بعصاه ، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأساطروا به ، وشملوه من لجته ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى

(٣٠) هو من أكبر صرور الرسم معطل كامل يمشى في المركة الوطنية الملبدة كما سبق ذلك في مؤرخه ، وهو والله

مدينة الوطن الكبير (الرسم) ، فإله بك سليم (باشا)

شهر سوططين . مع نصف شهر من الأشهر النادرة . وقد عدت الوزارة جلدهه حد . الأتراح بالنسبة لبعض الموظفين في السلك الملى دون ضباط الجيش .

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد

حست الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تاملهم كسوطى السلك الملى ، وترجع هذه لتعرقه إلى أن الوزارة الثوارية و لجنة التحقيق كانتا لا تشتران بأى عطف نحو الجيش وصاحبه . بل ترهان حانهم . وزيار في القزة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنى في شؤون البلاد ، ويمثل في هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، ونهياً في الفتات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاقى عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأدائه أقساط الدينون ، فزأت تسريع عدد كبير من الجبد ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستبعاد .

لم يكن الضباط قبل هذا القرار يتألون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكن لثبرهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تقتصمهم الوزارة الملبدة - جاء قرارها ضربة قاسية على آمالم ، فلا هم تألوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم يتوال في مناصبهم يؤملون أن تقدمهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا هم أن جاء هذا القرار متبراً لستخطهم ، دانفاً لهم إلى الثرد والثورة .

وحده تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع الثرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مراكزهم الموزعة على مختلف عوامم القطر ، فبدع كل منهم سلاحه في نكتته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلبوا أسلحتهم في نكتات المباسة أو القلعة ، فاستند الضباط المخلون إلى الاستبعاد في حاصمة القطر وكلهم بالمرن على الوزارة الملبدة .

كان احتشاد هذا الجسج الكبير من الضباط الثاقين في صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة في قفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت حموة الحمل من الجسج ، أى في وقت تحشد فيه الجماهير من كل فج وعظم الجلمسة في قفوس الأملين .

البلخ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته «الوقائع المصرية» عن ثورة الضباط العدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخسبسات أو الشببات من الضباط الضمنية (كذا) الذي انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتفتحات التي أُجريت الآن في نقابة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للطلبة بما هيأتهم المناصرة لهم في غزوة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسلمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث أنه في ذلك الوقت لم يوجد بجزيرة المالبة النقاد الكافية لطلبتهم ، وأنجبوا من طرفهم بمساعدتهم . ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية فيروز المالبة في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمية وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك الماسكر أيضا ففرق الضباط في الحال وترجع كل إلى عمله . »

ملحوظ وزارة نوبار باشا

(١٩٠٩ فبراير سنة ١٨٧٩)

لم يكن للخديوي يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شامدا حين هذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجع في كتابه « عصر الخديوية » أن ما أبداه إسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعيا صحيحا ، وقال إن الخديوي ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين . وأمرهم بالكف عن الجراح .

فالثورة إذ كانت طبيعية ، أدنى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديوي قد استغل وقوعها وأراد أن يقتسمها فرصة لينخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترزع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارع قناصل الدول - أنه لا يكون مسئولا عن الأمن العام ما لم يمدد بمركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقوقيه . من صهيبة

ثورة . . . فجمع الضباط أبواب الوزارة . واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وجسروا نوبار باشا

من تحت رحمة الثور .

ثم منسحب الحلال وتزمت نيا ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) وينيان ١٨٧٩ لتعبر إنجلترا الغد تروا إلى ساري عابدين ، حيث قابل الخديوي ، وأنسى إليه نيا

و إلى
و في سرية تقيه من حد الطلب ، لأن فيه معنى الاتجاه إلى سلطته لإفقاد
و الأمن إلى نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبل إلى ضبط
و من غير تدخل الخديوي ، وهذا ما كان يشبه إسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول
ولا الثورة لأدوية أن تنجيه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يعمل شروطه على
محول يطلب أن تنيد إليه جزوا من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب
ومعصيتهم

بافر إلى إجابة طلب لتفصل لإعطى ، وركب عربته بصحبة القنصل ، وذهب إلى ميول الطراح بورارة المالية . فلما شاهده المتظاهرون استنبروا حية التي به في غيوس . وكنت هذه الحية من أحسن مربياء . مهتموا له ومسحوا له الطريق ، واحتشدوا في شوارع مدينة للثورة ، ثم عالبوا أن علونهم روح الفيج والنرد . فألبوا إلى حيث كان
و ، فطلب الخديوي غاظرهم ، وطلب إليهم الاتحاد عليه في أداء واثمهم ، مكنت ثورة معظم الضباط ، استمراما لشخص الخديوي ، ولكن فرقا منهم استمروا في مصغيه وشيخيتهم ، واقترب واحد منهم من الخديوي يريد أن يمسه من خرواه ، فأجفل منه
و ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فظهر الحرس سلاحهم . وعندئذ
و ، لم يعرف مصدايقها . وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء ، فلم يصب
و وجرع بمصعبه . كما جرح الثور بقنا الخديوي وهو إلى جانب
و ضربة سيف من أحد الضباط . ومن ثم غرق المتظاهرون وأخذوا طريق
و سراح الوزراء المقيمين ، وأمر الخديوي بحراسهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة
و وعود الخديوي إلى سراي عابدين .

١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والسيد جودو Godeman قنصل روسيا ، ونوبار باشا ، والسيد ريفرس ويلسن ، والسيد بليشير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسيد أفلنج بارتج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين وفي لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القنصل أنه لابد من أن يغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذي يريده ، فقصده المجتمعون إلى سراي عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بليشير وبارنج في إحدى غرف اللورد الأول ، وصعد اللورد فيفيان والسيد جودو وكلا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنباء إليهما في حديثه ، وهو أنه لا يعد مسؤولاً عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة وقال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فمثل نوبار ويكمن هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخل عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرغماها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل في الأمور السياسية . وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبق الوزراء الأجنيان في مناصبها ، وقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين أنه استهدف لفضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان إسماعيل يحدد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية واتصفاهه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقاءه .

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمستر فيفيان والسيد ريفرس ويلسن ، مما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، قبلاً الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط .

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ف قضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين .

وزارة توفيق باشا

(١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

وضب الخديو - بشري بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة . ولكن القنصلين عارضوا في هذا الطلب . فحرص بسدها إلى مجله الأمير محمد توفيق باشا - فلم يعارضوا في ذلك - وصب إسماعيل أن يكون - حتى رئاسة حسنة مجلس لطار . معارضة في هذا الطلب - وكانت حجتها أن رآته نصبت استقلال الوزارة في العمل - وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يحمل رئاسة جلساته من حق وليس النظار ، فاضطر الخديو إلى العدول عن إصراره . وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تفيان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لأصحتنهما إليه وقتها بولائه لها ، ولكن إسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة - فعدلت الدولتان من تمسكها بنوبار ، ولكنها اشترطت أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أي وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه - ولم تعدل الدولتان عن تمسكها بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط .

وانتهت المفاوضة بين إسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبها التي تم الاتفاق عليها وهي :

أولاً : يحدد الخديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والإنجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أي حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

ثانياً : لا يحضر خديو البتة جلسات مجلس النظار ومدلولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط حق استدعاء وزير ، مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إقراره .

ثالثاً : حتى يري نوبار عرضها على مجلس النظار .

رابعاً : يقرر مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا .

خامساً : يشكر خديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (! !) وعده

إصرارها على دخول نوبار باشا الوزارة.

سادساً : يقدر الحديوي المستولية التي يحتملها بهذه التسوية . ويؤكد لحكومي فرنسا وإنجلترا أنه سيذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(٣١).

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الحديوي في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإستناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا . وأُرسِل إليه كتاباً يتضمن خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه^(٣٢) تبينه هنا لأنه يعد مكملاً ومعدلاً للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

« لما أُطِيت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظائر رأيت من المهم أن استجلب دفتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما في أفكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقاً لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضي الذي هو أساس لمبدأ الحكومة ، فإني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بذهني قط الانفراد عن وكلائي بل غاية قصدي أن أكون معهم باتحاد تام .

« ولذلك ينبغي أنه قبل أن يقر مجلس النظائر على أي قرار مما يتعلق بالوائح أو الأحكام التي تقدم من أحد النظائر أن تعرض على مع أسيادها من طرف الناظر الذي هي من اختصاصه حتى يمكنني أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترامى لي ، من التدابير اللازمة لمخاذاها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاعتماد متى في المسائل التي عرضت على ، إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لأحضريه وقت المذاكرة .

« وحيث أن النظائر الوطنيين حائزون الأغلبية في المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظائر الأوروبيين تأثير في الرأي ولهم الحق في المعارضة وعدم قبولهم رأي الأغلبية . .

« هذا وفي أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافياً في سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصري ، وليكن مجلس النظائر مطمئناً في سائر الأحوال على مساعدتي له وحسن مساعي ، كما أتى مطمئن على اجتباؤه وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم .

« عابدين بمصر في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩
إسماعيل »

(٣١) الكتاب الأصفر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٦٦) .

(٣٢) من « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

ومضى الأمير محمد توفيق باشا وقتاً طويلاً يتحير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين . وبعد أن تأملت الوزارة في ٢٢ مارس . وأعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا حرمته . رياض باشا الداخلية والخفائية . السير ريميس ويسن . نهاية . سيو دي سيبير للأشغال العمومية . علي باشا مبارك للعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . ملاطون باشا للحرية .

وفي ١١ من نيس . أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الحديوي بعد خسراناً ميسراً . نَصَب البلاد . لأن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفتوى) معناه إلغاء سلطة مجلس النظائر وحمل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والهي في إدارة شؤون الحكومة . فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام .

مجلس شورى النواب ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب بمقد جلسته بعد إستقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلسته . انتظارك لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة .

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأتاوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها إجابة ، وكرروا طلب الجواب وأباتوا عن شكوى الأهالي من فسادة الضرائب . « شتم » المجلس على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر إرسال صورته لا الحجة

ورد في المجلس واحتجّ وقومه بخلاف الوزارة الجديدة موقف يكون لهم إدارة شؤون الحكومة من هيئة المجلس ، ووافقها رياض

باشا حل عزمهما لما عرف منه من ليل الاستبدادية ، فاستقر رأي الوزارة على رفض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانقضاءه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وإنفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتغيه الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لإرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرقا بعد من المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وإنا ذاكرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى لها أمر الانقضاء كما ورد في مضبطة المجلس .

اجتمع الأعضاء بجملة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهذا نصه :

« بالنظر للبلد التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدث به ثلاث سنوات لأهمية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضي هذه المدة ، وأنه عرض لنا من ذلك من وليس مجلس النظار ، أصدرنا أمرا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكرينو . »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

« أبدي لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدتموه من الحمم والمساهمة الخيرية التي من الزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض ملاحظات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي فوضتم عنها صار تلقيا بنهاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن التنية فتكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة . »

وعندئذ نهض النائب الجري محمد أفندي راضي (بك) وقال :

« بما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، ولقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد ، والمحفوظات التي تحورت عن الأرقام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعي مضى تلك المدة وعدة ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجارة مدة

شهرين لرؤية أشغالنا وعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملاحظات .

عبد السلام بك المويلحي : إن المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا بالتشراكه ، وإن بعض الأعضاء يقول إنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المستوية .

رياض باشا : ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكن أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، وللمأمول أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكثر الراحة

عبد السلام بك المويلحي : المجلس لائحة تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ، والتصويرات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للمضرة الخديوية .

رياض باشا : الخروج عن اللائحة والقانون للوجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني .

محمد أفندي راضي : اللائحة تعطى للمجلس حقونه .

رياض باشا : ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة ولي التعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئ لئانه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جاري حسب اعتماد عند انقضاء المجلس .

محمد أفندي راضي : شكر سعادتك مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حور عنها ، وفي الميزانية .

يدين أفندي الشريبي : الأمر الصادر يقضى بلغو المجلس فللقصود إثبات مجلس

الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب

رياض باشا : الأمر يقضى بانقضاء مجلس لانقضاء مدته . وبالضرورة عند الانتخاب

الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالي الوطن لا من خلاصهم

ابانوم أفندي لطف الله : توجهنا إلى نيلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالي

بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكي الذي حصل من الأهالي ،

وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر في رحتكم ، والأول أن ننظر المسائل التي قررهاها

مصلحة المالية عملي أن المجلس يحضر بعد ١٥ شمس وبعد نهو مدة المجلس لا مانع من تحديد الانتخاب .

رياض باشا : الصعوبات الحاصلة لا تنهى في ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي تقرر مجلس عنها جاري النظر فيها . ومجلس يوافق لانتخه قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها .

محمد أفندي راضي : المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرت أصحاب الحرائيل (صحف) وأكدت عليه بعدة درج شيء حر بهم كما يعنى مجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضييق .

عبد السلام بك المولى : من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالي مصر مهيج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الحرائيل . مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

رياض باشا : الذي صار التنبيه على كتاب الحرائيل منه هو ما يتعلق بالأمور التي لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورناطي يكتب عبارة من الوارد بحرائيل الأوروبيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يتحدث من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد أفندي راضي : لا توجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجبت طلباته ، وما نحن منتظرون الجواب الذي يرد عن ذلك .

قرار المجلس

استقر رأي المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر يرسل منه صورة للمعية السنية وصورة مجلس القطار .

عريضة النواب إل التحديد

وفي ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخدي

وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة في امتيازها حقوق المجلس . واحتجوا على المشروع المالي الذي أعدته وقتئذ وكانت تولى إصداره والذي تعلن فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفلاس وتلقى فيه قانون للقبالة ، وأعلنوا هزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخدي أن يتلافى الحالة التي نشأت عن امتياز حقوق المجلس .

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفي شؤون الحكومة جمعاء ، واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى رفض المجلس ، ولما رفض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على إنهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تفي حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أي بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غالبا عن الأذهان موقف السيد ريفرس ويلسن وزير المالية في عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحصله من التزاية بالهيئة النيابية .

أما دقي بنديرتهو وإن كان أقل غطرسة من رميله لكنه كان يبعد اللوائح التي وضعها قل أن يعرف رأي المجلس فيها ، ثم إن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (القيود) جاء ضغفاً على إمالة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الأجبيين سلطة دكتاتورية . وجاء الأمر برفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يقصرها الوزيران الأجنبيان الإنجليزي والفرنسي ، وتجاربهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السيد ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتول الحكم على ما تنوي وتريد .

فلاجرم أن ثارت المخاوف واضطربت الأفكار ، وتوقفت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، وانجبه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة الأوروبية .

لتي أسنحت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها . فأخذ قادة الأفكار من النواب والعلماء والتجار . يكتفون الاجتماع ويتشاورون في إقصاد البلاد من المزاوية التي تردت فيها . واجتمع الأحرار في دار السيد علي البكري فقب الأشراف^(٣٣) ، ثم في منزل إسماعيل . عبد ماث وزير حامية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول شبائه^(٣٤) . وعقدوا ندوة ، جمعية وطنية^(٣٥) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، وانفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن^(٣٦) ، ويجعل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها . والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وطهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية . مهمتها إقصاد البلاد من التدخل الأوربي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق آمانيها . وبدأ علي شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به منذحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطة التنفيذية .

(٣٣) ترجم له العلامة علي باشا سارن في المخطوط ح ٣ ص ١٢٤ وذكر أنه قد مر سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وروى في حجر يه السيد محمد البكري . وحضر دروس العلم على جهادة مشايخ عصره كالتشيخ البجوري والسيد الدمشقي وشيخ إبراهيم السقاء ، قال : وكان ذا فكرة وقادة وقرينة تقادة جليل القدر ، متشراً صيته في جميع الأنظار ، حسن السمعة كثير لحيات ، إذا وعد وفى . سار المعروف بالحاج أديع مرصاة لله ، يعون الفصل والصدق . وسطق وعكس . حتى ، وبؤثر محاسنه دوى الفصل على من سواههم ، مع عس ركية وأهراق سبه ، وشتم شريعة طوية وهم مادحه هاشبه . تقلد الخلافة بذكره بما يتبعه وهامة لأشرف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م) .

(٣٤) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يولية سنة ١٨٨٢ .

(٣٥) كذلك أسماها الصحف وقتئذ . راجع جريدة (السجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) وسعت لها (الحزب الوطني) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦ .

(٣٦) جاء في مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمشفرة في الكتبة الأصغر ص ٣٠٧ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعتها لجنة مؤلفة من صيغة نواب بالاشتراك مع إسماعيل راجب باشا .

وكان موقف أبناء الذي وقعه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزير العدل . ورصدته شوب أممها . وإيثارة الاستقالة احتشاداً بكرامات . كل ذلك قد حذر . الوطنيين في مساعيهم القومية .

وكان معروف عنه أنه يكره التدخل الأوربي . وفي الوقت نفسه لا يقر سـ . وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدراً لاستبداد الخديو . لا أشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية » .

فبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل لأوربي . وفي الوقت نفسه سـ . دستورى يحول دون استبداد الخديو .

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع لأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والأمورين بدار إسماعيل راجب باشا . وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد علي اسكندر وشيخ الخلعاوى والشيخ العدوي . وانفقوا على وضع لائحة صمموها مطالبهم وسميت : اللائحة الوطنية ، وهي تتضمن :

أولاً : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على تسمية أن إيرادات الحكومة تكني مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة . يعكس مشروع جـ . كان يعد البلاد في حالة إفلاس .

ثانياً : لجنة تعديل نظام مجلس شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها . ثانياً : نص لمريضة التي قدم بها مشروع اميرية في اللائحة لوصية . صار إطلاعة على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجد . لا يوافق لوطنا . فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته . فمن بعد المناكرة بيننا ، ريد

وجزا أن تقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلياً وخارجياً، مع حزام الشرائع المقدسة .
 ، قوانين المؤسسة . وما هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكن هذا المشروع ما صار له
 ونحوه إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إرادات بر مصر هي كمية لسداد الديون بصورة
 من الحكومة حسباً هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أمنا وببابة عن بناء
 وطننا صمنا جزءاً على بطل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذلك كافة ما في وسعنا
 وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار نعم هذا إعلاناً بتصديق ذلك . وبأن متحدون آمناً
 قوبلاً وفعلاً في الإجراء .

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) .

التوقيعات ،

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد نضمت به اللائحة الوطنية ، وإنا ذكرونا
 هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسؤولية
 الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث البادئ المصرية ، وهما
 بيانها :

« قد نحر هذا المشروع بيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة
 وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح
 شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو حال في بلاد
 أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكيفية
 انتخاب النواب المماثلة له في أوروبا . وعمرة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية
 والنظامية ، وعند البتة مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليه
 تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة
 الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبوله من طرف الحضرة الخديوية
 تشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضاً تفويضاً
 تاماً في جميع إجراءاته ومستولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة به .
 والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) طلب تعيين مفتين أوروبين (.....)
 لإيرادات ومصرفات المال .

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الأجنبية المصرية من أعضاء

وسوت وعلماء والنواب وانتحر والموظفين وصباط الجيش
 وبيع عدد الموقعين عليها اثنين من أعضاء مجلس شورى النواب . وستين من العلماء
 وهبت مدنية . وفي مقدمتهم شيخ الإسلام . ومطيريك لأفندي وحجهم الإسرائيلي
 و٤٢ من لأعيان والتجار . و٧٢ من الموظفين منهم من متقاعدين . و٩٣ من الصباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أجمع عليه لأحرار في ذلك
 العصر . مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فإنها طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام
 مجلس النواب . وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثابتة لتأمين حقوق الدائنين . فهي لم
 تنقض التسهيلات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول
 ثم إن المشروع المالي الذي وضعته اللائحة لا غبار عليه في شيء . وهو كفيل بأداء أقساط
 الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة العقالة
 على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغها وفرض ضرائب جديدة على الألبان العشورية لم
 يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولوحسن نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على
 إعادتها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تفر حقوق الدائنين

قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدّمه وقد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو . فاستجاب إلى معانيه . وقر لائحة
 وطنية . وأمر بترجمتها ، وكتب منها عدة نسخ بالفرنسية حرصاً على تقديمها للدول . ووقع
 على هذه النسخ باشا بالنيابة عن الموقعين من الدوائن . ولأعيان . وأحمد رشيد باشا
 . عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد علي البعده والتجار . ورائب
 باشا عن الصباط ، واعتم الخديو تكليف شريف باشا . نيف لوزة حديده . نزولاً على
 رغبة الأحرار . وتمهيداً لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة . رضى الاستقالة على أن
 الوزيرين الأجنيين أملاء ولم يستشيراه في شؤون الوزارة

واستدعى احمدى وكلاء الدول فحضروا يوم الإثنين ٧ إبريل برأى هبدى . وحضر
جميعهم سيد عن الكرى . وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعد السلام
بث الموصى . ومحمد بك راضى . والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا
الاجتماع بأن اللائحة الوطنية التى رفعت إليه ، وقال إنه تلقاه الرغبة العامة التى بدت من جميع
صفقات الأمة يرجو منهم أن يلقوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى أن البلاد
سنت في حالة ملاءمة ، وأنها تستطيع القيام بمهداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة
من امثلة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نواب ينتخب على نظام جديد ، وأضاف
في ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة مواطني الأمة قد استقال من رئاسة
الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا .

احتجاج الوزراء الأوربيين

واحتج الوزراء الأوربيون على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو اياها ، قائلين في
احتجاجها إن هذا القول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتنافى ما وعد به الخديو من
معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبما إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ إبريل سنة ١٨٧٩ .
وفي نفس اليوم تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعو إلى
تأليف الوزارة .

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته الوقائع المصرية عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :
« م - يتيسر هيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية
والمعنوية المحتج بها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهلى ، قد صمم عموم أهلى
الوطن العزيز تصميماً جازماً على تبديل هيئة هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها
على أساس صلب إلى دوى اللياقة والأهلية من حضرات قلماء المأمورين الكرام ، الذين
حازوا حسن الوثوق والاعتداع عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا

اجتمعت جميعه حاضره من حضرات أعضاء شورى حزب . وانضموا لاعلام . وندوات
المحام . والمأمورين الكرام ، ووجوده سند . وأهلى الملكة . ومعتبرى لأهلى . وبعد أن
وقعت فيها بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما يبغى ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة
المهمة وإصلاح أحوال المالية ، ولأمر بحرية . عرصوا لأغاث الحصرة بحجة حدوية
اللائحة الوطنية التى حرروها على وفق آراء العمومية . فعملقت الإرادة السنية بوجوب إجراء
المواد المتدرجة فيها . وهذه ترجمة نكت الإرادة العلوية الصادرة من تلك الحاضرة إلى حضرة
دولتو أهدم شريف باشا بتاريخ ٧ إبريل سنة ١٨٧٩ ، (٣٧) .
وبلى ذلك الكتاب الآتى :-

كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة
الوطنية ، مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب تنبته هنا بمبارته المعربة في الوثائق الرسمية
عن أصله الفرنسى (٣٨) :

« إلى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرياً ، أى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة
وأقوم بأداء ما يلقى بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه
النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهلى ،
حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك في غابة
الهدوء والسكون . وظللاً أغيرت النظار ووكلاء الدول ونبيهم على تلك الملاحظات ، فلم
يتقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة من ذلك فإن النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن
القطر في حالة العدم (٣٩) وأصل العمل بمقتضى القوانين المحتبرة وتجارى فيها على الحقوق
الثابتة (٤٠) ، كانت سبباً في تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النور . وحقق لى

(٣٧) روح مع - العدد ١٠٦ - عدد ١٢ إبريل سنة ١٨٧٩

(٣٨) دياحة الكتاب في الأصل الفرنسى ، من صاحب الدولة شريف باشا . بإصاحبه الدولة والأصل الفرنسى لهذه
الوثيقة مطبوع في الكتاب الأصغر من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة مشفورة في العدد ٨٠٦ من الوقائع
المصرية (١٣ إبريل سنة ١٨٧٩) .

(٣٩) في الأصل الفرنسى « فى حالة ملاءمة »

(٤٠) في الأصل الفرنسى « الملكة »

حدث محضر متى تقدم في هذا الخصوص ، فاجابة لما عرض على بذلك . وبالنظر لحيوة
مدى . قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة
١٨٧٨ . وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهلين ، مصريين ، يتبعون في سيرهم
صرف المصالح علي في الإرادة المذكورة ، وأن يحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ .
في حين مكسبون بالثبوتية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه بتعيين مأموريه
بوجه كاف مقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها
النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجاري عليها العمل في
أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأعمال وأخلاقيهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضا تلك النظارة كل
الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذي رتبته عند القطر وأعماله^(١٢) ، وحصل تصديق عليه
منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات^(١٣) ،
لأنها هي التأمين اللازم للقطر والمنافع المرحونة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في
١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلنى بحسن خلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا
على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى جميع تنم بحكم
المقاصد للزبدة إلى التمدن والعمارة التي أريد أن يقرن بها اسمي^(١٤) .

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

إسماعيل

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا كتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر .
لأن الخديوي إسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة . وأنه لم يكن
ضيقاً عن الوزارة المسئولة بحالها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها

(١٢)
(١٣)
(١٤)

(١٢) في الأصل تترسب : أهيا القطر وكهاله .
(١٣)
(١٤)

(١٤)

لأمة
شريف باشا نائب الوزارة حديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين . وهذا معناه
إقصاء الوزراء الأوروبيين عن هيئة الوزارة . وهذا هو جدير بالإعجاب بإشادة الخديوي بمصريته
وطبنته . فقد سهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالثبوتية بسمرة شريف باشا وهي الإصلاح
للخدمة الوطن . ورغبة إسماعيل في أن يقرن اسمه بخضارة مصر وعمرانها . وثبت لعمري
عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة تاريخية

وقد قرر حديثي في كتابه مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب وهي أساس
النظام الدستوري الحديث . فهذا المبدأ المأم الذي يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة
١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديوي إسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف
الوزارة على أساس هذه القاعدة . فإذا أردنا أن نجعل تاريخ الحياة النيابية في عهد إسماعيل ،
قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف
الحول والقوة . ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقتت بالرصد للوزارة الوطنية وللخديوي إسماعيل ، وسعت جهدها
في خلعها حتى تم لها ما أرادت . وتسلطت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديوي توفيق مدنى
ستين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية في حياة الأمة
الدستورية ، فتقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديوي توفيق باشا ، إلى أن رزقت
الأمة بالاحتلال البريطاني . فألغت السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٢ باستصدارها للقانون
النظامي الذي أنقضى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .
فاحتق مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى
ظهور في دستور سنة ١٩٢٣ .

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديوي إسماعيل لم ينقض تعهداته للدول ،
فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إعداد مصلحة لتفتيش الإيراد والمصروف ، والمقصود منها نظام
دولة
الأوروبي
الدول موقف

زعماء الحركة الوطنية في عهدنا الحديث

تقرير لجنة التحقيق النهائي

وفي خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثاني ووقته ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . وأعلنت فيه أن مصر في حالة إحصار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس . ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم .

تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذي بسطه الخديو إسماعيل في كتابه إليه ، فألقها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية أو مشايعة الأحرار في مطالبهم ، وهم : إسماعيل راغب باشا المالية : وهو الذي كانت تعقد اجتماعات الأحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحرية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية وزكى باشا للأشغال العمومية . وفؤاد فقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتي الداخلية والخارجية .

ورفع إلى خديو حواشي تأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . نحن صفاً للسامورية اتفق تارلتهم بتقليدي إياها أفتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتي (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكسبين اعتبار البلاد ونقبتهم . واعية سنصمم في مطلق أعنائها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق . شارلوا مولاي وقلوا علامات احترامى الفائق . طاق خادم سموكم الأمين
٨ أبريل سنة ١٨٧٩ شريف

وصدر برسوم الخديو تأليف الوزارة على النحو الذي عرضه شريف باشا



محمّد راضى



إسماعيل راغب باشا



السيد على البكري



لطيف بك السيد



خالد السيد



محمد السيد



محمد بك السيد



السيد الحفافي



محمد بك السيد



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

انتمائه ، احتراماً لقراره الذى أطلته في مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة .
مكأن عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي .
في جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهي بالتيابة عن رئيسه أحمد رشيد باشا الذي تخلف لمرضه . وأمر نائب الرئيس تلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :
« ولأنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسباً تحرر لسعادتك في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ فقرة ٢١ . لكن حيث مقتضيات لأحوال مستلزمة بقاءه فللمذاكرة والمفاوضة معه في بعض مواد مهمة . قد تقرر بمجلس لنظار الذى تشكل الآن استمراره . واقتضى تحريره لسعادتك للاحاطة بمدى تفهم حصرت أعضائه بعدم الانصراف

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمدة
واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦
حسن راسم باشا ناظر الدائرة الحسنية الذى عقده إليه
.
لائحة الأساسية الجديدة للمجلس

الحفلات الوطنية

و.م.ج. ياس قبول الخديو اللائحة الوطنية . وتأليف وزارة شريف باشا . واجتمع يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكرى جميع كبار من علماء الديار المصرية والأعيان والتجار . وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو . فاستقبل أولاً بمساء ومعههم نصر بك الأقط . وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحثهم على التضامن والتعاون . ثم ألقى السيد البكرى خطبة قد فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنب الخديوى الأسمى أبجل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاده من سوء إدارته . حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية للقائمة المبينة على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال البلاد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يحفل ذكر الخصرة الخديوية غرة في جبة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال .

وأقيمت الحفلات والأفراح انهجاً بالمعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى في داره مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء والعظماء وميم بصريوك الأقط . ومنو صيدت الأمة ووجوه البلد وأعيانه . واشترك فيها الخديو إسماعيل . إذ حضرها ليلا . وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة . يؤس لعلاء . والكبراء . ويتبسط في الحديث معهم . فكان الحضور تأثير كبير في نفسهم . وقام إبراهيم بك المولى ومحمود بك المطار شاه بنذر التحار والسيد محمد السيوف وغيرهم رينات نام مديهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

... من ...

وقد حضر شريف باشا فعلاً وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنية ليقدم للمجلس لأخته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدة التي وضعت بناء على اللائحة الوطنية. قد : « وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التبييض ونظر في مجلس النظار ، وبعده يجري تقديمها للمجلس بعدكم يوم » ، ولا يلزم أن أوصح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحها في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك . ثم وإن كان تأخر تقديم اللوائح التي ذكرنا عنها بهذا . إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيها يتعلق بتسديد الكويون . والله الحمد قد تسير ذلك ، وللمأمول أنه بعناية الله ويتمادى الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارة للأهالي ، كما أنه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة ، وبسببها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لا يترتب على ذلك من القوائد والمنافع للأهالي والبلاد ، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك .

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب . ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري ، لأنها أيضاً خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس حوّل سلطة « جمعية تأسيسية » .

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك الميربحي : « نكرر الشكر للحضرة الجديدة على إجابة طلبات الأمة . وأيضاً تنق على غيرة مجلس النظار حيث أهتم بتدبير اللائحة . فمع كل منا وحيواً أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة التي تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالي » .

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضواً للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لعرض على المجلس

فقال محمود بك العطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشبح برهم الحيار تأليفها من

خمسة عشر ، لأهمية هذه المسألة .

وطلب السيد عبد الرزاق الشوريجي أن تمل اللائحة أولاً بالمجلس وتحال بعد ذلك من اللجنة ، فاستقر رأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لمدة التالي (٢٧ جادى الأول) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر في لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصنوعات الحديثة ، وأعضاؤهم :

عبد السلام بك المويلحي ، عثمان الحرميل ، السيد السريسي ، محمود سالم . يديري الشريفي ، عبد الغنى خالد ، بانوم لطف الله ، عبد الرزاق الشوريجي ، ابراهيم الحيار . عبد الوهاب الشيخ ، محمد وجب كساب ، خضر ابراهيم ، عبد الرحمن وافي ، تمام حبارير ، سليم سعيد ، وانتخب المويلحي بك رئيساً للجنة .

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسته ١٢ جادى الآخرة (٢ يونية سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية .

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع في مصر على أحدث المبادئ العصرية ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الحديوي ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضت دستوراً للبلاد ، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها في التمعن من اختصاص المجلس إذ تحولت سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصروحه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٨٩) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد تحول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه . ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية . وهي فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبت وتؤكد لا بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية . يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر

١٠ - السودان كى تغر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قعدة من أرض وطن . وبعد
١١ - حرية من الأمة المصرية . ويرجع الفضل الكبير في تقرير هذا المبدأ السامي في دستور سنة
١٨٧٩ إلى شريف باشا . وقد تقرّر أيضاً في دستور سنة ١٨٨٢ . وما يستحق النظر أن
شريف باشا الذي قرّر هذا المبدأ هو الذي استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلب
السودان عن مصر . وهذا يدل على احتفاظه بمبدأه : واستمساكه بوحدة مصر والسودان
ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انقسام لها .

والآن نثبت من دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضت وزارة شريف باشا على مجلس شورى
الواب ، لما لعله التولية من الأهمية من الوجهين التاريخي والمستوري (١٠٠) .

المادة ١ : مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة
الانتخاب التي توضح بلائحة خصوصية .

المادة ٢ : لا يقل نائبا من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر
ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزا لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه
الصفات المقررة بلائحة الانتخاب .

المادة ٣ : مدة النيابة تكون ثلاثة سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد
الانتخاب .

المادة ٤ : انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويتبدأ فيه بأربعة شهور بالأقل
قبل أول شهر كيك (ديسمبر) الذي هو المبدأ المحدد لاجتماع النواب فيه .

المادة ٥ : انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمهات (مارس) ويحصل
اعضائه بأمر عال .

المادة ٦ : يجوز لمحضرة المحذرية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته
المبني له وأن تقصر مدة اجتماعه أو تزيد لها .

المادة ٧ : رسم قناع المجلس يكون محضور القاعات المحذرية أو محضور وليس مجلس
النظار بالنيابة صم وعصود جميع النظائر والواب ، وتل فيه مقالة خديوية تبين بها حالة
المعطر المصري الدخبة في السنة الماضية قبل الافتتاح والقبائير التي يترامى لزوم اتخاذها في
سنة الخواص .

١٠٠ - قانون مصر سنة ١٨٧٩
١٠١ - قانون مصر سنة ١٨٨٢

المادة ٨ : كل نائب يعتبر وكبلا من عموم الأمة المصرية وليس فقط عن المحلة التي
ينتخب

المادة ٩ : سورت لحرية عامة في أيديهم وقراراتهم . ولا يجوز أن يكون أحد منهم
مربطاً في رأيهم بتصويت تصوره له أو وجهه ووحيد بوجه إليه .

المادة ١٠ : من حق النعم من مصر للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب ورد
تراءى فيها ملحوظات تجرى المذاكرة معها مع مجلس النظائر وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان لأوجه
والأسباب .

المادة ١١ : بد حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظائر وأصر كل على ربه بعد
تكرار المذاكرة وبيان لأسباب ولم تستعمل النظارة فللمحضرة المحذرية أن تأمر بنفس مجلس
النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم
انقضاءه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أبد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق
وجوب تنفيذ ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع للمادة ٣)
المادة ١٢ : في حالة غلو على أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة التي
يصير انتخابه لا تستمر إلا لثلاثة حصول الانتخاب العمومي أي أن مدة البديل لا تتجاوز لمدة
التي كانت باقية للنائب الأصلي .

المادة ١٣ : رئيس المجلس ووكلاه يكتبه يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من أيده .
انقضاءه ويستمر إلى أول الاجتماع التالي .

المادة ١٤ : مذكرات النواب ومداوالاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك
فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظائر أو عشرة من النواب ، وأثر فيه
المجلس .

المادة ١٥ : لا يجوز حجب أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس .
يمكن بقرار صدر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يقبض فيها أحد النواب
حالة كونه منسوبة حصة مثل غش صلا

المادة ١٦ : إذا صار شخص على حد لنواب حالة كونه متلباً بجنابة ووضع في سجن
فيصلى الخبز عنه رئيس مجلس النواب حالة سجنه . ويصير الإفراج عن ذلك
أو توقيف المهورى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك .

مادة ١٧ : للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب
سـ القبط عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس .

مادة ١٨ : كل من التوب قبل تأديته وظيفته النيابة بحيث يجب بالمجلس علانية عقب
نتحه بأن يكون صادقا للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين
حكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن .

المادة ١٩ : يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف سفرته
وربته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من
- ربح انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت تصرف له العشرة
آلاف قرش تماما ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم
شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البديل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة
م يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات
السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف القرية لحد مصر ذهاباً وإياباً .

المادة ٢٠ : لا يجوز قبول متولقي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس
النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلائهم والمديرين ووكلائهم بشرط أن
لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً .

المادة ٢١ : لا يجوز المناولة في أمر ما بطريقة صحيحة متبعة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس
ثنا أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الثنائون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن
يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية
حاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون متضماً
معه .

المادة ٢٢ : لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه
بشبهه .

المادة ٢٣ : يجوز لكل مصري حائز لحقوقي الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة
أحد النواب ، وبعد أن يجال عرفه على كوميسیون المجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم
له من ذلك الكوميسیون بقبول ذلك العرض أو برفضه وبما فيه درجة اعتباره .

المادة ٢٤ : كل طلب منح من حقوق شخصية يتقدم للمجلس بصدقه متى تحقق من

التحريرات التي تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى الأمور المتعلقة به ذلك الطلب
أو إلى الجهة التابعة لها الأمور المذكور .

المادة ٢٥ : لا يجوز للمجلس أن يقبل أحدًا يأتي إليه بالإصابة عن نفسه أو بالوكالة من
جبهة للتكلم في أمره ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم .
المادة ٢٦ : عند أول اجتماع مجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع
الوائح والقوانين والشعورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها ويصحها ويصدر قراره
عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

المادة ٢٧ : إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على
مجلس النواب للنظر فيها وتبقيها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يبل
بمجلس النواب بنداً بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ،
ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن
يقبضوا أو يفتحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جعلتها هذه اللائحة
الأساسية .

المادة ٢٨ : إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما عرضه عليه
مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة .

المادة ٢٩ : الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره .

المادة ٣٠ : اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

المادة ٣١ : يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية . وهي إما بالتداع بالامم
أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً في الصندوق .

المادة ٣٢ : أخذ الآراء بالتداع بالامم لا يكون إلا بالقرار من مجلس بناء على طلب
يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً في صندوق
لا يكون إلا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء
الكوميسیونات وما شابه ذلك .

المادة ٣٣ : لائحة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بموجبه

المادة ٣٤ : أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً . بد فبهم نواب السودان
حسب البيانات التي توضح بلائحة الانتخاب .

٢: النظام مسئولون أمام مجلس الإدارة وحكومة الأعمال والأعمال المعنية

٢٠٠٠ - وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لحماية النظار عند دفعه وعرضه على مجلس النواب.

٣٧: لا يجري العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مفضي من الناظر المختص
ومضخاً لقانون معتمد (راجع المادة ٢٦ و ٢٧).

٣٨ : لا يجتمع وظيفة النظارة والبناء في شخص واحد (راجع المادة ٧٠).

مادة ٣٩ : يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار

بعض دائرة بالنيابة عن بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن الثواب.

مادة ١٠: يجوز للنظار وصديريهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم للبلدية إلى أخذ الاحتياطات اللازمة

نوعية الحكومة من خطر وبما يتأني لها أو للمحافظة على الأمن القومي وكان مجلس النواب ضيق

منفذ فيجوز مجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم إجراؤه تحت مسئولية وبالنصدين على ذلك

بالتقارب من الحضرة الخديوية بحرى العسل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعمرة

ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه.

٤٧ = إذا تولى للذئب الكلام في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار

تجرى المداولة فيها ويُرسل إحصار بذلك لمجلس الشّاور. وقد تُخاطب أياً من تاريخ إرسال

فمنذ انقطاعه لم يرد من مجلس الشعار فوجه تمنع من التفكير فيها ويقر النواب على قبول

لَوْ جِئْتُمْهُمْ أَذْ يَتَوَدَّ أَنَّكُمْ أَعْدَاءُ لَهُمْ وَيُضَاهُوا قُرَابَهُمْ فَيَا.

خاتمة ٤٣ : انظار ملزومين بالجأوة عن كل ما يالون فيه من مجلس النواب ، إما بأن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا يكون ذلك المتطرف من ضمن النواب.

١٤٤ : يجوز للنصار ان يؤسروا مجاورهم مما يسألون فيه من مجلس الربا عند

ضرورت المهمة مع بيان اسباب التأخير اكثر ما يكون قبل قتله عدة لجماع البشر ايام

وَيَقُولُوا الْحُجُبُ فِي أَوَّلِ الْإِجْمَاعِ الثَّانِي لِلنَّوَابِ . وَمَعَ ذَلِكَ مُسْتَرَبَّةُ الْخَاتِمِ عَلَيْهِمْ .

[illegible]

ز کائنات

ولا، معاً ولا فصلهما ولا تكسِفُ لأمانك. ثم لا بعد إقرار التواب عليها، كما لا يجوز

مدرسہ عالیہ اسلامیہ، زبیر آباد، ضلع فیروز پور

مدرسة علمية - كلية الحقوق - جامعة القاهرة

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

لما لا وتلك السنة . ولعلم في السنة الثانية تحرير مبرزية ثانية وعرضها على التواب كما تقدم ،

وہكذا سنو يا

المادة ٤٧. كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه

من المحاضرة الجديدة

المادة ٤٨ - إذا أجهت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوفيق على

حقیقۃً معاً، فیتطلب تفسیرہ من مجلس النواب،

المادة ٤٩ : تكلّ نائب حقّ إذا رأى قصورا من أيّ مأمور أو من أيّ إدارة من

إدارات الحكومة أن يكبر بذلك الناطق المختصة به الإدارة وهذا فقط في المواد العمومية.

هنا ، وقد أخذت اللجنة المستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن

توقيع: **ماحـال دون صدور الرسوم الخـدمية**، **ذلك أن الدول الأوروبية** **استمرت بالتخلي**

إسماعيل وصفت في خطبه من العرش حتى تم لها ما زادت . وتول توفيق باشا مستد الخديوية .

مجمع مجلس النواب (١٩٦٦) ج ١٦ سنة ١٩٦٦ (٦ يوليو ١٩٧٩) دراسة مصححة

منه وهي نسب. عادة فرقة من حلية ومضمونها ان الظفر في اللاتين يقتضى زمنا طويلا

[illegible][illegible]

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525

[illegible][illegible]

١٩٩٦: جري، الاصل - على نسبة على شيرى، المور (عالم الذباب) في أواخر عهد إسماعيل

معروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذي صدر به المرسوم الخديوي في ٧ فبراير من تلك
سنة. وتضمن معظم النصوص والبياني التي تقررت في دستور سنة ١٨٧٩.

دستور سنة ١٨٨٢

١. نشرنا دستور سنة ١٨٧٩. رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢^(١٧) ليسهل
مقارنة بينهما وتبين مبلغ ما اتخذه الثاني من الأول.

المادة ١ : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخابات والشروط اللازمة لمن له حق
الانتخاب ولن يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشمل أيضا على كيفية
الانتخاب.

المادة ٢ : يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه
مصري في السنة مقابل مصاريفه.

المادة ٣ : النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر
لهم تحمل باستقلال آرائهم ولا يبعد أو يعيد يحصل إليهم.

المادة ٤ : لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما. وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة
اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس.

المادة ٥ : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحال انقضاء
مدة اجتماع المجلس ممن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد
المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم.

المادة ٦ : كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته
فقط.

المادة ٧ : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس النواب ويكون اجتماعه سنوياً.

المادة ٨ : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر
نيسان لغاية سائر وإذا لم تكف هذه المدة لإنعام الأشغال الموحدة وطلب المجلس أن تزداد مدته

(١٧) عن الوقائع المصرية، عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

من ١٥ يوم إلى ٣٠ يوماً فيجذب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية.

المادة ٩ : إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك
مقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية يتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع.

المادة ١٠ : تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النواب بالنزاع بالنزاع عنها مجلس النواب
محضراً في لجان.

المادة ١١ : تفتتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة بقرؤها الخديو أو رئيس النظار
بالتبابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته
وتنقضي الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة.

المادة ١٢ : يتخبط المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحصير جوابها
وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتدبرهم لهذا الغرض
من أعضائه.

المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أي مسألة بوجهه قطعي ولا على أي
رأي حصلت المناقشة فيه.

المادة ١٤ : يتخبط المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أعمالهم على الجانب الخديوي فيعين
أحدهم ليتولى وقاية المجلس مدة الانتخاب أي خمسة أهوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة.

المادة ١٥ : يتخبط المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتاباً بشرط أن يكون الوكيلان من
أعضائه.

المادة ١٦ : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن
الوكيلين ومن الكتاب.

المادة ١٧ : اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر
والملاحظات يكون بتلك اللغة.

المادة ١٨ : ينظر حق الحضور في المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن
يستنبو عنهم وكلاء من كبار المواطنين.

المادة ١٩ : إذا قرّر قرار النواب على أن يستدعي للحضور بمجلسهم أحد النظار
للاستبصاح منه عن مادة معينة فعل الناظر أن يدعّب إلى المجلس بنفسه أو يستنبه عنه أحد
كبار مواطنين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ : للواب حق الملاحقة على متوظفي الحكومة جميعاً وفيه في أثناء اجتماع المجلس
بسمرة - وسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإحبار عنه من تعدد أو حيل أو قصور
يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظاره
مادة ٢١ : النظار متكافلون في المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النظار
ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرجعية الإجراء .
المادة ٢٢ : كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة
بوظائفه

المادة ٢٣ : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد
تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فالحضرة الحديوية أن تأمر برفض مجلس
النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الإنقضاء
إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن يتخبروا نفس النواب السالفين أو بعضهم
المادة ٢٤ : إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه
ينفذ الرأى المذكور قطعياً .

المادة ٢٥ : مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس
النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً
للمعمل ما لم يبل في مجلس النواب بنداً فينظر ويقرر حكماً فحكماً ، ثم يجري التصديق عليه من
طرف الحضرة الحديوية ، وكل قانون يبل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ،
وإذا كان القانون مستعجلاً فيكون ثلاثاً مرة واحدة ويستثنى من المرتين الأخريتين بمقتضى قرار
مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب من قانون فيطلب ذلك بواسطة
رئيسه من مجلس النظار متى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على
الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ : مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس فينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه
تسمى بـ "لجنة" وتجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إعطاء بعض التغيرات في المشروع
لدى تكليفه بالنظر ، وفي هذه الحال يرسل رئيس المجلس إلى الحكومة مشروع القانون
لشروع والتعديلات المطلوب إجراؤها فيه قبل المداخلة بمجلسه
المادة ٢٧ : إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع الحال عليها أو ظلت ولم توافقها

الحكومة على ذلك فيقدمه للنص الأصل من مشروع القانون لمجلس النواب للمصادقة عليه . أما
إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصل مع التغييرات التي
حصلت فيه للمناقشة فيها . وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فلاجنة
أن تبين رأياً للمجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة ٢٨ : عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه
ويسوغ له أيضاً إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه .

المادة ٢٩ : على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين
التي يصدق المجلس عليها .

المادة ٣٠ : لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو حوائج على منقولات أو عقارات
أو ويركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وهل ذلك
لا يجوز بأي وجه كان وبأي صفة كانت تحصيل حوائج جديدة وكل جهة من جهات الحكومة
أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريعات عنها وكل شخص باشر
تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .
المادة ٣١ : ميزانية المصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية
الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة ٣٢ : تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من
أنواعها .

المادة ٣٣ : تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بطارة ، ثم
يشتمل كل قسم على أبواب وقصود يقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .
المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين
العمومي أو ما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي
حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق)
ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً
في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية .

المادة ٣٦ : إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية

تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجته فيكون يعمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فيغد مؤتمراً إلى أن يعقد المجلس الثالث بمقتضى المادة ٢٣ .

المادة ٣٧ : إذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية يجب تنفيذ الرأى المذكور قصصاً كما في المادة ٢٣ .

المادة ٣٨ : كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر يبلغه وارد في ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شئ من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار عليها من مجلس النواب أيضاً .

المادة ٣٩ : يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ومحال النظر في هذه العريضة على لجنة يتخيلها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ : كل عرض يختص بمحقوق أو مصالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أول للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب إتخاذها داخلية بمقتضى اختصاصه ولم يسبق الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجرائه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحاضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه لمضى رأيه فيه .

المادة ٤٢ : لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقل فيها أو يشترك في المناقشة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم .

المادة ٤٣ : يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٤ : لا يجوز إعطاء آراء بالنداء بالإسم إلا إذا طُلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل . وعن كل حد ورتب فيها يصح عليه المادة السابعة والأربعين يكون دُعم بالنداء بالإسم .

المادة ٤٥ : يتخاب ثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخبات الوكيلين والكتاب لأول وثاني ويكون دائماً يوضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٦ : لا تكون المدونة مجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثاً أعضائه بالأقل والإكاث المدونة لاجبة ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ : كل قرار يترتب عليه مسؤولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة ٤٨ : لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة ٤٩ : على مجلس النواب أن يجرى لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحاضرة الخديوية .

المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة ٥١ : إذا أخصض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة ٥٢ : كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية .

المادة ٥٣ : على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

(صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ - ٧ فبراير سنة ١٨٨٢) .

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ - ١٨٨٢)

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الكلام عن محمد شريف باشا . فإنه بعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر .



محمد شريف باشا

وزير السودان ومؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجاجه العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دوماً موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده .

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنًا ، وأبقاها على الزمن أثرًا ، فإن حياته حافلة بالمواقف الجليلة ، وحسبك أن اسمه إقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها متاعب رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها جميعاً بتراحة وإخلاص

الدور الأول : دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر إسماعيل ، فقد كان

شريف باشا . سر وصفي وسياسي ندى نهضت به أعمار وأحرر شريف باشا .

ص . حالية من العصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب . وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذي يعد قواء نظام الدستوري ، كما تقدم بيانه

والدور الثالث : دور الثورة العرابية ، وله فيها اللقاء المحمود ، والرأي الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب العرابيين الأولى وهي المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التي تم في عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ ونحوه سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال لاجلبي سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونهض به المقاومة الأهلية التي اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التي قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الإنجليز في سلطة الحكومة المصرية .

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأنًا ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات ، في أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فعجل منهجه في كل مرة لتحقيق آمال الأمة ، وحل المضكلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفاضل الذين ينتظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا في سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكاً بالحق والكرامة والمبدأ .

وتماز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية . واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية في حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين فهو يعد حقاً من رجال الدولة الممتازين . الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفاضل في المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر . فإنه لم يكن بطمع في المناصب ، ولا جعلها قبلته ومنطلق آماله ، بل كانت المناصب تسعى إليه . ويرجى منه تقليدها ، لمواهبه وصماته البارزة ، وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجها باهر إلى الاستقالة من الوزارة زاهداً فيها غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى

ما اتصف به من الكرامة والشهم وما تحلى به من العفة والزمانة فإن هذه الصفات جعلته بأى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آس منها أمناً لكرامته . وإنك لتلمح فى شخصيته شعور الكرامة والشهم ، وهو به وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطلع على الرأس أمام جبهتها ، وامتنع عن الثول بين يديها . وأثر الاستقالة من منصب احتفاظاً بكرامته وكرامة المنصب الذى يشغله .

ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهنة واتخذ لنفسه برنامجاً جلياً واضحاً ، وهو تقرير النظام الدستورى أساساً للحكم وإيقاد البلاد من طغيان الوفود الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الحديوي إسماعيل وتولى توفيق باشا منصب الحديوية ، فقدم استقفاه من الوزارة مدعاه الحديوي إلى تأليف الوزارة الجديدة فألصها ولكنها لم تدم طويلاً لأن زعمته المصرية لم تكن لترضى الحديوي توفيق فاستعفى ثانية من الرئاسة وخلفه الحديوي توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا إلى أن قامت الحركة القومية ، فأنجحت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، على تدها الوطن ، وألقت وزارة غايتها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة فكان برنامجه فى هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى فى عهد إسماعيل ، ولما اختلف والمرايين ، لم يقبل سائرهم فيها رآه خطأ ، واستقال وبقى فى عزته إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإيقاد الموقف على دعوة الحديوي توفيق وتولى الرئاسة واضطلع بها فى ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال فى مسألة السودان وتدخل الإنجليز فى شؤون الحكومة فاستقال احتجاجاً على عنوان السياسة الإنجليزية .

فمن هذه النظرة المبجل يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستسكاً بالكرامة والشهم والإباء حرصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبح على الوزرة كلما تولاها ثوباً من العظمة والخلال .

وإلى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لآحيال السلطة فحسب ، بل إزاء أهواء الجاهل فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها فى غيظها .
١ - الأحدة ، ولا شئ أمامها ، بل يثبت فى موقفه ويستسك بوجهه نظره وهذه

التاحية تطالعك بمبلغ إخلاصه ومثانة أخلاقه وقوة يقينه وهى لعمري صفات نادرة فقليل من رجال السياسة من لا تسويهم ميل الجاهل ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بحظها .

هذه هى المزاي التى اجتمعت فى شريف باشا ، وهى لعمري جذيرة بأن يجمله من خطاه مصر الحالدين .

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير فى مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والإجتماعى تؤثر فى شخصية الإنسان وتوجهه الوجهة الأولى فى الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول فى شخصية المرء فإنها تطبعه بطابع يبق فى الغالب على مر سين ويرسم أثره فى أخلاقه وميوله واستعداداته وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره فى الحياة .

فما هى إذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (٤٨) ، فى المعهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدنا لتلقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان بما وجه إليه همه نشر العلوم والثقافة فى مصر ، وإعداد طائفة من شبانها ليتألقوا أكبر حظ من التعليم الحديث .

فى هذا المعهد ولد المترجم وكان أبوه محمد شريف أئندى قاضى قضاء مصر فى ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يمين لمدة سنة أو سنتين فلما انقضت مدة شريف أئندى عاد إلى الأستاذة ، وعاد معه المترجم وسنه لا تتجاوز عدة أشهر وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضياً للحجاز ، لم يصرق طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وفادته ورأى ابنه معه ، ففرض فيه النجابة والذكاء ولا غرض فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتنفيذه فقبل أبوه هذه المنة شاكراً ، وفكره فى رعاية عامل مصر العظيم .

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهى المدرسة الحربية التى أنشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد

على وكان من تلاميذها بعضُ نجاله وأحفاده وقد أُنم شريف درسته في تلك المدرسة تُنظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة احده من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أئمة محمد علي الأميران حسين وعبد الحليم . ومن أحفاده إسماعيل (الخديو) وأحمد رفعت . ومن نوابها على مبارك (باشا) وغيره . فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعليم الحربي العالي . فتقدم فيها ووصل إلى أعلى درجتها ، ثم انتسب بمدرسة نصير بعونه خبرة فظل بها سنتين . والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدي مدة التحري ، كما تقصى به النظم العسكرية ونال رتبة (يوزباشي أركان حرب) فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرق مراتبها . ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسي .

اتصاله بالجبرال سليمان باشا الفرنساوي

كان القائد سليمان باشا الفرنساوي (الكولونيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصري في عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل ، والتأديب والشجاعة التي أخذها عن محمد شريف أفندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليه وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجه بكرمته .

ولم يلق المترجم في عهد عباس تفهماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في تربيته ففكر في ترك منصبه في العسكرية وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس .

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل فأعاده إلى السلك العسكري ورفاه إلى رتبة أمير الأي سمرس الخصوصي . وبقي سنتين مشغولاً بعطف سعيد ورعايته إلى أن

وقاه إلى رتبة لواء (باشا) وولاه قيادة أحد الأيات المشاة ، وألأى الحرس الخصوصي ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجبرال سليمان باشا ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوي إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوي ثم ارتقى إلى رتبة فريق وكانت منزلته الأدبية تزداد هموا ، لما انتصف به من التصف والبناء والتراحة والاستقامة .

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد متديباً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسهرى الأنظار فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الحصول وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة وأساليب الحياة الأوروبية مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق وكان له في أكثرها رأي معهود وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد .

في عهد إسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية فاحتفظ بمقامه ، بل زادت منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامله في الدراسة ، فعهد إليه بوزاري الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الأستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ جعله قائماً مقاماً عنه مدة غيبته . وهو مركز رفيع لم يناله أحد من قبل من غير العائلة المالكة .

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٩٦) وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من الميل نحو الشورى

والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب .

لم يشترك شريف باشا في مساوئ الفروض التي استدانها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها الخديو ، بل بقي قريباً من كتف والده إلى مال الدولة ، ولم يعبث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على حفته وزاخرته غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والنجاعة ، ويصمره بعواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد وعلى ذات الخديو ولكنه لم يفعل ، ولا ندري هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، واقراره بالرأي يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارع إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومنها يكن السبب فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا .

عل أن موقفه حيناً بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرقاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ويأبى أن يكون أفعاله ذلولاً له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت محولة الدستورية التي لازمت في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يجد حيناً حق وفاته .

وظهرت فيه هذه الزايا حيناً نزل إسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ وأباح لها التنقيب عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيمنة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية .

لمستدته اللجنة أمامها لكي تسع أحواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الوقت المهيمن ، ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها .

وقد رفضت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ولتعلت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم محلي جريء يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة الوزارة الوطنية كما بينا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو إسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس

للائحة الوطنية . فألقها في إبريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى وزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد توفيق وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب . فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعل يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، وفي عهد وراثته لدخول سنة ١٨٦٩ أنشئ مجلس شورى النواب . وفي عهد رأسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة . فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر .

شريف باشا والثورة العربية^(١)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حيناً خلع إسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير رولى الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألقها^(٢) ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ولكن الخديو لم يكن في خاصة قهه يميل إلى شريف لمبادته الدستورية وكان ينبغي أن يقلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرامته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق .

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن رعة شريف الدستورية ، ولم يكن إبقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا تمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة . بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينها على نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس وقد بر الوزراء بعدهم ما عدا محمود سامي باشا البارودي ومصطفى فهمى باشا ،

(١٩) أوجزت القول فيما إلى من هذا البحث وسنعود إليه خلاصاً بمشيئة الله في كتابنا الآتي (الثورة العربية والاحتلال

الإنجليز)

(٢٠) أعضاؤها هم إسماعيل باشا أيوب باشا ، وعلى طالب باشا لحرية ، وعمود سامي باشا البارودي المعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمى باشا للأشغال ، وممد باشا طلس للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالإنشائية والخارجية

لوطية على عهد إسحاق كدش غطلمت إليه أنظار الميرانيين سنة ١٨٨١ حين عرض الوزارة القديمة التي تقفد البلاد من التدخّل الأجنبي ويستقر على يدما النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا المقيور بهذه الرغبة بعد استقده رياض باشا ، فأجاب المقيور طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية فاستداهه الميسير . وعهد إليه تأليف الوزارة فتورد أياماً في قوبر هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل جند في السياسة ، وما يقضى إليه من سفوف حية المحكومة ولجام المروض في البلاد .

كان شريف ورياض يختلفان في التهمة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الشباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد المقيور إلى أيدي المعبية العسكرية . وهذا ليس من المستور ولا من معصية البلاد في شيء فنفى بضمه أيام متوهداً في قبول الرئاسة . حتى واقع الميرانيون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألف الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالث وزارات التي ألغها ، وتقلد وزارة الداخلية ، وعهد بطرية إلى محمود باشا سامي البيلودي ، لأنه كان موضع ثقة الميرانيين ، وأحد زعمائهم الصالحين إلى السلطة وبهاء ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب الميرانيين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا المالكية ، وإسحاق أويوب باشا الانضغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، وعبد ركي باشا للمعارف والأوقاف ، والملاحة قسري باشا للمقانية

كان شريف باشا يحل الناحية المعتدلة من الثورة الميرانية . ولو بقيت الثورة متاصرة له ، مستمدة لتساقده . تسارت في طريق الحكومة والحداد ولائت البلاد شر الاحلال ، ولكن الثورة ركبت متن التسط من يوم أن اتفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، هامت بالبلاد ومستغربه وعرضت استغلاها للخطر .

بعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » ١٩١٦ ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولها الأمة أيامه ، واضطلع بالمهمة التي ألقها الثورة على عاتقه . وأول ما رجه من المخطط الملكية إعادة النظام إلى الجيش ، لأن الثورة الميرانية

(١٩١٦) استغيا ملك القصر لغير ما من وزارة محمود باشا سامي البيلودي التي بعد « وزارة الثورة » .

عاشها رخصاً بالاشتراك في الوزارة التي تولي المقيور رياستها ، ثم في وزارة رياض باشا وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألّف المقيور وزارة من غير رئيس وراط بنفسه رأسها وكانت هذه بدعة في نظام الحكم وجوهماً به إلى الوراء ، لأن القاعدة المنسقة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يقول بإختيار أعضائها ويرأس جلسات مجلس النظار) ، لتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشتر بغيره ل المقيور الاستبدادية ووجهه في الرجوع إلى طريقة إسحاق القديمة من تعيينه وزراء لا تحالف سهم حية مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له .

والطريقة التي أتبعها توفيق باشا في ترمسة للوزارة تعطينا فكرة من مبلغ كراميته للشورى ، وثقل ضوفاً على أسباب الحركة المروعة بالثورة الميرانية وتطوراتها ، لأن سلك المقيور توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركة السياسية ، ووقع الانقسام بين المقيور والتعب عما أدى إلى الاحلال الإنجليزي ولو كان المقيور توفيق نصيراً للشورى ، لم الانتلاب الدستوري بسلام ، ولا نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة الميرانية .

وبذلك أيضاً على ميرول توفيق الإستبدادية أنه بعد أن ألّف وزارة من غير رئيس ثم فكر في الممول من هذه البعثة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة أي أنه اختار هوائية سياسياً معروفات بشفية للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيلية مدّة ستة شهور اثنين لم يسمح في خلالها مجلس نجل الأمة ، ولا مجلس شوري النواب التقدم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة الميرانية ، وتحرك حوائج باشا على رأس المجد ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان أول مطلب لميراني في ذلك اليوم الشهور حول وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض توتولا على إرادة الميرانيين .

الوزارة الدستورية وإنشاء المجلس التوفيق

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن توجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة لكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة

بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، ونجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى . ويعمها الخلل والاضطراب ، فلما تقلد شريف الرامة وذهب زعماء الثورة من القباط وحل رأسهم عراقي لشكره على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصيبة ، اختتم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقتياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتناعهم امتناعاً مطلقاً . »

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فترددى أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجلبياً عن تأسيس حكومة غير قوية تحجب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب وحيث أغاثنا الأنطاف الإلمية وحصل عندى اليقين باعتمادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ووثبت الحجة الجديدة من رجال ذوى حجة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنها من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، وارعوا أنكم مقلدون أشرف وظيفه وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤداً ، وحقاً الله وإياكم . »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي ، بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن العول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كبير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لحمل غطرته غلباً لضابط الجيش . اكتسباً لتقنهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجعاً أو سلطة ، فقد عرف عنه التصف والتزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيّه بأنه لا يحرص على اللئاصب ، وأنه

يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكشف لل دستور من العرابيين . فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب . إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العرابية بثلاث سنين . ولقد ير شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإحاطة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتسع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً لللائحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد إسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقدر ما يراه من التعديل في نظامه حتى يهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد .

وقد تم الانتخاب ، واقتنع الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يصادق المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسة للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ونحوه حتى تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة والتزامها بعدم فرض أي ضريبة أو إصدار أي قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس ألقى خطبة ضالفة ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما يتخذ الخطوة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد إسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق شورى ، واشتراك رأي نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه للمضمة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب ، الذي كان موجوداً وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم ييسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلخ إسماعيل ومشكلة الديون) تزلزل عليها تعويق

إنهاء المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق .

ثم ذكر رأيه في القانون الأساسي القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وإن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) . وألح إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثفته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تحويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على انعقادها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملاً مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الالتزامات قال في هذا الصدد :

« ولما كانت لأغمة النواب التي اجتمعت على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعاً ، كما أوضحنا ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمعرض الذي رفضته أخيراً للسدة الحديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاى بتخصيص لأغمة ^(٥٢) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصدنا جميعاً واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأغمة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن نحصل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يرتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم » .

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكده شريف باشا بعرض مشروع القانون الأساسي حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقها على دس القذائس وإلقاء أسباب الفتنة والانقسام بين الحديوي والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطاعها في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير (٥٢) كلمة لأغمة تهدى في مصطلحات هذا العصر على القانون .

سنة ١٨٨٢ قدم وكيلاً إنجلترا وفرنسا السياسيين إلى الحديوي مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الحديوي عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأنصتها صدور المرسوم الحديوي بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الحديوي من الأخطار .

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوربية في شؤون مصر الداخلية . واعتداء على استقلالها وتحريضاً للحديوي على مقاومة الأمة ، ودعيت أفكار الناس مذاهب شتى في الباحث على إرسال تلك المذكرة ، وبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للبحث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يجوز لمجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألقها مجلس النواب لفحص القانون الأساسي (الدستور) تتول مهنتها .

وفي الحق أن هذا التدخل كان تمهيداً بالغاً لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديباً مبيتاً بين الدولتين للبحث باستقلال مصر والتهديد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يجوزها حق التدخل في وضع الدستور المصري والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من المعهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسي ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بشوية الديون . فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلباً حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترحم عهداً ، وكان مطلوباً من رجل الدولة السياسي أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عسير ، إذ كيف تقبل أنه يحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين يزيدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درماً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ويرحبها إلى حين ، حتى تتجلى الفتنه ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحقوق الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

تو بقصر على حسب الظروف والملايسات . فكان من المستطاع تقاضى الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من المراهبين أن لا يتجملوا البت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويعالجها بالتربث ومفاوضة الدولتين في شأنها .

ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا ساسى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين للمراهبين أن يتشبهوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي طبيعياً إلى استقالته ، فيدهى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة في اليوم التالى ، وكانت أداة في يد المراهبين وفي عهدها تلاحت الأحداث ، ثم استقالت هي أيضاً وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية بالمذائع يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشؤم بدء الاحتلال .

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وتخلت المحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمح له فيها رأى ، إلى أن احتل الإنجليز الإسكندرية وانسحب المراهبون منها ، فوصلت المسألة إلى الخاتمة النجسة التي كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لابد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقنن سفينته مصر ، وينجس بها من المهالك التي انحدرت إليها ، فانغمشت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التي وصلت إليها ، أن يتسنى عن مواجهة الخطر بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، تألف الوزارة في أغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكرهيته للمراهبين . ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التي جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة . وأولها إقرار النظام الدستورى ذلك كان مقصده . وثبت كانت نيته ، وبين هذا المقصد من كتابه الذى أرسله إلى الخديو في هذا المصدد فقد قال فيه : « أحرص لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف . إنما هو دليل على استدامة ثقتكم في ، وأننى بالأمتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية » .

« إن المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتها هي نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التي يلزم إتخاذها لذلك فهي تعمم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لطبقتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغي أن تحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك في ذلك كل ذى خبرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة » .

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الإنجليزي ، ويبر الإنجليز بوعدهم في الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الإنجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد وسيطرون على حكمها .

وكان المترجم بنظر بعين الألم إلى وجود الجيش الإنجليزي في البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم حودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه ويكى حيناً رأى في طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجود الإنجليزية على جانبي الشوارع التي اجتازها الركب الخديوى .

وظل شريف باشا يدافع الإنجليز عن البلاد إلى إن ظهرت نياتهم الاستعمارية في سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتم الإنجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخل عن السودان فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الإنجليز في هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم في مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة وهي طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المستشار البريطانى .

ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجيز لم يربدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤) .

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن

سنته على الأسباب الصحيحة كما جرت العادة بذلك بل بناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر في استقالته أن الدولة الأنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : ولا يخفى أن هذه الأقتراعات مخالفة لمجوى المنظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبنا على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استغفانا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية . بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على صلح السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتداتهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف غم شريف باشا حياته السياسية .

وقد احتلت صحته بعد ذلك ومازال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق بآنيته إلى مصر ، فقبيل بالخرن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته في الميتين في إجنال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، في الإسكندرية كان أول الجنازة بالنسبة وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مثلى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأهلت المحال التجارية ودواوين الحكومة جناداً على الفقد ، وازدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شيعته الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج^(١) ، ولا فروق الحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالته المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجابه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشيع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف الجيد .

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعاً في آفة وشيم ، عفيفاً في غير صلف ولا غرور ، دعت الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً زيباً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، محياً للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام

(٥٣) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

سلامة وصالحهم ونسائهم شديد الاحساس بكرمه وعزه فسه ينزهه عن الصعائر مستنقل لئلا لا يرضى نفسه أن يكون أدنى في يد غيره . كانت هذه صفات رده إلى في حياته لحيات . بد صته من أن يتدنى بتعبد أهواء حديويين ومستعمرين ، فسلكت إزاهم مسلك نكرامة والألفة . ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها وكان فوق ذلك كامل الثقافة واسع الإطلاع . ملأ بعلوم أوروبا وأحوالها ، فكان يتال احترام سامية لأوروبيين ممن عاصروه أو اتصل بهم . ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة . ويذكر تعريف كثير من شؤون وزارته إلى مروضيه .

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصروه رأته ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكرامية فإنها رضيا أن يصلا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ومن أعضائها إسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذا الفقار باشا إلخ . ولما ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامي البارودي ومصطفى فهمي باشا إلخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودي ومصطفى فهمي والعلامة قدرى باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك .

لن هذا البيان يوضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له بالترجمة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تنفق لغيره من معاصريه .

هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنته فهو محمد شريف باشا الذي كان وكيلاً لدارة الخارجية ، ولا يختلف إسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير وأما كرمته ، فليداهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبري باشا ، والد الملكة نازلي ، فهي حفيدة شريف باشا الكبير .

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الحديو إسماعيل والدائنين

قالت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول تالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوى الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والمراقيل .

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليها إبلاغ حكومتها لتختارا الرقيين ، ولكى يبرهن على ميله احترامه لهذا النظام عرض على السير ايفلز بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزى فى صندوق الدين ، والمسؤول بليج دى بوجاس Bellaigue de bugas العضو الفرنسى يقول منصفى الرقيين مؤثماً إلى أن يرد جواب حكومتها ، فرفض ما عرض عليها ، وبناى الرفض على معارضتها فى مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل إستقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم إن الإصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس وبلسن . وبارافلى . وبارنج (كرومر) وبليج دى بوجاس . ودى بلينير . وفون كزيمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمسترفترجر المدير حسابات الحكومة ، والمسؤول بوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة .

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا وقد كان العنصر الأوروبى صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح فى شؤون الحكومة للمالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية فى

دته . فعلى لابد من الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية وفرنسية تمت وحدهما حين تأييد وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية على حانة . ومع أحد الزيريين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للحديوي حق في الاستعانة من لوزيريين . أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من العنصر الأوروبي ، ولاحتاج عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو واديجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر^(١) إذ قال : « طبقاً للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حيناً إذا عزل أحد الوزراء الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته » .

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا يوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتاً » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائياً ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزراء الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا يخبر عليه من وجهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالته إخراج مركز الحديوي ، فلا رأى منهم هذا المنع والإجراج لم يبرأ من قبول استقالته .

مرسوم ٢٢ أبريل

(سنة ١٨٧٩)

ثم أصدر الحديوي مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقاً لما قرره اللامعة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، ومعارض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي .

وهذه الديباجة كما نرى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم إسماعيل لم تكن مألوقة من

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ الكتاب الأصفر من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١٤٣ وانظر أيضاً رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ من ٢٨٠ من الكتاب الأصفر مذكور

قبل . إذ تدل على أن روح المتبرطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الحديوي و شريف باشا . قد نجت أيضاً في مرسوم ٢٢ أبريل . وهي روح طيبة حقاً ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة .

لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق الدائنين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر . وقد اعترف المسيو واديجتون وزير خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن^(٢) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفضوا حل الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة .

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه لدخول الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية بالنسبة للقوانين التي اعتمدت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوماً في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وإحالية أعضائه من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفها وطلبتا إلى الحديوي بلسان وكيليهما السياسيين في مصر إعادة الوزيرين الأجنيين ، فأجابها بأن ليس في مقدوره إزاء مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الحديوي إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الحديوي موقف شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين إسماعيل والدول ، ولتخذت هذه تعمل لحلها من الأريكة الحديوية .

إن السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسعي في خلق الحديوي هو إقصاؤه لوزيرين الأجنيين وتأيمه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلق إسماعيل أن تكتفى بإعادة نظام الرقابة الثنائية ، المعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الحديوية عدلت الدولتان عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلنا أن يعين الرقيان الأجنيان . واكتفتا بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) .

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجنيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر بإسماعيل ، وأمرها خوفاً المائين الأوروبيين على ديومهم أن تكون عرضة للضياح إذا بق

(٢) انظر الكتاب الأصفر - رسالة المسيو واديجتون إلى المسيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ من ٣٧٨ .

إسماعيل في حكم ، واعتقاده أن وعوده في الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يزدود في إنكاره والتحصن منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا . ولاخرو فهو أدرك الناس ببطان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما ألهمه المليون والمليون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها . فعسى المليون لدى رجال السياسة ليحصلهم على التخلص من الخديوي حتى يطمئنون على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير في هذه المساعي . فانعامل سأل كان إذن السبب الأساسي في غلغ إسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسي ومالي معاً ، وهو حفظه الدول على الخديوي في هذه الأخير من مناصره الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التي وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبي ، وسعيه في مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة .

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام إسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصره إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالي الهمة ، مثل إسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسيها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وصعت إلى غلغه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شيء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هي التي مكنت للدول الأوروبية في البلاد ، وحوّلها من النفوذ والسلطة ملجئها ترفع حقيرتها وتعلل عليه إرادتها .

سمت الدول إذن في كسر شوكة إسماعيل ، وبدأ بينها الصراع الذي انتهى بخلعه . وكان إسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة وزراءه الأحرار . بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف .

دلت أن نجدنا كان يشعها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو في أفريقيا الجنوبية . واضطراب الأحوال في رومانيا ، فظن الخديوي أن هذه للشاغل لاتدع لها فرصة التدخل في المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دراييل) لم تكن بالقوة التي كانت ما من

فد

أما فرنسا فلم يكن إسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهوري الذي قام فيها عقب الحرب السببية لم يكن قد استقر بعد . فضلاً عن أن هزائنها في تلك الحرب أضعفت شوكتها في السياسة العالمية إلى حين .

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهوري وأن الحكم سيعود للإمبراطورية ، ولما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجبيين ، بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية في فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لي ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملاً ما .

هل أن آمال إسماعيل كانت قائمة على خطأ في التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التي يجب أن يعتمد عليها في فرض تدخل الدول هي قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن في مصر وقفت جيشاً قوياً يحسب الذم واليدفع العارة كما كان في عهد محمد علي وإبراهيم لسان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن إسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصري وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التي كانت له في عهد أبيه وجده ، وهو وإن عفى بذلك في أول عهده بالحكم لكنه مال إلى أن ترأست حياته ، حتى وصلت البلاد في أنواع عهده إلى حالة من الضعف الحربي والمالي والمعنوي بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبي .

هذا فضلاً عن أن إسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قليلاً من الشعب ، ولامن ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أفضت إلى التدخل الأجنبي ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آتس فيهم فتوراً عن مناصره بالقوة .

فتأمل في موقف إسماعيل إذ تألبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد علي من قبل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالي ، فر الفرق عظيم بين الموقفين . فمحمد علي لم يكثر له هذه المؤامرة ، ولم يعجب بالفرمان الذي أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤٠ ، وبقي ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التي كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما إسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التي أرسلها إليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن في البلاد قوة حربية يعتد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبي ، وإنك لو اجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة

وقد لجأ هيرف باشا على هذا الاحتجاج بأن يمث بصورة مرسومة ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه . ولكنها رفضت التصديق .

حلح إسماخيل

(٢٦ يونية سنة ١٨٧٩)

وكان إنجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخجل الاستعماري لرويتها لثانيا وهي أقل منها مصالح ومطامح في مصر ، تسبها إلى وجوب التدخل ، فاعتزتا أن لا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خلعها من العرش .

وقد وجدنا الطريق أمامها مهيأ في الاستانة ، فإن الحكومة العثمانية لم تكن تتدخل على إسماخيل أو ترضى منه نزحه الإستغلاية ، وذين لما قصر النظر أن الانسحاب إليها ليزول الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطلد محمد على دعائم الدولة المصرية ، طيس يفتن أن الباب العالي لم يستطع أن يزول واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بمنح محمد على كد حق عديم الأثر ، ولم يحتفل به محمد على ، فخلع إسماخيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تسبى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في المواقب ، وقد فالت هذه الحكومة الخسقاء أن إقصاء إسماخيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين هذه الدول من التدخل في شؤون مصر لتحقيقها لمطامعها الإستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر .

فتركيا لم تحلم بسيستها ، ولا خدعت مصر بإجاباتها مطالب الدول ، وليس يفتن أن فرنسا لم تكن في المذاكر ، وإنجلترا بعيدة النظر أيضا . لأنها قد عمدت بحسب عريسة من عهد الطريق لافراد إنجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا سمحت إذن كل من إنجلترا وفرنسا سعيها في الاستانة للشخص من إسماخيل . فلما وحلب الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطلبانه الثبات عن العرش من تلقا .

مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال . ووقفت فيها أحداث جسام . تراجمت لها قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المال والسياسي ، وبرز مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية في خلح إسماخيل ونزوله على حكمها .

اعمد إسماخيل إذن على أساس واه في مقاومة التدخل الأوروبي ، وفي أمه على انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره .

صحح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكنا مدة قاربت شهرين . وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا ، ولكن حاملا جديدا ظهر في الميدان جعل يتدخل الدول الأوروبية جميعه ، ذلك العامل هو لثانيا ، أو عبارة أخرى بشارك .

فلثانيا قد خرجت فائزة من الحرب السجينة ، فأراد بشارك أن يزعج بها في حار المسائل الدولية ليرفع من شأن الاسيوطورية الألمانية الجديدة ، وجعل من قوتها ويكسب لها إنتصارات سياسية بعد إنتصارها في ميادين الحرب والقتال .

وقد وجد من المسألة المصرية ميدانا ميسما لإظهار سطوة لثانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لخطف الأجراء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما فقدت دولة أخرى قتال منها مأربا ، ذلك أن التزعة الاستعمارية والمطامع الأشعية تجمع كلمة الدول على التنب والمعدوان .

رفعت ألمانيا عقبيتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار إسماخيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجة أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تحس حقوق الدائري الأجانب من غير موافقة الدول طبقا للاتفة ترتيب الحاكم المخطلة ، وأنها تعتبر المرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولاً وثائيدا من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا .

وقدم القنصل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور . وحذت الدول حذو لثانيا تقدم قنصل النمسا ونجر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو . وقدمه القنصل الإنجليزي في ٧ يونية ، والقنصل الفرنسي في ١١ منه ، والقنصل الروسي في ١٢ منه والقنصل الإيطالي في ١٥ منه .

نفسه اتباعا لمشورتها ، لتجسلا لنفسها سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتها وقد خلها ، فأرسلنا إلى قنصلينا في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقال له القنصلان (٣) وأبلغناه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنها تصحان للخديو رسميا بالتنازل عن العرش ، والرجيل عن مصر ، وأنها متفقتان في حالة قبوله نصبها على أن تضمننا له حصصات سنوية لا تقل عن ٥٠٠ ألف جنيه ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فأنثر الخديو هذه الرسالة تأثيراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولما انقضى الجهاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائي ، فلجأها أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه قنصل ألمانيا أيضاً وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصل إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لها مثل جوابه لزميلينا ، وكان إسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب عمله ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، وإذا أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال الملايين إلى جانبها ، وزوده بالمال والرشا والمهدايا ، ولكن السلطان أعرض وتأنى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر حزم السلطان على عمله إجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونية ورد على المسير تريكو قنصل فرنسا العام في مصر تباً يرى من الاستانة ، فعواه أن الباب العالي حول على عزل الخديو وتولية الأمير حلم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا التبا في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والمسير تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سوروما قنصل ألمانيا ، إلى سراي الخديو ، وطلبوا مقابته ، فحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل اتزعاجا في السراي ، وخاصة بين السيدات من آل إسماعيل ، وتوهمت والدة الخديو أن ثمة مكيدة لتبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل

(٣) السير فرانك لاسل Franch Lascelles قنصل إنجلترا ، والمسير تريكو Tricon قنصل فرنسا ، ولد في الأول بدلا من البارون فيليان في مارس سنة ١٨٧٩ ، وأطلق بدلا من السورجيفوفيلاديه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ تاريخ تلغ إسماعيل ، في ٢٦ سجين ونصف ، تلغ على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي ميشيل Des Michels ، والمسير رندر Rander ، والمسير جودو Godeaux تم للمسير تريكو ، وبارون المسير فرينيه Freynet الميزر الفرنسي في كتابه عن المسألة المصرية أن كثرة هذه التغيرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية تجاه تلك المسألة الإنجليزية

إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فكتب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الأبناء .

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان التنازل على رأيين ، ولكن الدول بقيت حل إجماعها في شأنه ، ومازال سفراؤها في الاستانة يستعملون قرار الخلع حتى نالوا بنفيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء «إرادة» بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتطراف إلى إسماعيل يوم الخميس ٢٩ يونية سنة ١٨٧٩ ، وهنا تعريها .

« إلى سمو إسماعيل باشا خديوي مصر السابق .

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمانية للأهلين من أهم واجباته ولما يقضى به فرمان الذي حولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإستناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تطرف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدهو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى المتخل عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني .

وصلت هذه الرسالة التطرفية إلى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكي باشا السرتشريفاني ، وكان معه في حجرته بالدول الأول من السراي خيرى باشا للمهردار (حامل الختم) . وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان إسماعيل باشا خديوي مصر السابق ، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً . وحاروا في طريقة إلى الخديو ، الذي كان وقتئذ بالدور الثاني ، فامتنع زكي باشا عن أن يصلها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى للمهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك متعريه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثاني ، وقابل إسماعيل وسلمه الرسالة ، فقضها وتلاها . وعلم فعواها ، فقبلها بالصمت

ياخونك وسافر الآخ برا ، وأعلم أنى مسافر وودى لو استعلمت قبل ذبت أن زيار بعض
المصاعب التى أخاف أن توجب لك الإزعاج ، على أنى واتق بجرمك وعزمت . فذبح رأى
دوى شريك . وكى نسمد حالاً من بيت (١) ، وقال الذين شهدوا هذا سخرته بكاهم
حسباً

ثم ركب إسماعيل الحارس ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر . واستقبله بها فى
محطة القبارى محافظ كفر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق للمعد . وتبعته زوارق
الشمعين ، وسار حتى استقل الباخرة (الحروسه) ، ولا وصل إليها أطلقت الدافع ليداناً
بوصوله ودفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيخ
الذين جاءوا بودعونه الوداع الأخير .

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشييه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم
غادرها المودعون ، وبعد هيئة أقيمت (الحروسه) ، وأنشدت نشق حباب الماء حتى غابت عن
الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالجباب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت
الباخرة إلى (نابول) تحمل الماحل الذى تقضى سبعة عشر عاماً يحكم مصر بمطلق إرادته . ثم
انتهر بأن فقد عرشه وملكه وماله ، وكفى من مرة أفقت (الحروسه) من قبل فى إيان مجده ،
وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يموج ويندر ، تحفه الهابة والجلال ،
وتتم له الأماني والآمال ، ثم جعلته للكرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت
صنمته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى عهري الزمان .

وليس يسع الكتاب للمصنف إلا أن يشير بالسلط على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من
الشجاعة والأياء فى الأزمة التى انتهت بتزوله عن العرش ورجيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً
عظماً فى موقفه ، شجاعاً فى محنته ، وناهيك بشجاعة جعلته يفاخر بعرشه فى سبيل مقاومة
الدول الأوروبية جمعاء ، ظهر هو ارتضى الذلل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عوده
المؤزبون الأوروبيين بسلطان على حكومة مصر ومسايرها . لفنن لنفسه البقاء على عرشه ،
ولكنه أثر المقاومة على الاستسناك بالعرش ، وقليل من الترك والأمراء من يصحون بالعرش فى
سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هو بلازماء من
الصحائف الجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وآباء ونفسيه ، وهى

(١) مصر للسميرين لشم القناص ج ١ ص ٩

والخلد . وطلب إلى شريف باشا . أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا هوذا .

مخرج شريف من حضرة الخديو السابق . لتقابل الخديو الجديد . وذهب إليه لى
سراى الاسماعيليه ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسعاد منصب الخديوية
بإيه . فذهب الأمير إلى سراى حابدين يصحبه شريف . وصعد وحده إلى الطابق الثالث .
فالتقاء أبوه غافلاً بإياه يا أفنديا . وسلمه سلطة الحكم . وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك
إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكسفه المصوم والأحزان

وفى اليوم نفسه . فى منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا
فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهتئين ، وأخذ إسماعيل يأهب للرحيل عن البلاد

رجيله إلى منفاه

(٣٠ يونيه ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام
لتلاخ يستعد للسفر ، وجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور
الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة (الحروسه) التى كانت معدة لركوبه بالإسكندرية .

وكان يوم رجيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى حابدين منذ الصباح بالكبراء والنفوذ
الذين جاءوا بودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق
على أبيه بودعه ، وحده الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق حوكتاً على ليله ، ودلال
الحرن بادية عليه ، وركب العربة وحلس وتوفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء
والكبراء ، وسار المركب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحى
الخديو السابق .

وبسح تركب المحطة زحل إسماعيل بش . ووقف توفيق باشا بودعه وحيناه مفرووقتان
بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر . منظر رجيلة الباقى عن القاهرة التى كانت
مصر حابده وبنته وسلطانة السنن الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ثم التفت
إلى ليله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا العظيم أن تكون بأمر البنين خديوى مصر ، فأوصيك

عمرى نصيحة كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصلحها ليست من الأمور الهينة التي يسهل على النفوس العادية أن ترهق فيها ، أو تنافس بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها في سبيل مقاومة ضمع الاستعمارية ، ولهذا النصيحة حققها من الإعجاب والتعجب .
ومن يتأمل في هذه المسألة لا يسهل إلا أن يألم لمصر إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا نصير . كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فإنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه العالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء حزمته وبجاريه الماضية ما يكفل له التوفيق والسداد . ولكن للآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألفت العقبات في طريقه . وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته حل أمره وأقصته عن عرشه .
وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم إسماعيل .

إسماعيل في منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أحده الملك امبرتو قصرًا لكتاه . فأقام به هو وزوجاته وأبنائه وحاشيته ، وأخذ ينتقل بين غطف المراسم الأوروبية ، ولم تفارقه آباله في العودة إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بمركون على البوسفور ، وظل مقيمًا فيه .

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة .

...

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد إسماعيل

النظام السياسي

كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا . ويتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة ومن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يجامى لويس الرابع عشر في قوله : إنما الدولة أنا ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرعاية الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فقلّت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسة .

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان إسماعيل) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التي انتهى فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، بينهم رئاسة النظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « اللواوين » ، وهي الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأسست أيضًا وزارة للزراعة وأخرى للتجارة . ثم ألبنا في عهد وزارة نسيب باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتفقوه من ود الأمر ، ومساعدتهم حتى « ماء مفتش الصوميين » وهما مفتش الوجه البحري ، ومفتش الوجه القبلي اللذين منحوا على السلطة الإدارية في الحكومة أمر الخديو .

وليس معروفًا على وجه التحقيق ما هي حكمة في إيجاد هذا النظام الذي يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار . ويجهل أعص شأنه من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب في ذلك هو رغبة إسماعيل في أن تتعاضد السلطات حتى تكون كل منها رقيبًا على الأخرى مبطمانًا على سلوك كلتيهما ، وهي لامة مألوفة في حكومات الإمبراطوريات

مجلس بني سويف : واختصاصه بن سويف وقسم بني الحزينة والقيوم وبني ..

مجلس أسيوط : واختصاصه المنيا وأسيوط وجرج

مجلس إسم : واختصاصه إسما ومدينة القصير

مجلس دياط : واختصاصه محافظة دياط .

٣٠ بد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي . وزير عند (مجلس

استئناف) لقي كانت تتألف أمامها أحكام المجالس الابتدائية لقي في دائرتها

« شئ » من الحفانية ، وأجبت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى

طريق الصواب . ومن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي منها سنة ١٢٨٨

على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها .

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى

والأحاطات لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس البعاوى المركزية) تميزا لها من (المجالس

المحلية) المنشأة في عواصم المديريات .

المحاكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة

تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس

الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس

وهو علي باشا شريف (الذي صار فيما بعد رئيساً لمجلس شورى القوانين) ثم خلقه على بك

إبراهيم (باشا) وصار وزيراً للمعارف . ومن وكيل وهو أحمد بك حبيب ومن عدد متساو من

القضاة الوطنيين والأجانب فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت

محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية

الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلي الذي لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة

١٨٨٢ . ولم يستطع محكمه جديدة بالنسبة إلى مجلس الأحكام .

مجلس لاقيهم . ولدت عرفت بأحكام الملاحة

ومما لا ملوحة هي ذكره أن نظام القضاء في الجيزة كان على عدة .

عليها البلاد . فالقضاة « يكن هم قرية بالقوة

القضاء تستند إلى جماعة معصية من الأعيان . أو من الموسرين

والكفاءة . ولم تكن تعدة مرعية . وليس ثمة ضمانات للحقوق

داته فامد ، ولا يزال تفسر سنون رويوت واحاديث

المعهد بين موظفي المحاكم من قصدة وكتاب وغيرهم . ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ،

وكان النقي إلى السودان كثيرا ما يصيب من يفضي عليهم ولي الأمر ، دون أن تحدث لذلك

محاكمات أو تحقيقات .

وظل النظام القضائي مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الجديدة سنة ١٨٨٢ على عهد توفيق

باشا ، وقد كان الشروع في إنشائها على عهد إسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون

المروقة (بالكود) ، واضطلع العلامة رفاعة بك رفيع وتلاميذه بهذه المهمة ، فحرب هو

وعبد الله بك السيد القانوني المدني واشترك معها عبد السلام أفندي أحمد ، وأحمد أفندي

حلمى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندي وحسن أفندي فهمي ، وعرب

العلامة قدرى باشا قانون العقوبات والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجنابات ، ومن

هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين للمعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ،

وصدرت بها المراسم سنة ١٨٨٢ في عهد وزارة شريف باشا الرابعة

إنشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال

سريان سلطة القضاء الأهل على جميع سكان المملكة ، لا فرق بين وطنيين وأجانب . ونفاد

أحكامه : على أشخاصهم . وعلى أموالهم ، في منازعاتهم المدنية والتجارية وفيما يتبع من أى

منهم من الجرائم والمخالفات .

هذه القاعدة هي من أوليات نظام الحكم في جميع البلدان المستقلة . ولكنها في

قد عرض تعهده بمسحه اسلاك وسلاطين لرجال الدول الأوروبية من أجل استرجاع هذه الامتيازات في ميدانها منحة . أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها . وقد ظلت ودعا من الزمن مصطفية بهذه الصيغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطة العثمانية . استحال تلك المنحة حقاً مكتسبة ، ثم صارت في مصر علوة على السيادة الأهلية . ومشاركة للحكومة في سلطتها .

ومع أن سريان الامتيازات في بلادنا يرجع إلى كونها في الأصل جزءاً من السلطة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرهما ، وكسب الأوروبيون من المزاي أكثر مما لهم في تركيا . وصار للامتيازات الأجنبية في مصر مظاهر ومميزات ليست لها في بلد مستقل ، ولا في أية ولاية من ولايات تركيا القديمة .

وما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات في الوقت الذي تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذي شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضال سلطنة الامتيازات الأجنبية في عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وغطتها في هذا العهد .

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن تقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية قوية اليأس ، مهية الجلب ، أي في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذي انتابها في عهد خلفائهم ، فقالوا مزاي وحقوقاً ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول المسيو جابريل شارم^(١) ما خلاصته : « لم يكن للجانبايات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشاؤ العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين . وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة . وطفوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم . ولم يكن يرفض أي منحة يطلبونها منه ، وكان يتساق من غير تبصر إلى أي مشروع يرضونه عنه . بددوا نالوا من تلك المشاريع ما يغيثونه من فروع . عرضهم سعيد باشا مافاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على إجابته^(٢) »

(١) لرسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

وكأنو يتحرجون في عهد محمد علي من هذا التدخل . لما كان منه من الوسائل وقسمهم عهد بعده . وقبل عهد سعيد . كان منه عريضة وبضعة . فغرب منه محمولاً عن الأبطال . فإذا اشتد حذر منه وبين أحد القناصل استدعى تفرق من بعده . إلى حيث يراه القناصل ، فكان هذه الوسيلة الدبلوماسية ، أثرها في حصر النزاع .

أما سعيد فكان ضعيف الإدارة . يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سبيل الأجانب في عهد سعيد . واحتسوا بنفاد الامتيازات الأجنبية وانتفضوا من تبذير الحكومة وسفها^(٣) .

هذا ما يقرره كاتب أوروبي أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التعامل أو المبالغة والإسراف في القول .

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً : لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطة العثمانية ، ثم حولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيو سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفي نظير تحويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول ، وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعى أو مدعى عليهم^(٤) .

ثانياً : يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلها . ثالثاً : تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان في الخصومة صالح أهل ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور المفتصل أو مندوبه أثناء المحاكمة^(٥) .

(٣) مجلة حجاز ، لرسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

(٤) راجع نص هذا القانون في القاموس العام للإدارة والعمارة لتعليق جلال ج ١ ص ٦٦ . ولكتاب (نظام

الأجانب في السلطة العثمانية) للمسيو ديرواس ج ١ ص ٤٦٠

(٥) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطة العثمانية) للمسيو ديرواس De Rausas ج ١ ص ٤٢٤

ويكن تكن المحاكم البركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس النزاع مصالحاً أعلياً

رابعاً : تسرى أحكام القوانين العمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية والتبليغ والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ويحاكمون أمام المحاكم العمانية فيما عدا الجرائم التي تقع منهم على أجنبي (١).

ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غشاضة والحقبات على السيادة الأهلية .

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ، تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضائهما من الوطنيين والأجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه .

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طدت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم إزداد في عهد إسماعيل ، وفي خلال هذه الأطوار نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

١ - إنتزع القناصل سلطة الحكم فيما يختص وعاباهم من الجرائم التي تقع على الرعايا الوطنيين .

٢ - إلزم الأهل عندما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يتمتعون من حضور التنفيذ فتعجم السلطات الأهلية عن إقدام منازل الأجانب . فيضطر لأهلون إلى الإلتجاء للقناصل عساهم يرمونون بتدبيرهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا

(١) - ج. د. ر. - أجنبية في الخاصة بتأنيده للسودان E. Du Rume ١٤ ص ١١٤

من ذلك عدم حصول الخصم في - ع. د. ر. - بعد قبضه - ع. د. ر. - من هذه - ع. د. ر. - من حصوله على حكمه - ع. د. ر. -

٣ - اعتصبت محاكم القنصلية سلطة بعض حق في قضايا التي - ع. د. ر. - عاباهما على الأهل

٤ - اعتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في قضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب . وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيئة حكومة . وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بصريق التهديد خشية إغصاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أخصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨) (٢) مبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه (٣) ، وهذا يطبق فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان بحاملة الحقد إسماعيل قناصل الدول لكي يتال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في بخلافه مع تركيا ، ولعمري أن الخطر الذي يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السيامي والمالي . وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن زعة إسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا العنوان المستمر على سلطة الحكومة .

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون والعرف ، أو العادات العربية . وقد صدق القاضي الهولندي فان بيل Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم المختلطة في عهد إسماعيل في قوله عنها :

- لا ، وبينهم يعمرون عن الأختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن العرف ، وفي الحقيقة أنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقرباء على حقوق الضعفاء (٤)

(١) - ج. د. ر. - أجنبية في الخاصة بتأنيده للسودان E. Du Rume ١٤ ص ١١٤

(٢) - ج. د. ر. - أجنبية في الخاصة بتأنيده للسودان E. Du Rume ١٤ ص ١١٤

(٣) - ج. د. ر. - أجنبية في الخاصة بتأنيده للسودان E. Du Rume ١٤ ص ١١٤

(٤) - ج. د. ر. - أجنبية في الخاصة بتأنيده للسودان E. Du Rume ١٤ ص ١١٤

مضطرب المعاملات

ساعات الحالة من . . . محاكم القنصلية تلك الإختصاصات الباطلة ، فإن كان
محكمة من هذه المحاكم . . . عاينها وتحت حقوق خصومهم . هذا فضلاً عن أن
كل قضاء قنصلية يحكم . . . بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائماً على قواعد
معلومة ، وضوابط مرسية . . . حذرت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها .
وإذا علمت أن القنصلية . . . للدول المنتهية بالإمتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة
قنصلية أدركت أنه . . . محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقاً لقوانين بلادها .
ولم تكن تلك المحاكم . . . المنازعات التي ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائية ، وأحكامها
تستأنف أمام محاكم . . . البلاد التابع لها . فإذا كان المدعى عليه مرسياً برفع
الاستئناف أمام محكمة . . . مرسية ، وإذا كان إيطالياً أمام محكمة الكوبا ، وإذا كان
يونانياً أمام محكمة . . . أثينا ، وإذا كان إنجليزياً أمام محكمة لندن ، وإذا كان نمسياً أمام
محكمة تريستا ، وإذا كان ألمانياً أمام محكمة برلين ، وإذا كان أمريكياً فإلى محكمة
نيويورك . . . فتأمل ما يفرضه هذه القروض من اللتايب والحقبات ، والفقاعات الجسيمة ،
وإضاعة الوقت ، مما يؤذي ، غالباً إلى التنازل عن الخصومة بدلاً من المقاضاة التي لا يعرف
لها نتيجة ولا يؤمن فيها حال .

إصلاح هذا الفساد

فكر إسماعيل في إصلاح . . . الفساد ، ولكن بدلاً من أن يعالج بالقواعد المتفق عليها بين
الدول ، وهي أن المراء الأمل هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين في البلد .
اختصت أجاسهم . . . ما . . . الذي انتهى إليه الاتفاق بين الحديرو والدول بقضى بإنشاء
محاكم مختصة يكون . . . السالك فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيها بدم . . .
من حصيل وقت .

ولامراء أن نظره . . . أساس هذا النظام يبين منه فساد ، ويعده عن قواعد
النظامية في البلاد . . . وإذا كان إسماعيل في غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائي المتبع

في تركيا . فإن اختصصت محاكم الأهلية في بلاد سلطنة العثمانية يتناول الحكم في المدهرات
المدنية والتجارية بين رعايا الوطنيين والأجانب . ولقضايا اجنابية حتى يتم فيها مزايا .
ولما كان مصدر الاختصاص القضائي القنصلية هو الامتيازات الأجنبية في تركيا . للإصلاح
المعقول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات . . . من حين الامتيازات في
مصر إنما جاء تبعاً لبريانيا في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا
وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أحرار . . . سببه .
وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدول سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات
السلطنة العثمانية تسرى لأحكامها في مصر ، من نوحته القانونية والنسوية . ما كان يجوز إقرار
مزايا لرعايا الدول الأجنبية تريد ما كان لها في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات .
ولكن إسماعيل ونوبار ، لتزعمها الأوروبية . لم يجدوا غشاً من التدخل الأوروبي في
ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظماً . فارتكبوا شططاً كبيراً . إذ لم يحصل أساس
الإصلاح إتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضوا نقل سلطة المحاكم
القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضائها من الأجانب ، فجاء الإصلاح معكوساً
مشوهاً ، وحصل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتفريط النفوذ الأجنبي في سلطة
القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المال والاقتصادى .

مذكرة نوبار باشا

(سنة ١٨٦٧)

شرح نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه . وبدأ عمله بتقديم مذكرة
تفصيلية إلى الحديرو بأن فيها عيوب النظام القضائي القنصلية واستدح إنشاء قضاء مختلط يوافق
روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

نولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام محاكم المختلطة . وطالت هذه المفاوضات لأن

التي كانت شكلية ، لا عمل لها ، هي أجلر أن تكون مدعاة للسخرية
والدعوى

التاح المحاكم المختلطة

(سنة ١٨٧٦)

في خلال سنة ١٨٧٤ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو في حفلة حافلة
على رأس السيد الإسكندرية يوم ٢٨ يونية سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم
ومحاكم الإصلاح . راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدينة ، مرد
عليه شريف باشا . وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهتما الخديو بالعمل المنطوي على الرق العظيم
الذي تم على يديه . شاكرًا إليه باسم القضاة على الثقة التي وضعها فيهم ، ولم تكن فرنسا قد
أقرت بعد النظام القضائي المختلط إقراراً نهائياً ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ،
إذ لم يكونوا حينها بعد . واستمرت فرنسا في تردددها ورفضها ، إلى أن رأيت أن النظام سيفقد
رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه في ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية في ذلك الحين المحاكم المختلطة
في حفلة أقيمت بمرأى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسمياً افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت
في اليوم نفسه حفلة افتتح بمحكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات
تلك المحاكم في فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان في القاهرة
والإسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة .

مظرة عامة في القضاء المختلط

فإن النظام القضائي المختلط على أساس تحويل هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع
المنازعات التي تمس أي مصلحة أجنبية ، وجعل غالبية القضاة ورؤساء الجلسات للأجانب ، فإذا
مظرة في حقائق الأمور . وتركنا المظاهر والمعاملات جانباً ، رأينا في هذا النظام قضاء
أجنبياً . يحصل في المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فينبئ الأجانب في

كل من منتهج . سرر بسير من الاستقلال . ويخصصون مقصده القومي . نجد الأمر في مصر
على عكس ذلك . فالوطنيون هم الذين يخصون مقصده لأجنبي . فكأنهم هم الغريب .
والأجانب هم أصحاب البلاد . ولا يوجد في هذه الأمة حيزه حسب وشعر بالكرامة برضى مثل
هذه الأمة . لأنه فصل عن مصادره ركن هام من أركان الاستقلال . وهو ولاية المقصود .
فيه نظام جاري للعزة القومية . باعث على لدر وهوان . إذ كيف يستشعر الكرامة قوم
يخصصون في معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبي قائم في عقر درهم ١٩

فلما ونكرر القول إن القضاء المختلط هو في الواقع قضاء أجنبي بكل معاني الكلمة ،
وما المنصر المصري فيه إلا أقلية لا ترفع عنه لصفة الأجنبية . وإذا دخلت يوماً^(١) أية محكمة
من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية . حربية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام
الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ . رأيت في تلك محكمة أجنبية ، ليس فيها
للصفة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبيتهم من الأجانب ، ولا يسمح لقاض مصري
أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هي لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،
لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاة والكتبة ، والموظفين والحضرين ، بل المحجabin
والفراشين .

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها . فلا وجود لها في تلك المحاكم ،
ولا يلفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء للترجم أن
يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية . والمتقاضون من الأهلين يدخلون هذه
المحاكم فيشعرون أنهم فيها غريباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويقض في مصرهم
ومصر أموالهم وأملاتهم وشرفهم ووجودهم . دون أن يدروا ماذا يفعل بهم .

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي . فيه امتيازات على ولاية القضاء ، أي على ركن مهم
من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً امتيازات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة
بامتيازات الأحبية . قد نالت بإنشاء هذا القضاء حقاً حديداً . ذلك أن التشريع لدى
يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالقضاء مختلط
لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد . بل

لأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن
من قبله يحاكمه محكمة مختصة

نسبت الدول بهذا حق حين وقع الخلاف بين الخديو إسماعيل والدلتين في أواخر
صدر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم
يصد بعد من حقوق الدلتين . فإن الدول احتجت على صدوره واستسكت بلائحة ترتيب
محكمة مختصة . واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق
محكمة على طريقة مامن غير موافقة الدول . وهذا ما جعل الكاتب الفرنسي المسير
... يقول في بحثه المنشور بمجلة المائتين الفرنسية :

إن قضاء المخطط الذي كان في نظر أنصار القضاء القملى يقتصر حقوق الأجانب
... وحسين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستملونه من الامتيازات
... فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المخطط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس
أحداً من الحكومة المصرية أو من الباب العالي من غير موافقة الدول (١٢)

بهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوئى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء
نفسه المخطط استقلالها التشريعى ، والواقع أن المحاكم المخططة شاركت الحكومة في سلطة
تشريع . وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر
قوانيناً فعلاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المخططة ، أى أن هذه
جمعية صدرت سلطة قائمة تعل السلطة القومية المسئلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب
من استقلالها . وقد خسرت مصر هذا حصر من معاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء
نفسه المخطط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق
... إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة
... بالدولية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ،
... محكمة هذه لأنت ... أحسن وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المخطط .
... حسب ذلك

... خصاصة ... حيث لا وجود لمحكمة المخططة للاعتداء المتاح على
الأهلية وعلى الاستقلال القومى . كما أنه يعارض النظام الدستورى والبرلمانى في

... من عهد سنة ١٨٦٩ ص ١٢٩

... لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع مما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم .
ويرداد هذا الاعتداء ظهوراً وحشاة باتساع معاملات بين الوطنيين والأجانب . إذ
لاشك أنه بسبب تكرار التارسين إلى مصر من الأجانب . قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين
وطنيين . وأصبحت المصالح بين الفريقين متشبكة . وحيث وجدت هذه المصالح صار
لنصل في المنازعات التى تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختط . أو عبارة أوضح لقضاء
الأجانب ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه
جمعية التشريعية للمحاكم المخططة .

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى ،
وأنة ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التى تنفص السيادة القومية في أنصص أركانها ، في
ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستورى والبرلمانى .
ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء
رعاية المصالح الأجنبية وإعذار حقوق الأهلين في سبيل تلك الرعاية .

لن يوم أن أنشئت المحاكم المخططة توطدت مصالح الدلتين الأجانب من الشركات
والأفراد ، واستقر الرهن العقارى وترع للملكية على قواعد مضىة لأملك المدينين من الأهلين
وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المخططة في قوة اجراءاتها حيال المدينين ،
وتعريض أملكهم وأموالهم للبيع الجبرية بأغنى الأغنى ، وأسرع من لمح البصر ، ولتحصيلهم
فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو إسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله
المالية أصدرت هذه الأحكام جزافاً للدلتين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت
أقلاء مضرها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الخديو على منقولات
القصور الخديوية . وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على
حكومة ماحلها مصر بالأمثال في انتهاك العدالة . فكأن من تكورت لى أفتت كاهل
الحرة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى إسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله يتقم من نوبار
... الذى كان السبب في إنشائها . وفي ذلك يقول القاضي الهولاسى فان بلجن : « إن
المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية . وقد أدرك الخديو
إسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع المخطط ... ما لم يدركه من قبله ... »

فيه مبدأً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات ^(١٦٦) ، وقال في خضوع تلك المحاكم
سجلات الأجنبية ^(١٦٧) : « إن هذه المحاكم التي يرتعد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة
تدعى الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر . فيما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان
واجب عليها محاكمتهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ،
ونقصاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو . فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميم
نرى العام الأوروبي ، واعامون ، ورجال الأعمال . والصحف ، فضلاً عن المال الذي هو
عمدة الكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول . والجلاليات الأوروبية ، التي تتحفز
نهضة كل قاض وكل محكمة لاتخاذ إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجلاليات
الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتعنين بالحمايات ، يبدو أكثر
ما يكون في الإسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحفانية
(المحكمة المختلطة) المجاورة لها » .

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبي
قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المقاولين والموردين
أومن الأتقيين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف
ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أثقلت
كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها » .

وقال أيضاً : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في
مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانوناً أجنبياً ، ونفعها
لبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصري ولأسياس القلاخين ، ولقد اعتدت على
سطة الحكومة المصرية والخديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذي يستغل البلاد ،
ويعد عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون العقارية كالقوة على مصر » ^(١٦٨) .
وما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يطعنون اصطاح المحاكم المختلطة
« إلى الحوادث الثلاث البارزة في عصر إسماعيل . فبضعونها بجانب اقتراح قناة السويس سنة

١٦٨ ، ١٦٩ مصر وأوروبا للقاضي المختلط ناد على ج ١ ص ٢١٦ . ٢١٧

١٦٨ مصر وأوروبا للقاضي المختلط ناد على ج ١ ص ٢٤١

١٨٦٩ . ورشيد صدوق مدير سنة ١٨٦٦ . ^(١٦٩) عهد سابق يدرج على حقه هذا
مصر ^(١٧٠) في أن قاده حديس وصدوق مدير من منسبات حتى غلقت سداد
مصر ساق والساحس . وضيعي من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبها إنشاء محكمة
مختصة . لأن وجود هذه المحاكم هو نقص لاستقلال البلاد القضائي والتشريعي
ومن بعد الآن ، عن مصر ، يذكره من أن وجود هذه المحاكم ضروري لنهضة
بلاد وتقدم . وأن رموس لأموال الأحمية ما كانت تستغل مراضي البلاد إذا لم يكن
بجانبها هذا المدد . ولعمري ليس يسع العقل أن يسبق مثل هذا النطق الذي يقتضي أن
لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا يهدم استقلال البلاد .

قلت شرى ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد علي ، أي قبل أن تنشأ المحاكم
المختلطة ؟ أو ليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟
ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه
السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يبدو أن يكون مظهرًا من مظاهر تدخل
الدول الأجنبية في شؤون مصر ، وإدارتها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما
وجدت لحاجة المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي
تعددت أشكالها .

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم
المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويقها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة
من المصريين بصلاح هذا النظام ^(١٧١) .

فليس مجهولاً أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة
لا يقصدون إلا إيهاق مدنيهم بجرهم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها ،
ويحتلون من المصاريف والنفقات الباهظة ماتوه به كواهلهم ، وليس مجهولاً أن مصر
أصبحت بالديون في عحاكم المختلطة تنهى في الغالب بما يتحملها من فداحة المصاريف القصية
وغيرها إلى اقتضاء الدين اضعاافاً مضاعفة ، وتؤدي إلى خراب المدنيس ونجريدته من
أموالهم وأموالهم .

(١٦٩) الكتب المعنى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

(١٧٠) الكتب المعنى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ ، ٢٤٦

... من حيث القيمة ...
... دليلًا للدين ...
... نظام القضاء ...
... وقد كان هذا ...
... الذي يستطيع ...
... ويطلب اسمه إلى ...

المصالح الخمسة عشر

حاجة سيده والاقتصادية

...
...
...
...

كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد من نصف مليون قنطار تقريباً . بيع بثمان
مقداره ١,١٠٧,٨٨٧ ج . وبلغ ٥٩٦,٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة ببلغ
١,٤٣٠,٨٨٠ ج . ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

سنة	صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦١	٥٩٦.٢٠٠ قنطار	٢٨٠
سنة ١٨٦٢	٧٢١.٠٥٢	٤٦٠
سنة ١٨٦٣	١.١٨١.٨٨٨	٧٢٥
سنة ١٨٦٤	١.٧١٨.٧٩١	٩٠٠
سنة ١٨٦٥	٢.٠٠١.١٦٩	٦٣٥

فترى من هذه مقارنة مبلغ الريادة الكبيرة في القطن ، ويشير بها مقدار المدخلات ...
...
...
...

...
...
...
...

...
...
...
...

المصروفات

حسبه	مخصصات المصروفات
٣٠٠,٠٠٠	مخصصات العائلة الخديوية
١١٠,٧٢٥	ويروكو الاستانة (الجزيرة)
٦٥٨,٣٣٥	ديوان الداخلية وأعشاء المجلس المخصص (مجلس الوزراء)
٢٦,٨٠٠	ديوان الجهادية والممارس الخيرية
٧٠٠,٠٠٠	ديوان المالية وملحقاته
١٥١,٧١٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٢١٠,٠٠٠	ديوان الخارجية
٩٠,١٥٠	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئناف ومجلس التجارة
٣٣,٦١٠	(الحكمة التجارية)
١٤٨,٠١٥	مديرية الأقاليم بحرى وقيل
١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاستبالات
٨٥,٢٢٥	دواوين المحافظات
٨٩,٢٨٠	ضبطات مصر والاستكشافية
٥٣,٠٢٠	ديوان الممارس (وزارة المازف) ومكاتب الدروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

ميزانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢

نشرتها معزوات ميريانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢ (١) كسوف للميرانية في ذلك العهد

الإيرادات

حسبه	أموال وعشور الأتليان بما فيها المتحصل من صرية السمس
٤,٥٢٣,٦٦٥	عشور وعمل
١٤٣,٠٣٥	ويروكو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على حصار المشغولات
١٥٥,٥٨٠	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأتليان والأملاك وعوائد الأوران وعوائد اللبنيح وغيره
٨٦,٧٨٠	أموال جهات الواحات
٧,٩٢٠	عوائد زيوت وأملاك
١٤,٠١٥	إيجار أتلان الميرى
٢٩,٨٩٠	عوائد كورتية وغيره
٦٠٠	إيراد الجمارك
٤٩٢,١١٠	صافي إيراد السكك الحديدية
٥٦٢,٨٨٥	صافي إيراد السودان
١٠٠,٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٥,٠٠٠	أرباح أسهم قناة السويس
١٧٠,٣١٠	أرباح ورق التفتة وعملة المصوغات وغيره بالمالية
١٨٥,٠٠٠	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والمطرون والأشراك
٢٨٥,٧٩٥	وغيره وإيرادات الماويسات
	إيجار أتلان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات لأ - - - - - مصر
١٨٥,٥٠٠	واستكشافية ودباط ورشيد
٢٠٢,٥٣٥	إيراد المحافظات
٧,٢٩٣,٦٢٠	مجموع الإيراد

(٥٥) ص ١٠ الواقع بمصر - عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ بعد أن حول الأتليان إلى حبات مصر

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

٧ ٢٩٣ ٦٢٠	إيرد
٦ ٤١٩ ٠٩٥	مصرف
٨٧٤ ٥٢٥ -	الوفر (المزعوم)

وقد أوردنا في الفصل لسابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية وتقدمها مجلس شورى النواب . وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام ، فإن ماورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المصرف	العجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠ (*)
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦ (*)
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣١,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

الضرائب

ثم نكس للضرائب قاعدة معلومة ولاقوانين أو لوائح يعرف منها حدود مايجب من الأهالي ومواعيد الجباية . بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية أن النقود أن يضرب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال موزعاً على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذ ذاك كان هو أساس نظام المال وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة قابة عن مقدار

(٦٠٧) من تقرير الديار للجنة تحقيق لأوربية سنو في الكتاب الأصفر الفرنسي ١٨٧٨ ١٨٧٩ ص ٢٠٦
٢٠٧ - ويلاحظ أن العجز يريد عما قدرته اللجنة في تقريرها الابتدائي الذي أوردنا خلاصته ص ٨٠

مرتبات ومعاشات

١٧ ٩٥٠	مرتبات حرم وإشرافات
٢١٣ ٠٠٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٤٢ ١٦٥	قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين
٦٦ ١٧٠	مخصصات الحج الشريف والتكايا
١٧٠ ٣١٠	ربح أسهم قناة السويس الذي أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن
٢٠٠ ٠٠٠	الأموال والأراضي
	احتياطي

مخصصات القروض

٢٥٨.٥٠٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٢ .
٦٠٤.٧٨٥	دفعية قرض سنة ١٨٦٤
٩٢٩ ٤٦٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٨
٥١.٤٨٠	القومانية الجديدة
٥٧٢.٨١٠	قرض السكة الحديدية

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك
عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢ ٥٠٠	إنشاء وصيف ميناء الإسكندرية
١٣٨.٨٧٠	إنشاء ميناء السويس
١١٥ ١٢٥	إنشاء التربة الإسماعيلية بما فيها عمليات القناطر
٢٨ ٩٣٠	كورن قصر النيل
٥٣.٩٠٠	تطهير نزع المحمودية
٢ ٨٢٥	تركيب سدات السويس
٦ ٤١٩ ٠٩٥ -	مجموع مصرف

من مديون حرجى بحكومة . من كانت ذبى مناسبه من يوم حاسبه الى حاسبه .
كتب بقاصى المولدى فان بطن نصف هذه الحالة كما شاهدتها بقوى . كتب لأمر
بحرى في عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) ووزير مالىته المفتش (إسماعيل صديق) على
النتر : الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية للبلغ المطلوب منه . ولا يصل كنه إلى خزان
الحكومة ، بل يقتطع الخديو جزءاً منه ، ثم يلبه المفتش فيقتطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل
ذلك أن يشتق لنفسه نصيباً مما جاءه ، وأمور المراكز يستوفون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم
يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات . لأن القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ،
والضرائب نجى أحياناً مقدماً ، وقد نجى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع المولون أن
يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تنفع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما
يلتزم لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب ،^(٨)
ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعاً عادلاً ، بل كانت الأهواء تحكم في إعفا.
التصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الأتاوات لسد العجز في ميزانية
الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لاتبلغ الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في
دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبى
الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على
الأطيان أو على التخييل .

وقد زادت الضرائب في عهد إسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في
القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما
احتاج إلى المال ليتفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائده الديون .

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعاً جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والنرى
والإعانة^(٩) والمقابلة^(١٠) ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهى ضريبة إضافية فرضت على
الأطيان المنتفعة بهذه الترعة ، وماربط من المراكب على المياى ، ومعايير الزيت ، ومماثل
الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشى وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ،

(٨) مصر وثورياً للقاصى المخطوط ط ١ بطن ج ١ ص ٦٠ .

(٩) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٢٤ . (كتاب . الطبعة الأولى)

(١٠) راجع ص ٣٩ . (الطبعة الأولى)

والعربات بمصر والإسكندرية . ومما زاد من أشد من برزق .
أرباب الحرف والصناعات ، وجميع حصره ، سائر حصره .
ما يباع من المصوغات . وعوائد الصوف ، والندخوية .
الخفيفة وكان يؤخذ بحساب عشرين قرش على كل عرض يقده لأحدى دوائر الحكومة الخ
ويلب ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد في بعض سنوات خمسة جيبات
ونصف كما تقدم بيانه . وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجنى الآن من الضريبة على الفدان
وعما كان يجنى في عهد سعيد باشا .

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبثاً فادحاً . بل ظلماً بالغا . لأن المالك لم يكن
يبنى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها . فلا عجب أن تودى هذه
الحالة بالأهلين إلى الضنك واليأس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع حاصلاتهم
بأنفس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا يضطرون إلى
بيع مواشيهم ، وقد نشأ من فسادة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بوراً ،
وقد سعى هؤلاء المتسحين وكثر عددهم بحالة أفلقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب ،
فوضعت قانوناً لتوزيع أطيان المتسحين كما تقدم بيانه .

وزاد الحالة بلاء وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن حالها في ذلك الحين من الظلم
والرشوة والقسوة والإرهاق ، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال تجبى الضرائب مقدماً ،
وحاصة في سنوات العسر المالي ، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول موعدها
بشعة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة .

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف
الوزارة المختلطة ، فإن العنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبى الضرائب بمنتهى
القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصاً جسيماً لم يسبق له نظير في

(١١) عايد على كثرة أصناف الضرائب التى دجست في عهد إسماعيل في صدر مرسوم في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أوائل
عهد توفيق باشا لفضي بإلزام نوب وثلاثين صنفاً بها .

(١٢) مثلاً هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحكركم الملتح فرضت على كل فرد من الأهل رسماً أو ضريبة مقابل ما يترتب
أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة . وقد وجدت
محصلاتها ضمن مازمن وثاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد توفيق باشا .

عهد التحسين . فرد الحالة الاقتصادية سوءاً . إذ حُرمت صيد أكسلها وخاصة في الوجهة
نخل من زراعة . وظهرت عواقب هذا الفقر سنة ١٨٧١ . فاشتد الكرب بالناس .
وحدثت بوجه نخل مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفدحة تكاليف واقضاء الضرائب
مقدماً . ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص وبيت . معظمهم من مديريات حرجا
وقا وبيت . فكت هذه الأيام من نسوا مآلاته البلاد من تيسر والشقاء الاقتصادي .
وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في جيابها . فسطر القلاخون من أجل أوتالها
بلى الاستعدادات ، لأن حال الحياة كانوا يلجأون إلى الضرائب ، كبراج لإكراه الأهالي على أداء
ما يطلب منهم . فكان الأهالي يختارون أمون الشرين . لمستهيرون من المزايا ما يطلب منهم
من المال . ومن هنا تقالبت ديون الأهالي ، فقد استهزوا آلات الاقتراض بالريا القاحش ،
حتى ركبهم الديون ، وزعت أملاك الكثيرين منهم . وكان المليون كلهم أو معظمهم من
الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالمزايا الأجنبية ، فغفلوا عن ذلك
الحين في أملاك الأهالي ، ولزاد نفوذهم وسلطانهم ، ونفخوا بحمى الزوات الفضة ،
ويستعيدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية المقارية في مصر للخطر .

فحق ملكية الأحياء الزراعية لم يكاد يثقل في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوتال عهد
إسماعيل حتى أصابه صلع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سبيل الإفرنج ،
وانتقال الملكية إليهم : أرى كساحهم عليها حقوق الزمن التي تحمل حق الملكية في حكم
العدم . وتحمل المال في يد الدائن الزمن أخيراً رئيساً .

وصف المسير جابريل شام هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفا مؤثراً قال فيه :
« إن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية . فإن الأحياء والمخامر أخذت
تنتقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإفرنج في
وضع الضرائب على الملاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً يميناً عن الإمكان .

كان علاج في عهد سعيد باشا يزدى الفقرت من مع شقة ، إذ كان يوفيا من غلة
أرضه . ويقل له بعد ذلك مايقوم بأوده ، ويبيع به مئة رغداً ، في بلاد اسـ .
تكايف المينة ، وفي أوتال عهد إسماعيل كان القلاخ حسن حالاً وأكثر رغداً ، و .
نصر . حتى عن الحرب الأمريكية جعل إرادته يبيع الفصح ، وما كان يبيعه من قبل
ثلاثة حشبات صار يبيعه بثلاثة أو عشرة حشبات . وفيه علاج يسراً ورعاء مثلاً في ذلك

العهد . ولكن هذا السير مايش ن تيدن حسراً وعسكاً . فقد هجفت أسفار القطن عند انتهاء
الحرب الأمريكية . وهبط الدخل هبوطاً جسيماً . وفي الوقت نفسه زادت مطالب
حكومة . وأخذت الضرائب في الزيادة . فاضطر القلاخ إلى أن يجد بكل ماكان مدخراً
أو يجهز عده . ولم يبق لديه إلا أرضه . فإذا ما زارفته الحكومة في طلب الضرائب صطرن
بالجأ إلى أحد المزايا الأجنبي ليقترضه بالريا القاحش . ويرتب أرضه . فإذا ما تأخر عن
الرد . سـ إلى اتهامك فتقع ملكيته ويناع أرضه بأجنس الأثمان . وكان سعر القروض الربوية
يبلغ أربعين وخمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سبلاً من المزايا كانوا يتبعون حياة لقراب
في القرى يقرصو للاحين مالاً المطلوب منهم بأعشى الصوند . وقد نلح البنددة ١٠
أو ١٢٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة .

ويقول المسير شام إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هيوط قيمة الأراضي ، فالفندان الذي
كان يباع (في أوتال حتى حكم إسماعيل) بثلاثين جنيهاً صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثلاثة
جنيئات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق الزاد أو بطريق الإكراه كانوا
يسمون الأهالي المسقف وبعاملوهم بألسوا أنواع المعاملة (١٧٦)

وكتب القاضي المولدى (فان بلن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف المسير
جابريل شام ، وقد كتب أوتالها في أوقات متقاربة ، قال في هذا الصدد :

« انشر المزايا انتشاراً عافياً في عهد إسماعيل ، ونصبوا شياكم في طول البلاد
وعرضها . يمتصون بها دماء القلاخين . ومعظم المزايا من الأروام والأوروبيين أو الرعايا
المشمولين بالمزايا المتصلة ، والطريقة الخفية التي نجح بها الضرائب مقدماً كانت في الواقع
لصالح المالكين من رعايا للتصليات . وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقرر من هؤلاء .
مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على القلاخين وجباية الضرائب منهم في جهة
معينة . فكانوا يجهزون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أودوه
للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة . » (١٧٧)

البذخ والإسراف

وراد الحالة الاقتصادية سواء ضروب الإسراف التي ابتدعها الخديو اسماعيل والتي تكلم عنها في الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهدافها - سواء أكان داخل البلاد أم خارجها ، ولأعجب فإن مادة الإسراف وحصوله ومظاهره كانت أجنبية ، من ورد ورو - . ففقدت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هي أخرج ماتكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية . أضف إلى ذلك كثرة الملايين من أنعمها اسماعيل على ضفاف اليوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعها تلك العاصمة الهمة إلى المال . وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم اتفق فيها على إقامة الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستانة أو بأوروبا ودحا من الزمن يتفرق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسيلحته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهد هذه ظهرت بدعة اصطيف السرة والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات .

وكان الخديو مثالا يحذره في البذخ والإسراف ، ونعني به الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كإقامة القصور والامتلاك منها ، والإففاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم ومنافهم ، وملابسهم وأموالهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرابين والبنوك ، ورحل الأملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة .

استغلال الأجانب لمرافق البلاد

استغلت الدولة الأوروبية وركوبها الجاهل ، وبتدبيرهم - كل ملك - كل ملك من مرافق البلاد . رؤوس أموالهم استثمرت في إنشاء مصانع وسكك الحديد والسيور المالية والشركات . والشرب واللاهى ومحال الدعاء . فتمتعت ثمرات خروج ثروة الأهلى في

ص ٢٨٩ - لى الخط ٢٨٩ - ٢٨٩

سى لأحباب . وامتدت يدي لأعجب والكبر والعلاجى ومائر الصقات إلى الاستدانة من سرب لأحبابه شتى لأعجب وعصر . فوجدت في البلاد ثروات مادية أجنبية . ولا ريب في أن هذه الأسس يزود في تنمية الثروة القومية للأجانب . دولاً وشركات . جماعات ومفراداً . فالاستقلال المالى قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلاً عن التواشى لأخرى . وأهمها القروض التي عقدها الخديو .

صحيح أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسرواسترقاق . وذلك واستيلاء . ومما نالت الأمة من الرفاهية والفرات والقوائد الوقتية فإنها لاتعدل تبعيتها ونحضرها لرؤوس الأموال الأجنبية . هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال للنحوها في بناء الأمة الاقتصادى تصير جزءاً من كيانها ، وتشر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى استرضائهم ، والتزول على إرادتهم ، وأماناً دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراً للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتماً الاستعباد السياسى ، لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيانها الاقتصادى للأموال الأجنبية . ولاتحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فالتا نلمسها بأيدينا في عصرنا الحاضر . ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فإنه وضع في عهده أطلال الأمر والذل باعباره على رؤوس الأموال الأجنبية . وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام هؤلاء أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولاً على إرادتهم .

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التعلل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزال حامية لهذه الأموال وسيلها إلى تكميل البلاد والأهلى بقبود الرهن العقارية وتزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلى وحقوقهم وأموالهم ، كما بيتا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهن ولاعرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم . وبيان ذلك أن الرهن الجبارى كان هو المؤلف في مصر

قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه . لأن الفلاح لا يتدخل بسهولة من أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الجيزي . فكان طبيعياً ألا تغلب نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أُنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرتب الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهاافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهالي الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد انتهجوا بادئ الأمر هذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك للمعتمدين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرابين واليوت المالية الأجنبية ، وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيع الجبرية ، ولأدعى منها إلى الخراب ، كما تقتزن به من قوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية وهجوع الجبرية هي من الكوارث التي جملت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشروع حكم لخطر هذا النوع من الرهن كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأقدمة .

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلاً عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الخراف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتكاثرون في أدايتهم ولا يمتثلون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشئ من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحاملون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والقفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك القروض أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوا أضعافاً مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهالي في

عهد الضرائب والتكاليف العامة . فوقع معظم العرب على عاتق الأهالي . وفي هذا من حصران مدلاً يحتاج إلى بيان .
وصفوة نقول إن نية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت وتوسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي . وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم رموس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي . فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتعمل في أعمال العمران التي يهضر بها . كإقامة القناطر . وشق الطرق ، وإقامة المصانع . واستحداث نزاعات حديثة وغير ذلك ، مما بسطاه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكنها قامت من غير اعتماد على رموس الأموال الأجنبية كانت نفقة قومية سليمة من عناصر التنمية والاستعداد . ولا يفترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قائمة في عهد اسماعيل ، وكان اللاعنون يسخرون لاق الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضاً .

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عهد اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو المحاصيل الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية .

وتتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والتمرس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسمك وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والطنون والأفيون والشمع وواردات السودان كس القيل والقمح وزيت الزمان

وتستورد من الخارج المنسوجات والمنسجات والألبسة والحرير والسجاد والطرابيش والأجواخ والقمح والأخشاب وأدوات البناء والحديد والحاسن والآلات والأواني والمجوهرات والتمباقير والحرير والفاكهة والدخان والألبسة والمشروبات الروحية والموتشي والخرقوات والمساكن وأصناف العطاردة والزجاج والورق ..

سنة	مصدرة محببت	موردرة محببت
١٨٦٦	٩ ٧٢٣ ٠٠٠	٤ ٦٦٢ ٠٠٠
١٨٦٧	٨ ٦٢٣ ٠٠٠	٤ ٣٩٩ ٠٠٠
١٨٦٨	٨ ٠٩٤ ٠٠٠	٣ ٥٨٧ ٠٠٠
١٨٦٩	٩ ٠٨٩ ٠٠٠	٤ ٠٢١ ٠٠٠
١٨٧٠	٨ ٦٨٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٢ ٠٠٠
١٨٧١	١٠ ١٩٢ ٠٠٠	٤ ٥١٢ ٠٠٠
١٨٧٢	١٣ ٣١٧ ٠٠٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠
١٨٧٣	١٤ ٢٠٨ ٠٠٠	٦ ١٢٧ ٠٠٠
١٨٧٤	١٤ ٨٠١ ٠٠٠	٥ ٣٢٢ ٠٠٠
١٨٧٥	١٢ ٧٣٠ ٠٠٠	٥ ٠٩٤ ٠٠٠

وبلا شك أن حركة التجارة الخارجية كان مقلتها (ولم يزل) في أبهى البهت التجارية الأجنبية ومثلها ما يدره من الأرباح عائد إليها .

الصناعة

يرجع إلى الخديو إسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها . وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببلاط . وقد أنشأ من مصانع اللؤلؤ والسيح ما تكفي عنه في الفصل الماضي . ولكنه لم يوجه همه إلى إحياء المصانع الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ولم يهتكم في إنشاء المصانع التي تنتج من المصنوعات ما يبنى ثروة البلاد وتنبها عن أن تقع حالة حل لصناعة الأحياء

ثم إن الخديو عادت الأوروبية في ماكلهم ولبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتضي لوائح الحياة الأوروبية فوديتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأسيادات من آل بيته ، وطفلة الناشئة وكبراء والأعيان ، والمعلمون ، وسيادات تلك الضيقات المتنازعة ، فقلدهه في القفاس عدت لأمره ونقاه ثوبها وكما ساء من المصنوعات الأوروبية . كما ساء

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات . وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، بل إن البيانات الواردة في تقرير لجنة وكيف ، وفي كتاب (مصر كما هي) لما كوكون ص ١٧٦ وص ٤٠٥ تختلف عن الإحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء المير فرنسوا شريك رو Roux في كتاب (نتائج القطن في مصر) ص ٨٤ و ١٠٠ ، على أننا اعتمادنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا به أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١٣)

السنة	الصادرات بالطنينيات	الواردات بالطنينيات
١٨٥٠	٢,٠٤٣,٠٠٠	١,٦٢٦,٠٠٠
١٨٥١	٢,١٥٥,٠٠٠	١,٦٨١,٠٠٠
١٨٥٢	٢,٣٧٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠
١٨٥٣	١,٨٤٨,٠٠٠	٢,٠٠١,٠٠٠
١٨٥٤	٢,٠٨٧,٠٠٠	٢,١٤١,٠٠٠
١٨٥٥	٢,٣٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢ ٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢ ٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢ ٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١ ٩٩١ ٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣ ٠٦٣ ٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٠٠٠	٥ ٢٩١ ٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥ ٧٥٣ ٠٠٠

والمسوحات ، وأدوات الزينة والزخرف ، وأثاث المنازل ورياشها . والمآكل والمشارب . وقد أصبحت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضرية شديدة . لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية ، وكالبايتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وياوت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والتجارة وصناعة الأثاث وما إليها .

ولما اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى العوازم الأوروبية مقرونا بإنحاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطنى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالآلات الزراعية مثلا أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي ، ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكاليات أدت بلا مرء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية .

ولانقول هذا علواً في النقد ولا إسرافاً في الرأي ، وإنما هو ما يراه النصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر إسماعيل ، فقد كتب القاضي المولدى قان بلمن يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو إسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أضدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبى ، ويكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك إفريقيا في قصوره وأثاثه ، وما أكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أفتقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصوغاتها تلك الأشياء المبالكة ، المدينة الجندى ، وتلك الأسماك التي لم ترد الثروة القومية جنيهاً واحداً ، وكان يدفع أثمنها أضغافاً مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه المخارقة في هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التي يجيبها من شعبه على قدامتها ، فأمدده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط الخفية ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة إلى تقليد الأوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والسائر وأنواع الأثاث والعمريات ، وأدخل الخديو الحياة الإنجليزية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهاقت الأميرات وزوجات

الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهاقاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات أخذن من العلم والعاطلات من العمل في شراء الفساتين التي لأعدادها ، وابتاع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوت جميع جوارين بكل ما أبدعته الأرياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والساحبة وذرائك وأدوات الزخرف والطوائف القديمة التي كانت تمتاز بمناة الصنعة وانقرضت على البقاء . ولانسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية » (١٦)

• • •

افضل اسباب عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعي ، فبه أخذت البيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتفتش من أساليب المجتمع الأوروي وعاداته ، ومال الناس إلى عمالة الأورويين في السكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة . وكان انتشار التعلم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى في تحلية الإفرنج والقياس عوائلهم وأساليبهم ، فأنخذ الناس من كل ذلك مزجاً من النافع والضرار .

ففي السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروي ، وسجروا التخطيط القديم الذي درجوا عليه في خلال العصور ، ولاشك أن التخطيط الأفرنجي أدى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربي الجميل الذي كان يتجلى في قصور الخاصة ، والذي يعد بلا مراء آية في الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بق منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة المتأثرة إلى إحياء الطراز العربي وقصورها الجديدة .

وهجر المتعلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجلبية والمباعدة والمهامة ، وارتدوا الطربوش والبذلات الإفرنجية ، وتضايلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروية ، فيها عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالإعرافس عنها .

ودخلت العوائد الأوروية في أساليب المآكل والولائم ، فأنخذ الناس بمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الإفرنجي ، ولامرء في أن الأساليب الأوروية في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استبهمت عمالة لإفروج في تعامل المشروبات الروحية ، وهذه آفة جاءت من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الباطلة ، فثم منها الفساد . وصارت من شر

الآفات التي ابتلى بها المجتمع المصري وكان منها بربا

ومن مظاهر التطور الاجتماعي إقبال الناس على الرياضة والقترة ، فقد أخذوا يرتادون شتحات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا يقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة وخيزة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوري) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى شتته ، لاجتماع محاسن النيل وجسره البديع والمتنوع برياض الجزيرة والجزيرة ، وكانت (شبرا) هي مقصده سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوري قصر النيل وما يليه من انقصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة .

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الفنية في عصر إسماعيل ، ولزوداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً ، وفي مقدمتهم عبده الحمولي ، وارتقى الفنون للوسيقى في المجتمع . وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الحديوي إسماعيل ستة الرقص الأفرنجي ، فكان يقيم في سراي عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) باللغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسي وعقبلائهم ، وكانت «الوقائع المصرية» تنعى بإخبار هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز من صفحاتها .

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفتيحها وتمطيها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلاً بعد جيل ، أما أفراح الحديوي إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التي أقامها احتفالاً بزواج أنجاله الأمراء . إذ عقد لولي عهده محمد توفيق باشا (الحديوي) على الأميرة نسيمة هانم (أم الحسين) كريمة إسماعيل باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن محمد علي باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر . ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال) .

وتمتاز هذه عصر بهجة الحفلات بجميع مدرسية التي كانت تعد سمة إنهاء الدراسة في المعاهد العالية . لحرية والحكمة ، والمدارس الثانوية والابتدائية . فقد كان يحضرها الحديوي أحياناً ، ويشهد كثر رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين . وحفلات سدى حيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يسابق الجمهور إلى مشاهدتها في غمرة (بالعباسية) أوفى الإسكندرية وتعلو فيها الجوز للخيول الفاترة ، فكان هواة الخيل يتنافسون في اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الحديوي إسماعيل ، وكبار رجال الدولة هذه الحفلات . ونشر أبنائها بعناية كبيرة في «الوقائع المصرية» ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وأحراز قصب السبق في اقتناء خير الجياد . واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموولد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في النفوس .

الحياة العائلية

واستبج انتشار التعليم ارتفاع الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرقى من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسمته في سرائه وضرائه ، ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، وقل تعدد الزوجات في الأوساط المتخفة ، كما قل الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات .

النهضة النسائية

وبدأت النهضة نسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ح ١ طعة الأولى) وبدأت المرأة تشارك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت «عائشة عصمت تيمور» طليعة هذه النهضة . وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوي فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى مبضاها وإلى تعليم البنات

وتثقيفهن أسوة بالبنين^(١) ، وتبجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتثقيف البنات و سبب على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ . وهو كتب قيم في لأخلاق والفربية والآداب ، ووضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم السيدات والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق الحرية والتعليم للعمل والقيام بواجبين في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الهمة في تعليم البنات والعصيان معاً لحسن معايشة الأزواج ، فتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويعملهن بالمعارف أعلا . ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما يتج من معايشة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهن ويمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتماطلى من الأشغال والأعمال ما يتماطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقاتها ، كل ما يطبقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء والفتن والافاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرّبها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمومة عظيمة في حق النساء » .

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين . فجددها ووسع نطاقها .

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد إسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل فتابع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي^(٢) .

(١) من كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٢ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

(٢) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٥٥ وعصر محمد علي ص ٦٠٦ (طبعة أول)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى في أواخر عهد محمد علي ٤,٤٧٦.٤٤٠ نفس^(٣) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين^(٤) ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم إسماعيل نحو ستة ملايين نسمة . وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦.٨٠٦.٣٨١ نسمة في ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم إسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانية ألاف نفس

الأسرة الحاكمة . الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبوه هو وأبنائه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، واقتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة .

وقد عني محمد علي بتثقيف أبنائه تنشئة صالحة ، فعلمهم في المدارس وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، ففى الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة .

ولكن خلفاءه قصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها . وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم . وقد عوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عابيتهم تتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة اهتمامهم القومية والحزبية ، بل أفضى ببعضهم إلى إثارة المعيشة خارج القطر المصرى سواء في الاستانة

(٣) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية

(٤) إحصاء مالك كوند كتاب (مصر كاهن) ص ٢١

أول أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب .

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوي ، وهي التنازل وتناحس بينهم ، مما أدى في بعض المواطن إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولوساد الودق ونصفاء بين أفراد البيت المالكة وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لتأثت على أيديهم أعظم الثروات .

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى باقي الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيبغضهم له الخوف أن يبق شرمهم بوسائل الإيذاء والمؤان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرمه لأفراد أسرته من أهلته وعلمته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحتى على عمته الأميرة نازلي هانم حتى قيل أنه شرع في قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الابتداء ، وقيل إنها هي التي عرضت للملوكين اللذين قتلاه في قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيعته تحول دون تفكيره في إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم يبل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن إسماعيل كان على العكس يسوء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحضر بتشييع جنازته ، ولا حتى بأن يؤدي له في موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أي مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفي الوقت الذي سيره إلى جده كان هو يقم الأفراح في القاهرة إيداناً باعتلائه عرش مصر .

وعاد إسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يشاقها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنها أخوان وأبوهما البطل إبراهيم باشا ولكنها من والدتين مختلفتين ، وقد ولدا في يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منها سنًا وهو أحمد رفعت الذي آلت إليه ولاية العهد في عهد سعيد باشا ، لكنه غرق في سادة كفر ريات الشهيرة فصار إسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما في وسعه لشراء أملاكه في مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً في حرمانه ولاية العهد التي كانت له بحكم نظام الثورات القديم ونجح في مساعده ، فاشترى أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها في نسله ،

وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنوا وتعدتها الامانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد إسماعيل .

علماء الأزهر

لم يكن للعلماء الأزهر شأن كبير في تطور الأحوال العامة سيامية كانت أو أجنبية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه في عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد علي (عصر محمد علي ص ٦٠٦ الطبعة الأولى) ، ويلاحظ لنا أن الأزهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر إسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومترقة سامية في الهيئة الأجنبية ، نحس بالذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أئذا العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩ الطبعة الأولى) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تفره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو إسماعيل احتراماً كبيراً ومترقة عظمى ، وتقدم سنة ١٨٧٢ خلاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي (١) (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أي أنه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد .

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا ونفروا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم بمد المدارس والوظائف والقضاء والهاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه .

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغاني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المتسبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها نتاجه وأفكاره ، فتفتح في الأزهر روح النهضة وغرس

(١) التوقيع المصرية عدد ٥٣٩ (٩) يناير سنة ١٨٧٢ .

فيه مبدىء التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل ثوائها فيما بعد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فاتجاه السيد جمال الدين إلى الأزهر و تثبيحه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى عتام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالتخصصات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبقت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علماء بكرامتهم بحبال ولادة الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتخف والتراعة ، وابتناءهم عن الرضى للحكام ، بما رغب من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكاناً عالياً .

الموظفون

ارتفع مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه .

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى أن معظم الموظفين (وحيث لا يشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلى ، ووعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، وتحرر من الأرزاء التى كان يتوه بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلمنا كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلى ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهلى حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين .

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما

فى عهد سعيد . وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد . ولم تكن قاصرة على المتاع والأعمال عامة بل كانت تستلحقه لاستصلاح أطيان الخديرو وأعيان الحكام . وبقيت المظالم يبرز من تحت نيرها . وقاعدة خكاه فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق ، وكان الضرب بتكرير عادى مألوف فى جباية الضرائب أو لانتصاى من يخالفون الأوامر أو يستهفون بنصب الحكام لأى سبب . ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان مظلوم . ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس باية رصحة أو رأى عام ، ووقع على الأهلى إرهاب آخر من ناحية الأجانب من الرابين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلى عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكيولهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومراقبه ، بل كانت تقام الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش حياة الكد والكبح ويقنع بأقل الحاجات والنفقات .

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهلى ، فقد اقتصروا الأعيان والضياغ واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعميد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت طيهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتلفون إلى الحكام ليتأوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالمدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بمصيبتهم الماثلة ومراكزهم الاجتماعية ، فزادتهم منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم بالألقاب والرتب - وكانت نادرة فى ذلك العصر - وأسند المناصب الإدارية والفضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصوراً على طبقهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على

حفظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة النطق .

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء .
وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم في
نمصر الحديث .

...

أفضل الساب عشر

شخصية الحديو إسماعيل والحكم على عصره

في شخصية إسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيئ ، وظهرت آثار الخائنين
معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاماً التي تول فيها حكم مصر .
إن أفعالي إسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، بدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة
عامة .

لقد كان بلا مراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الحاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة ،
وعلو الهمة ، وكان شجاعاً ، لا يعرف الجبن والإحجام . قوى الشخصية ، عظم المهابة .
أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينته كل من عاشروه
أوحادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء .
كان يفهم مراد محله ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الحاطف ،
وكان قوى الذاكرة يدهش محدثه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث
الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها .

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزمته من الهمة التي كان ينفذ بها مشاريعه فلم يكن يعرف
التردد والإحجام وإذا أراد أن يتجز عملاً لا تنف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته
فحبك أن تتيبها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك
سوء نية الدول الأوروبية واعترم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك الدول على أن
يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف إسماعيل موقف
المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تقتضي حظاً كبيراً من شجاعة
والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحي به فعلاً ، وتبيل من
الملوك من يضحون بحروشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية .
وكان إسماعيل بلا نطاع محباً لبلاده ، راغباً في تقدمها ، عاملاً على أن يسير بها في مضار

خضيرة والعمران . ساعياً في توسيع ملكها وإعلاء شأنها كما فيتا ذلك في فصول الكتاب .
فانذكاه . وقوة الإرادة . والشجاعة والإقدام . والرغبة في إعلاء شأن مصر . هذه هي
صفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل .

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في
الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، حتى يصل بمصر إلى الاستقلال
التمام . فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لمعظمة مصر ورفعة شأنها .

وانجهدت همه إلى توسيع أملاك مصر في إفريقية ، فأكمل فتح السودان ووصل بمحدود
مصر إلى منبع النيل ، وشواطئ بحيد اهدى . أتى به حدودها الطبيعية . وبدل في هذا
السيبل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ،
ترين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القوي .

وهو بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند
بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمندفع الضخمة .

ووجه أيضاً همه إلى إتناض البحرية المصرية حرية كانت فونجارية ، فرفع علم مصر على
مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والأقيانوس الهندي .

وله على العلم والأدب أياد بيضاء بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده
عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة الهندسة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ،
والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ،
ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي
ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة
كما نراه مفصلاً في الفصل التاسع .

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الترغ ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة
القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر المحيرية ، وزيادة مساحة الأقطان
لزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك الكهربائية ومصصلحة البريد ، وتعمير
المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها .

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال الجيدة في فصول هذا الكتاب . فليها بيان لما
ذكرناه . وتفصيل لما أجملناه .

كل هذه آثار عادت على البلاد بالخير العميم . وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها
حياته السياسية . إذ قاوم مطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية . ولو
أبه أثر الإذعان والاستسلام حتى على عرشه يستعبد الملك العريض . ولكنه إني على الدول
طلباتها . وأصر على أن تكون الوزارة خدعة للمصريين . واستجاب إلى مطالب الأحرار .
وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسئولية
الوزارة أمام مجلس شورى النواب .

ولاشك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة
القومية ، وفي هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية حتى فقد العرش والتاج ، فهو من
هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور .

والإقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبا من النفي والتشريد والحرمان ، عمل
جليل يزين تاريخ إسماعيل ،

فالصفحة التي ختم بها إسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل في صحائف الحركة
القومية بالفخر والإعجاب .

وإذ ذكرنا الحسات ، فمن الواجب علينا أن نتقل إلى الأخطاء والسيئات لثدى واجبنا
نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيء من
شخصية إسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضخه أمام الملقات
والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزنة العامة ، فلم تكفه
الملايين التي كان يحببها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمراهن الأجانب يستدين
منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تدرعت بها الدول
للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها .

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول موعداً للتدخل
في شؤونها ، والعث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً
منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة . ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك
هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك المطامع . والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع في حياتها ،
وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم
الشرقية ، ولم يكن إسماعيل في حاجة إلى من يبصره بمطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ،

م. تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع المظفر إلى وضع يدها على البلاد وما تقومها في وجه فتوحات إبراهيم والتأرجح بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ بعيد عن ذاكرة إسماعيل .
 من يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لفته مصر في عهد أبيه وجده كان جديراً بأن يفتح عيبه . ويصيره بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي .
 لكن إسماعيل لم يظن لعواقب التدخل ، لأن ثقة هياً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماد عليه ، وثقته بهم ثقة لأحد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية فقد كان لحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حساباً لليوم الذي يتقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطية من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكنهم من مراقبتها ، ففي عهده تعددت البيوت المالبة والشركات الأجنبية التي تطلعت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، ك تعيين السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والكونولنل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والمسيو مترنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرفي السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للبحرية ، والجنرال استون باشا رئيساً لموديس وكبلاً لها ، والمسيو فرديكو مديراً لوابورات البوطة الحديدية ، والمسرح كليلار مديراً للبريد ثم للجوارك ، وعلم جراً ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطائنه إلى موصفين من الإفرنج .

كل هذه التعيينات ترجع إلى إصراف إسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي .

لقد تول إسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده أبوه ، ويحفظ باستقلال الدولة حتى ألقت المفرد رماها به . وه يكن يعيب عن دمه أن محمد علي كان يحنى على مصر من التدخل الأجنبي . فلم يجد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بإساليب الخطيرة أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل شركة الإنجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا

تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر .

فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الحديو إسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزنة العامة ، وهي موارد تكفي للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها . ولكنه تكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض ثلث القروض دون حاجة إليها . ومن غير أن يصر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد ، معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإصرار كما رأيته مفصلاً في الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر .

ولقد ظهرت هذه الوصاية بظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثانية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنيين في الوزارة المصرية لمسا حق الفيتو ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد علي ، فهذه الحالة الخزنة التي وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة إسماعيل المالية .

ولا نكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه في أن يتخلص من هذه الوصاية التي اتخذت شكلاً مهيناً من التدخل الفحل في شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل النفوذ الأجنبي السياسى والمالى في مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره .

فإذا نظرنا إلى الأمور في جوهرها وحقاتها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت في عهد إسماعيل ، إذا عورنت بما كانت عليه في عهد محمد علي ، وأن كان إسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت في عصر محمد علي أكثر استقلالاً مما صارت إليه في عهد إسماعيل . وحسبك دليلاً على ذلك أن إسماعيل باشا هو المعامل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذى خلُع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يعنى أن خلع الحديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر المهادنة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهين في سيادتها الداخلية ، ومن تصارب القدر أن يقع هذا التدخل ضد الحديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال .

ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل في شؤونها وتعتب باستقلالها ، ولا شك في أن الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد إسماعيل .

ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا عاظم مختلطة غالبية القضاة فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تحررت في عهد إسماعيل ، وهي قيود شلت سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلي ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد إسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعرض في أذبال الارتباك المالى والرقابة الأوروبية إلى أن انقلبت الرقابة احتلالاً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذى نعانى به إلى اليوم (سنة ١٩٣٢) .

والخلاصة أن عصر إسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اخططت به أعظماء وأغلاط أفضت إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى .

ولو خلت شخصية إسماعيل من هيوبها لجعل من مصر ياباناً أخرى ، ولصارى على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا .

ولكن هكذا شاء جد مصر العاثر أن تتلاحق الأعطاء وتخطط السبات بالحسنات في تاريخ إسماعيل ، فاغتصمت الدول الاستعمارية الفرصة في أغلاطه ، والضعف الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطامها في أرض الكنانة ، والضعف في كل عصر آفة الأمم ، ومضيفة لحقوقها ، والقوة هي سياج حريتها واستقلالها ، وقد بدأ طمع في الأترياف في الضعفاء ، سنة الله في خلقه ، ولن نجد لسنة الله تبديلاً .

• • •

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

من امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢ الطبعة الأولى) .
«درب لاس» الأخيرة بعودة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة (مروى) الواقعة على نهر السومرس (نيل فيكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في (ماسدى) عاصمة (أوبورو) ، وأخذوا الأهليون إلى الطاعة واسكنة . وأرسل حمرون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفو عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية في (أوريدى) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريون) .

«وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مندقو) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرس في البحيرة ، ووصل بين مقانقوو (الدفاى) (١) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية .

«وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرات وروافدها ونهر السومرس للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا .

«والى سعيد إذ أعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كمادة من اشركوا فيها وما أظهره من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التى قصد إليها الحديد .
وهي نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة في تلك البلاد» .

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب (الطبعة الأولى)

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

(انظر ج ٢ ص ٧٨ الطبعة الأولى)

وفي ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر على إلى سعادة
راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

« حيث أن مجالس الشورى شوهت منافعها وعسنتها الجلييلة في الممالك المتقدمة ، كان
أولى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تتخبط أعضاؤه من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على
أنى عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد - ما يزيد حصول هذا الأمل ،
فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس المخصوص برامتنا ،
وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضائه ، وصار
إعمالها حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوي على ثمانية عشر بندا ، وقد عيناكم برئاسة ذلك
المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر السلطنة لإجرائها مقتضاها ، كما قد صدر أمرنا
أيضا عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء
بموجبها ، وأصدرنا هذا لكم لمعلوماتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ،
واستحضار الدوائر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمقرتكم وما قصد من هذا
إلا التشاور ، والتعاون على توسيع حامية ومدنية الوطن ، والاتصاف من ثمار مآثر انضمام
الآراء في الأمور النافعة ، فسنأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور » .

البند الأول : تأسيس هذا المجلس على المداولة في النافع الداخلية ، واشعورات التي
تزايد بحكومة . أمها من حصائص محسن . ليصير المداكرة . وإعطاء لرأي عنها . وعرض
جميع ذلك للحكومة الجديدة

البند الثاني : يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ،
بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة
بأنه من الأهالي التابعين لها ، ومن أولاد الوطن .

البند الثالث : يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أمواتهم

وأحكامهم . بأحكام الدولة . ويعتد به حقوق معزولة . لا وإشعرت تلك الحقوق .
حتى حرموا منها . وبعد عمره عتدوا . ولأشخاص من مصر على حدة .
لا تحت سنة . ولأشخاص من مصر بحارته سنة . وحده حكمه

البند الرابع : إن لأشخاص الذين يتخبطون النواب ، يقره أن يكونوا من الذين يحكم
على أمواتهم وأحكامهم بأحكام الدولة . وتعلقت بها حقوق الغير إلا إذا أهدت تلك
الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق محاربتهم بالليمان . والطرده بحكمه . وألا يكونوا من المدعنين .
سلك العسكرية تحت سلاح .

البند الخامس : استخدعون في الخدمات الميرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجة عن
الميرى سوى كانوا من العبد . وتوجوه . وغيرهم ، وكذا الداعين سلك العسكرية . سوى
كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين - لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من
رفضوا من المستخدمين بلا جنة . حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز
الانتخاب منهم ، إن كانوا حائزين الأوصاف المعتمدة المذكورة .

البند السادس : إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد
فلما يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديرية بحسب كبر القسم ،
وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية .

البند السابع : حيث أن كل مد . عليه مشايخ معيون ، رعة لأهالي ، فالطع هم
المتحدثون . من طرف أهالي ذلك البلد . والنائبون عنه لانتخاب المعصو . المطلوب انتخابه
في القسم ، إذا كان تلك المشايخ . حازرين الأوصاف المعتمدة المذكورة . هؤلاء المشايخ
يحضرون المديرية ويكتب كل أحد منهم ، اسم من يتخيه في القسم ، في ورقة مخصوصة ،
ويضعها مقفولة بالصندوق بعد تقسمه بالمديرية .

البند الثامن : بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير ، والوكيل ، ونافذ
قلم الدعاوى ، وقاضي المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في
القسم فيصير هو نائب عن القسم ، وإن تساوت الآراء في انتخاب اثنين . أو ثلاثة ، فيقرع
بينهم بحضورهم ونحو نصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا من واحد من
المشايخ الحاضرين ، مديرية في البلاد ورقة بأختامهم ، بما اشترط عليه الحال ، في سحب تلك
الورقة ، وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودبرط ، فاصبر باقى ، كذرية .

حده. وأحيان تلك المدائن.

البند التاسع: يصير تجديد انتخاب الأعضاء. في كل ثلاث سنين. حسب ما هو موصفاً ببند السابع.

البند العاشر: أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً.

البند الحادى عشر: لا يعقد المجلس. إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث، وإن كان أحد الأعضاء، له عذر ضرورى - فيلزم عرض عذره. على رئيس المجلس قبل انعقاده شهر، فإن قبل عذره بالمجلس فيها، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه، عدم قول عذره - يصير انتخاب غيره بدله، من قسمه حسب اللائحة.

البند الثانى عشر: لا يصح التوكيل من أحد الأعضاء، إلى هو يحضر المجلس بنفسه.

البند الثالث عشر: يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم، بمعرفة قومسيون فإن وجد مستكمل الشروط، للمعيرة المحررة - في البنود السابقة - يقبل وإلا فتلقى نيابته، ويختب غير من قسمه وبجهته.

البند الرابع عشر: بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب، للتخمين بالقومسيون ويوجدون حازيزين الأوصاف المذكورة، في البنود السابقة، فيعطى قرارهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى رئيس المجلس، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية، ليعطى كل واحد منهم بيورلدى، يتضمن كونه متخياً، في ظرف ثلاثة سنين، في شورى النواب.

البند الخامس عشر: حيث من المعلوم، أن كل مجلس من المجالس المائلة لهذا، له صدور نظامه، فبالطبع صدور نظامه هذا المجلس ستعطى له.

البند السادس عشر: إن عقد المجلس سيكون في هذا المزم، في ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة. وأما من السنين الآتية فيصير انعقاده في ١٥ كتيك، لغاية ١٥ أشمير.

البند السابع عشر: لولى الأمر جميع المجلس، أو تأنيده، أو تجديد مدته، أو تبديل أعضائه. وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة.

البند الثامن عشر: لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس.

اللائحة النظامية

حدود ونظاماتة مجلس شورى النواب

(الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

بند ١: مجلس الشورى يكون باخرسة مصر.

بند ٢: مجلس الشورى وظيفته المداولة، في المنافع الداخلية، والعقود التي تراها الحكومة أنها من خصايصه تصير المذاكرة فيه، وإعطاء الرأى عنها، كما هو مذكور في بند في اللائحة الأساسية، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة منه بالأقلام، والقومسيونات بمجلس الشورى، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالعقوبات من بند ١٦ إلى بند ٢٠ وبند ٢٣ في هذه اللائحة، وبعد إعطاء التقارير عنها، تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في بند ٢١، وبند ٢٢، وبأنعام المذاكرة، وإعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية.

بند ٣: رئيس مجلس شورى النواب، ووكيله، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية. بند ٤: افتتاح مجلس شورى النواب، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية، وتقرأ فيه مقالة، فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية، فقرابة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قرابته متعلق بالإرادة العلية، وإن اقتحه الموكل، فإنما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية، وبقرأها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح، وهو الذى يقرها بموجب الأمر.

بند ٥: بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقرابة المقالة يكون لأربابه الحق، في أن يقدموا حواياً عنها في مدة يومين، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى.

بند ٦: إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى، يجب تقديمه للأعتاب الكرام، بواسطة رئيس مجلس الشورى. ويكون معه من كل قلم ثان من الأعضاء بالملايس الرسمية، تصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء.

بند ٧: حيث تقرر في بند ثمة ٢، وبند ٣، وبند ٥ من اللائحة الأساسية، الأوصاف

اللائحة . في حق من يحسب شعبة لوظيفة العضوية ، ففي حال الانتخاب بالمديرية إذا كان المحوز له انتخاب النواب . يعينون أشخاصاً من الغير ، جازيز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتش العموم عن كفييتهم ومن طرفه يصير تبين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذي تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ . من بعد فتح مجلس شورى . وقراءة المقالة ، يصير تقسم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب من لأعضاء بعضهم بعضاً . ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأقسام المذكورة يجري التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية . بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام الأخرى ، وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في بند ١٤ من اللائحة الأساسية .

بند ٩ : متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم ورئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو للتنافز فيها ، متى كان الذين صبح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كالموضح في بند ١١ من اللائحة الأساسية .

بند ١٠ : ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالمر ، بحسب إراء رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بغاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والمر التي وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجري فيها

بند ١١ : من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من التصورات ، المعروضة للمذاكرة في مجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إبراءه بالانتظار للنوبة حسب التقيد بدفتر النوبة

بند ١٢ : مجلس شورى النواب ، له أن يجرح على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معبر من الحضور . وذلك بإسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من الأقسام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى قائمة في كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ : إذا كان عدد مجلس الشورى . في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه . بند ١١ في اللائحة الأساسية . لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه . وهكذا في كل يوم (متى التضح أحوال على هذا الوجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ : إذا كان عقد مجلس الشورى ، في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ، لكن نفس الأقسام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشياء المحولة عليه .

بند ١٥ : الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس الشورى النواب وقبلها هو الرئيس ، وتنتضى في آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب في الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ، ويتقضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

بند ١٦ : التصورات التى تراها الحكومة ، تنل صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يتدب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

بند ١٧ : بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ، فبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء ، يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويصدر القرار اللازم عنها

بند ١٨ : إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المدرجة ، بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد بينود هذه

اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ : كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذه الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

بند ٢٠ : متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يلى مجلس الشورى ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل .

بند ٢١ : تفتح المناكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في بند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعلن له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المناكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة .

بند ٢٢ : من بعد أخذ الآراء ، من كل مادة خاصة من المواد ، للتركيب فيها التصورات المذكورة - يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .

بند ٢٣ : إذا تراءى للقسامين المختص . بالطرق إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك - تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاونها بمجلس الشورى ، تبث في ظرف للحكومة .

بند ٢٤ : المسائل اللازم للمداوله فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، فى آخر كل جلسة ، كما ذكره بند ١٥ من هذه اللائحه - يلزم فى الجلسة الثانية ، أن كل مسئلة فيها ، قبل وصفها فى ميدان للمداوله يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداوله فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك - يجرى العمل .

بند ٢٥ : المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما فى بند ١٥ من هذه اللائحه - يلزم فى كل مسئلة فيها ، قبل وصفها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى فى مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ . أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك .

بند ۲۶ : إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، ثم أعال الفرقة للفتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمرقة ورئيس مجلس الشورى

بند ۲۷ : في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز الفتحا المكالمة في مسألة أخرى .

بند ۲۸ : فی حال المکاللة إذا تکلم أحد من الأعضاء فيها هو جاری التکلم من أجله لا يحصل منهم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول .

بند ٢٩ : لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مستلة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ولإعطاء الجواب ثانيا مرة . بناء على طلب عضو آخر وأما في تقويميات التي تشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بد ٣٠ لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه .

بند ۳۱ : إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه - وجب الإصغى إليه (كذا في الأصل)

بند ٣٢ : يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ، وبطريقة
الأسيرة المطلقة .

بند ۳۳ : تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر .

بند ۳۴ : لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في بند ۱۱ من اللائحة الأساسية .

بند ٣٥ : يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة للذكرات به
فجيب الإصنى للعد الأقل ، وأن تسمح الملحوظات الصادرة منهم

٣٦ إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رئيسهم وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأياً
المادة المعروضة - لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم .

عدد ٣٧ : رئيس مجلس شورى النواب : هو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة عليه ، فقط
يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً . إلا فى صورة انقسام الآراء ،
التي حينئذ يذهب فيها عدداً من الأعضاء فلا يدخل فى الشورى .
فأما مجلس شورى النواب ، فليس له رأى فى ما يترتب من

۳۸ من قمار، صدیق علی ۲۰، ۵۰ و ۱۰۰ کچلیں جاری . دھن گڈی سخی
و امیرا ، نہ ہی ڈھ بھروسہ ، مشہور و جم علیہ میں بیس و اٹھارہ ، و دیگر
سیکے جن میں علاوہ کتابت سے دو چار بیس ، آٹھ سو پندرہ جات ہیں

... ..

بند ٤٩ : إذا خرج المنكسر عن مسألة المفتشى الكلام فيها . وصدر إرجاعه إلى مريد في مسألة واحدة . ثم حله بالخروج عنها مرة ثالثة - ثم أورد الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى . عن لزوم منه من الكلام في باقي الجلسة . بخصوص المسألة التي تكلام بصددتها تقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٥٠ : إذا اقتضى إبطال التنبية ، حل أحد من الأعضاء بالسكوت ، تكونه تكلم في غير حله . وقطع الكلام على غيره ، فينتفى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

بند ٥١ : لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه نسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بطله ، حل قول أحدًا بمجلس الشورى .

بند ٥٢ : إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر محل بانتظام حال مجلس الشورى - ثم أن بينه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالإيم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرضع لزم الرئيس أن يأمر بتبديل التنبية ، في ضمن المحضر الذي يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، فحل بانتظام مجلس الشورى - يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذكرة ، بإتراحه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التي يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها .

بند ٥٣ : في مدة امتناع مجلس الشورى ، وفي الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه إلا إن كان (لا سمح الله) - حصل من أحد منهم ، مادة قتل فعلياً ، لا بعد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسباً في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٤ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التي قلما بمجلس الشورى ، والمذكرات التي حصلت فيها . من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يترتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قوسيين يتعين من القلم الذي هو من أعضاء .

بند ٥٥ : في مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، فعصراً بمجلس الشورى - النواب ، فيها هو واضح في بند ٢ ، وبند ٣ . وبند ٥ . من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية : ويتعين بدله ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

مجلس الشورى

بند ٤٠ : أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بجلباس الحشمة اللائقة ، وجلبوسهم فيه يكون هيئة الأدب .

بند ٤١ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب . أن يشيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويصغر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى . ولا يجوز له أن يجرد تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى . ما لم تقتضى الضرورة اللازمة ، تحرير التذكرة على وجه المجلة . وبعد تحريرها على هذه الكيفية يصدر إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك .

بند ٤٢ : المحضر التي تسمى لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون متعلقة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار .

بند ٤٣ : المحاضر المذكورة في بند ٤٢ تهيد بخبر مخصوص لذلك ، وعرضها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، للمعتمد من اليوم الذي طى يومها ، ويوضع الرئيس إمامها ، حل ذات الدفتر في كل يوم .

بند ٤٤ : الأوامر التي تصدر من المفطرة المفترية ، فيها يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، على مجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها .

بند ٤٥ : التنبية لإرجاع من يخرج عن ما يلحقه ، بحسب الأصول ، إنما هو من وظائف الرئيس لا غير .

٤٦ : إذا خرج المنكسر في مادة من المواد من المسئلة للمفتشى الكلام فيها - ثم الرئيس أن بينه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها ، ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيها يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسئلة للمفتشى الكلام فيها .

بند ٤٧ : يؤذن بالكلام لمن يخرج عن الأصول ، وتب عليه بالرجوع إليها . فراجع وطلب الكلام . ويحذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة .

بند ٤٨ : إذا خرج المنكسر من الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار - يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى . عن لزوم منه من الكلام في بقية الجلسة ، فيها يتعلق بالسئلة ، ويعتفى أن يحكم مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٦ : في مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء ، وفي أوقات تعطيله إذا أراد أحد منهم أن يستعفى - لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحيثئذ يجرى المكتوبة لجهته ، لأجل تسمية خلائه ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٧ : رئيس مجلس شورى النواب ، هو المختار بالضغط اللازم ، في أثناء الجلسات المنعقدة ، وفقاً بتعلق بداخل المحل للمعد لإقامة مجلس الشورى .

بند ٥٨ : إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه في يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الحديوية بذلك في الحال .

بند ٥٩ : يرسل الحظر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .

بند ٦٠ : لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تخص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الحديوية ، بتجوز دخول من بتصريح له بذلك ، بموجب التذاكر التى تعطى لهم حينئذ ، من طرف رئيس مجلس الشورى .

بند ٦١ : حيث ذكر في بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، في اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، لغير الانتخاب السابق ، تنقضى أن الذى يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دارية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم ، وفي الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة . علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

• • •

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

- الحطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . في عشرين جزءاً . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩ الطبعة الأولى) .

- « الوقائع المصرية » .

- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale Geographique

- مجلة المجتمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

- مجلة مصر (1894-1897) Revue d'Egypte للمسير جليار دويك Gaillardot

- مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التى رجعنا إليها .

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ المجرية بالسنتين الأهرنجية والقبطية - اللواء

المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) .

النتيجة المستحقة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكى وعبد أفتدى نجيب

طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

- مجموعة القوانين والقرارات .

- مجموعة الأوامر والقيودات بالسفترخانة المصرية (دار المحفوظات) .

- قاموس الإدارة والقضاء . لقليوب جلاد في ستة أجزاء

- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لثورادنجيان أفتدى تم طبعه سنة ١٩٠٣ في

أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

- الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠ .

Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

علاج (ذكوريت عن مصر) لدميون أبو. طبع سنة ١٩٠٤.

Le Fellah par Edmond About

سنة ١٨٤٠ - Pacha, par Vingtrmier

(سنة توزيع حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠) سنة ١٨٨٦

من سنة ١٨٥٠ - جيو دلاير Delaire وهي مدينة مستديرة شرق وادي النيل

١٩٠٤ - Revue d'Orient

D'Aberne et de Colonies VIII (1858 et 1859)

مصر وسوريا Egypte et Syrie للمسيو ديكان Du Camp مجلة المذكورة سالفة

ثانية

رسائل من مصر - لبارتلي سان ميلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelmeley Saint Hilaire

رحلة سيد باشا في السودان المذكور أياته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohamed Said Pacha dans ses provinces du Soudan - Abbaie

مراجع خاصة بمصر امحاجيل

المراجع السابقة ثم :

مصر كما هي Egypte as it is للسزمالك كون طبع سنة ١٨٧٧

(وله) مصر تحت حكم امحاجيل Egypte under Ismail طبع سنة ١٨٨٩

مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe للتاضي الخطط باشا بيلينج Van Benneleie

طبع في جزئين سنة ١٨٨٢

رسائل من مصر الطبية للمسيو جيلين دغبار

Lettres sur l'Egypte et contemporaine. par Gellion-Danglar

المسألة المصرية L'Egypte D'Egypte للمسيو داني فرينيه

De Freyenet طبع سنة ١٩٠٥

المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

مسيو كوشري Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

- مجموعات المصنفات - لدى هارنيس في ٣٥ جزءا

De Martens Recueil general des Traites

- مجموعة مصنفات الباب الملل. للبارون دي تسام طبع سنة ١٩٠١ في عشرة

Recueil des traites de la Porte Ottomane-par De Tetta

- تاريخ الدولة الملية العثمانية. لمحمد بك فريد.

- تاريخ المسألة الشرقية. لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨.

- مذكريات حرائق باشا (كشف السطار عن سر الاسرار).

- حقائق الاختيار عن دول البحار. لإمحاجيل باشا سركت طبع سنة ١٣١٢ هـ في

جزئين.

- الكافي، لإمحاجيل بك شاروتم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء.

- البحر الزانخر في تاريخ الاقال والاراضي. لمحمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ.

- كشف السطار عن أسرار مصر - للمام أوليب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mysteres de l'Egypte dévoilés - Mme Olympe Audaudard

- مصر المليون - لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt - Edwin de Leon

- تاريخ أوروبا السياسي من الختاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين سنة

١٨٧٨. للمسيو ديبور

Histoire diplomatique de l'Europe Debidour

- دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بمصر امحاجيل وسعيد

المراجع السابقة ثم :

- مصر الطبية - للمسيو مورو (طبعة سنة ١٨٦٤)

L'Egypte. Contemporaine - Merreuan

- (وله) مصر تحت حكم سيد باشا (مجلة الملائين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

ألكسندر عزمه، دراسة منشورة في معرض مصر

Relleux sur la succession d'acte de Vice Royaume d'Egypte

المسيو جوزيف Gobell، ص ١٨٦٨

مصر، رينز، بر... L'Egypte et Congres، المسيو برسيفيك Brunswick، طبع في

١٨٧٨

مصر صفحة معدة - ١٨٤٥ - ١٨٤١

L'Egypte d'apres les traites de 1840 - 1841

المسيو بوردينو Bordenno، طبع في ١٨٦٩

- مصر و تركيا، المسيو جي ليسانس Gay، طبع في ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة).

- مصر و تركيا، المسيو تريفياني Trevisani، طبع في ١٨٦٩.

- اطفيو والسلطان، المسيو جيومون Guillaume، طبع في ١٨٧٠.

- الخلاف بين مصر و تركيا، Turco-Egyptien، Edouard، المسيو ليزي Laura،

طبع في ١٨٦٩.

- غيبو مصر، المسيو جيومون Guillaume، طبع في ١٨٦٩.

- كلمات رد، Quelques mois de reponse، المسيو ادوارد Edouard،

- كلمات من مصر - اطفيو والفلاح

Quelques mois sur l'Egypte Contemporaine

الأفريد جيجاج Myrargues، طبع في ١٨٦٩

- مصر في معرض باريس العام في ١٨٦٧

L'Egypte a l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل أفون Edmond، طبع في ١٨٦٧

- مصر و تركيا، المسيو فريديان دليس، طبع في ١٨٦٩

البورجويه احسان، Le Progres Egyptien، مجلة أسبوعية كتبت قصص، الإنكليزية

(في ١٨٦٨ - ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

- مصر، طريقة، L'Egypte moderne، المسيو مونتو Montau، طبع في ١٨٦٩

مسألة مصرية والقانون الدولي، La Question égyptienne et le droit international

دي ماريوس De Mariens، طبع في ١٨٨٢

زينا وصغر، المسيو بوتوفيتش Natowich، طبع في ١٨٩٨.

، كتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية).

Blue Book، الكتاب الأزرق الإنجليزي

- غديريون وباشوات، Khedives and Pachas، المسيو موريل بل Moberli Bell،

طبع في ١٨٨٤.

- مصر، مرحلة لرحلة، L'Egypte à petites journées، المسيو روزيه Rhoné،

طبع في ١٨٧٧

مصر الأخيرة، Egypte dernière، المسيو ليك Lepic، طبع في ١٨٨٤

- مصر، وثائقها في عهد إسماعيل، La dernière Egypte sous le Pacha ismail، المسيو L'Egypte et ses Progres،

المسيو رونشي Ronchet، طبع في ١٨٧٧

- مصر، وإسماعيل باشا، لساكوي وفوزوي، Saïet et Outrebon، طبع في ١٨٦٥.

- التأليف من مصر والسودان الأخير، إبراهيم حطي، The literature of Egypt،

and the Sudan، في جزئين، وفي بيان للوثائق التي ظهرت من مصر منذ المصدر

القديمة إلى في ١٨٨٥، وله ملحق لتأني في ١٨٨٧.

- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر.

Voyage de Sultan Abdel-Aziz de Stamboul au Caïre

المسيو جاردي Gardet، طبع في ١٨٦٥

- معلومات جغرافية، Notices géographiques، للملائمة، قسري باشا (عن مصر وبلادها

والأرجنينا)، طبع في ١٨٦٩

املد، في مصر، Egypt in England، اللورد ألفرد ملر، طبع في ١٨٩٢

- مصر، مطبعة، Egypt Modern، بريد كرومر، طبع في جزئين في ١٩٠٨

مصر، Egypt، كلارون، مارتون، Malotue، طبع في ١٨٨٢

- حياة الاجتماعية في مصر، Social life in Egypt، لبي بول Lane Poole، S

طبع في ١٨٨٤

نسخ الكتاب السابق . وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب اللدني في لآخرة العصري) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢ م)

- دليل مصر المده *Guide general d'Egypte* للمسيو فرسوا تيراني *Pt Leveraux* - طبع سنة ١٨٧٠ .

- إحصاء عام مصر من سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٧ *Essai de statistique general de 1877 - 1872* لأينتي بك *Amici* . طبع سنة ١٨٧٩ في جزئين .
sigeb - مصر القديمة والحديثة ومصادرهما الأخير

لاينتي بك *Amici* طبع سنة ١٨٨٤ .

- الإحصاء السنوي العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
 تجربة حكومية أوروبية في مصر *Un essai de Gouvernement europeen en Egypte* للمسيو جايميل شلرم *Gaibiel Charmer* رسالة مانعونة من مجلة المايلن (١٥ أغسطس وأول سبتمبر ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩) .

- (وله) خمسة أشهر في القاهرة *Cinq mois au Caire* طبع سنة ١٨٨٠
 - تاريخ المنطقة . للتيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٢ في جزئين .

- إسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس *Ravisse* طبع سنة ١٨٩٩ .

- حياة البلاط في مصر *Court life in Egypt* للمسيو بتر *Bulter* طبع سنة

١٨٨٧

- شريف باشا . للمسيو ساتيردي بروف *Santette d's Beuve* طبع سنة ١٨٨٧ .

- نوبار باشا . للمسيو هولنسكي *Holynski* طبع سنة ١٨٨٥ .

- نوبار باشا . للمسيو برزقان .

- إنجلترا ومصر . للمسيو ديسى *Diccy* طبع سنة ١٨٨١

- بحاربية مصر . لأين باشا فكري طبع سنة ١٢٩٩ هـ .

• تقرير اللورد توفرين عن مصر سنة ١٨٨٢ .

- شؤون سياسية عن مصر *Choses politiques d'Egypte* لبيزيسى *Bizelly bey* طبع سنة ١٨٩٥ .

- مصر تحت حكم إسماعيل للمسيو ميريو *Miermann* (مئة المدين عدد

٥٠) أغسطس سنة ١٨٧٩) .

- مئة زكأن حرب اميش المصري .

• المبريدة العسكرية

- مصر للمصريين لسهل لفتايش طبع سنة ١٨٨٤ في خمسة أجزاء (ناقص منها الجزائر شفق وثلاث) .

- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ - ١٩١٠ .

تغرب الأستاذين عبد الحميد البهادي وعهد بدران عن الأصل الإنجليزي *Ruin Egypt's* لبتودر رودستين *Rothstein* طبع سنة ١٩١٠ .

- تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٢ - ١٨٧٩) .
 لإيليس بك الأوفى طبع سنة ١٩٢٢ في جزئين .

- (التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . للمسيو ويلفرد سكون بلنت *Blunt*
Secret history of the English occupation of Egypt

طبع سنة ١٩٠٧ ومزينة جريدة «البلاغ» للأنسة عبد القادر حيدرة

- صور مصرية في السياحة *Croquis egyptiens* لكريسكي *Chensky* طبع سنة ١٨٨٧ .

- خواطر في السياحة *Impressions de voyage*

للدام لي شيلد *Lee Childe* طبع سنة ١٨٨٢ .

- (وطا) نشاء في القاهرة . *Un hiver au Caire* طبع سنة ١٨٨٢

- نظرة في حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو روييه *Rhone*

Coup d'oeil sur l'etat present du Caire ancien et moderne

- أسماء كبار موظف الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٨١ -

١٨٨٥) وهو كتاب مطبوع بدار الكتب رقم ١٥٥٤ تاريخ .

- إحصاء مصر *Statistique de l'Egypte* لبيز بك *De Regny* مدير إدارة

الإحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ - (السنة شيه) ١٨٧١ - (السنة الثالثة) ١٨٧٢ .

- إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ *Statistique de l'Egypte* . أصدرته وزارة الداخلية

بالفرنسية وقد أنشأها إليه في العاشر أحيان باسم ديتي بك لأنه وضع مخططة توتل زئييه حل

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez (وقد قلنا عنه صورة ابداء الممل في بحر القناة).
- افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للسيد بركون
Nicole وفيه رسوم للرام ريو.
- عائلة فرنسية Une famille Française للسيد بريديه Bridier وفيه ترجمة لرويان
وليس ملحق سنة ١٩٠٠.
- فريتان دلبس. ليزان وفرنسيه Bertrand et Ferner ملحق سنة ١٨٨٧
Ce que coûte à l'Égypte le Canal de Suez وما تكلف مصر Canal de Suez
- للسيد دوفيو E. Dervieu ملحق سنة ١٨٧٩.
- شراء أسهم قناة السويس أو القنطرة الإنجليزية في مصر
L'invasion anglaise en Égypte. L'achat des actions de Suez
- للسيد شارل لاج Lesage ملحق سنة ١٩١٦
- قناة السويس والسياسة المصرية
- Le Canal de Suez et la politique Égyptienne
- الاستاذ حنين حنفي ملحق سنة ١٩٢٣.
- مراجع عامة بالسودان
- مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام فيها ، وده والوقائع المصرية ، وده مجلة مصر
و ده مجلة المالحين ، الفرنسية.
- السودان بين يدى فخرىون وكنتن لإبراهيم فوزى باشا في جزئين .
- (الإسماعيلية Ismailia للسيد صوبيل بيكر Sir Samuel Baker ملحق سنة ١٨٧٥
(وله) ألبرت نيانزا Albert-Nyanza ملحق سنة ١٨٩٨
- مصر ومدبرياتها المفقودة Perdues Ses provinces L'Égypte et للكرول شالي
لوج لك Chaile Long bey ملحق سنة ١٨٩٢ .

- كثر الرغائب في متحفيات الجرائب ، لأحمد فارس التتياق ملحق سنة ١٢٩١ -
١٢٩٨ في سبعة أجزاء .
- إنجلترا في مصر L'Angleterre en Égypte
- لدام جوليت آدم Juillette Adam ترتيب على بك فليس كامل .
- مصر L'Égypte للكاتب الأثاني جورج ايزر G. Ebers (وله) ترجمة فرنسية للسيد
مليرو) في جزئين ملحق سنة ١٨٨٠ .
- باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للسيد بيه Perrier ملحق سنة
١٨٧٢ .
- مصر الحديثة L'Égypte moderne
- للسيد مونتاني Montani (الملحق به رسوم ورسود).
- مؤتمر الاستاذة والساعة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل ملحق سنة ١٩١٣
La Conference de Comantiniopie et la Question égyptienne en 1882
- مراجع خاصة بقناة السويس
- برسلات وديليات ووثائق من تاريخ قناة السويس .
- للسيد فريديان دلبس Ferdinand De Lesseps ملحق من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ في
خمس أجزاء .
- Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez
- (وله) أصول قناة السويس Canal de Suez Les origines ملحق سنة ١٨٩٠
- (وله) ذكريات أربعين سنة من أربعين ans de quarante ملحق سنة ١٨٨٧ في
جزئين
- قناة السويس . للسيد فوازان بك Voisin bey (ملحق سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٧) في
سبعة أجزاء
- قناة السويس ، للسيد فيلاص Desplaces ملحق سنة ١٨٨٩ .
- حول طريق Route d'une Autour d'une Route للسيد شول رو J. Charles Roux
- (وله) مزيخ وقناة السويس Canal de Suez et le Canal de Suez ملحق سنة ١٩٠١ في
جزئين .

- تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لعموم بلق شيفر صبح سنة ١٩٠٣ في ثلاثة

جزء
- ركن مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces equatoriales

للمسيو دهرمان Deherman (مجلة المالحين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤).

- نشرت مجلة أركان حرب الجيش المصري (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونيل بردي باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧.

- سبع سنوات في السودان Gessi pacha Sept ans au Soudan لجسي باشا

- في باطن أفريقيا (١٨٦٨ - ١٨٧١) Au coeur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

- عشر سنوات في مديرية خط الاسماء والنبوة مع أمين باشا

١٨٩١ Dix années dans Afrique Equatoriale في كازالي Casati طبع سنة

- السودان للمصري The Egyptian Sudan تأليف بوجدج Wallis Budge

جوليفن طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان.

- مصر السليمة والبيئة السليمة Moslem Egypt and Christian Abyssinia

لويلم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

- الحملة المصرية على الجبهة Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل و مايو سنة

١٨٩٦.

- السودان المصري ومطامير السياسة البريطانية. الأستاذ داور بركات، طبع سنة

١٩٢٤

- مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للذكر أحمد مازد طبع سنة ١٩٣٠

- فلتورة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبر داي Rober de Caux طبع سنة ١٨٩٩

- تقسيم أفريقيا Le partage de l'Afrique لبارننج Benning طبع سنة ١٨٨٨

- (وله) أفريقيا الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦.

- (وله) الألباء الثلاثة غوردون والهدى ورماني Les trois prophètes طبع سنة

١٨٨٦.

- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

- (وله) مصر وأفريقية والأفريقيون Egyptians, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة المالحين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)

- اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the surces of the Nil

لرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية).

- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلر بك

Chabu Bey طبع سنة ١٨٩١.

- دراسة حوض النيل لدى لا موت De La Motte (عائزة بالفرنسية) طبعت سنة

١٨٨٠.

- جبر الكسر في الخلاص من الأمر. لحد رفعت بك (تكلمنا عنه ج ١ ص ١٤٧

الطبعة الأولى).

- الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book من سنة ١٨٨٣.

- الكولونيل غوردون في أفريقيا الوسطى Colonel Gordon in Central Africa

ميل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفي رسائل غوردون إلى أخيه).

- بويات غوردون باشا Gordon at Khartoum طبع سنة ١٨٨٥.

- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنري بينا Pensa طبع سنة

١٨٩٥.

- النار والسيف في السودان لصلاح باشا. أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية

Feu et fer au Soudan. وله ترجمة عربية لجمعية الترجمة والإعلام عن

النسخة الإنجليزية.

- السودان وغوردون والهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكاتب هومان

Keumann طبع سنة ١٨٨٦.

- مذكرات من أهم أعمال المصممة العامة في مصر.

Memores sur les principaux travaux d'utilite publique en Egypte

ليان باشا دي بلون Bellefonds باشا في سنة ١٨٧٢ .

- مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie ليولا بك Bonola وبه بين

أعمال الممران التي نمت في مصر على عهد الأسرة الخديوية طبع سنة ١٨٩٠

- زراعة القطن في مصر والتراكم في إنجلترا . للسيد جون نيتي J. Ninet (عدة المائين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

- حالة مصر الاقتصادية والمالية والوردان المصري

La situation economique et financiere de l'Egypte.

- Le Soudan Egyptien للسيد ارنستون آرمونجون طبع سنة ١٩١١ .

- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

السيد فرنسوا شارل دو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

- مذكرات المختار المال

- تقارير اللورد كورنر

- مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لكريستيان Cressat طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم وإنجته العلمية والأدبية

- التعليم في مصر ، لأمين سامي باشا طبع سنة ١٩١٧ .

- مجلة وروضة المدارس .

- كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حنين المرصفي طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) في جزأين .

- سر الميال في القلب والربال . لأحمد فارس الشدياق طبع طبع الجزء الأول منه سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) .

- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

السيد دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢ .

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) ، ليغوب أرثين باشا طبع سنة ١٨٩٠ .

- تسم أفريقيا Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة

١٨٩٨

- مسألة أفريقيا La Question d'Afrique

السيد ريمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

- تاريخ مصر المال من عهد سيد باشا (سنة ١٨٥٤ - ١٨٧٦)

Historie financiere de l'Egypte لؤلف بيجول C. و قيل أنه بايزو

Paponot وقيل أنه ج . كلودي Claudy طبع سنة ١٨٧٨

- تقرير لجنة كيف Cave للشعو ذلا لكتاب (مصر كما هي) للاك كون .

- التقرير الإبتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission superieure d'enquête — Rapport preliminaire ١٨٧٨

القرار التأملي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financiere

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضا في الكتاب الأصغر الفرنسي .

- الملكية العقارية في مصر Egypte fonciere Ma ليغوب أرثين باشا .

طبع سنة ١٨٧٢ وله ترجمة عربية .

- حقيقة المالية المصرية Les finances egyptiennes

للمستر جوشن Goshon طبع سنة ١٨٧٨

- مصر ومستقبلها الزراعي والمال

Poponot للسيد بايزو L'Egypte. son avenir agricole et financier

- الألبان والعرباب في القطر المصري لفرانس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

- القوانين المقاربية في الديار المصرية لجامعة السير فيكون جويست .

- نخلة المطيري إسماعيل مصيد وادي النيل . أو أنظم ترعة الري في الدنيا (ترجمة

الإيرانية) محمد بك إسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠ .

- الري في مصر L'irrigation en Egypte للسيد بارثولما Barrois طبع سنة ١٩١١ .

- كتاب الضمامة. لأحمد قنعي زعلون باشا طبع سنة ١٩٠٠

- تطور المركز القضائي للأجانب في مصر

De l'évolution de la condition Juridique en Egypte

المسيو لاجمبالا Laembala طبع سنة ١٨٩٦

- الكتاب الذهبي للمحكمة القضائية

Le Livre d'Or du cinquantiennaire des Juridictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام محاكم المختلطة، طبع سنة ١٩٢٦.

• • •

راجع هذا الكتاب

المستشار حليم السباعي شاهين

نائب رئيس قضايا المحكومة

• • •

ية حياة على باشا مبارك، للكوكيز محمد دري باشا.

ية حياة عمرو باشا القلبي. محمد مختار باشا وبصالح باشا القلبي.

ية حياة إسماعيل باشا الملكي. لأحمد زكي باشا.

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

مرابط مجلس شورى النواب.

الزواضع المصرية.

سحنف والوطن، ومصر، والتجارة، والأهرام، والشار والكنستري.

الأنفوس، والوطني، والوطني، التي كانت تصدر في ذلك العهد.

مراجعة الجرائد، التي كانت تصدر بالأسبوع، لأحمد قنعي الشدياق.

قرب حكومتنا الأزورية في مصر للمسيو حاريل شارم مصر الحديث للورد كورور

مذكرات.

الرد على الدهريين السيد جمال الدين الأفندي.

مناظر العالم الإسلامي. للكتاب الأمريكي ستورارد. تعريب الأستاذ عجاج فريش

وهو أصول وتعليقات مستغنية للأثير شكيب أرسلان.

عن القضاء

بمادة نظام القضاء في مصر

Comment on administrer la justice en Egypte

ر. Lucovich طبع سنة ١٨٦٩

مصر ولورويو للقاضي المختلط فون بلن (تقدم ذكره).

وكيم المختلطة في مصر للمسيو فيرروس Herreros طبع سنة ١٩١٤.

والاعتبارات في السلطة القضائية.

Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman

بر فيروزاس Du Raussas طبع سنة ١٩٠٥ في جنيف.

مميزات الأجنبية. لمصر بك لطفي طبع سنة ١٣٢٢ هـ.

لهيست الجزء الثاني

الفصل الخامس
أعمال الممران

مسمة	مسمة
١٩	صورة عهد الرحمن الرابع (الوقت)
٢٠	مقدمة الفلمة الثالثة
٢٠	منازل الري والزراعة
٢٠	الزراعة
٢٠	الزراعة الإبراهيمية
٢٠	قناطر القسم
٢٠	الزراعة الإبراهيمية
٢٠	الزراعة الأخرى
٢٠	القناطر
٢٠	إصلاح القناطر البحرية
٢٠	جلبس تجيش الزراعة للوزارة والزراعة
٢٠	التوزيع في زراعة القطن والقصب
٢٠	زراعة مساحة الألبان المزروعة
٢٠	منازل المساحة
٢٠	منازل المسكر
٢٠	منازل التسقيح
٢٠	منازل المطرب والمطبخة والرجاج والورق

الفصل السادس عشر
مأساة الديون

٢٤	قروض سنة ١٨٦٤	٣٣	ديون مصر في عهد إسماعيل
٢٤	قروض سنة ١٨٨٥	٣٤	ديون مصر في عهد إسماعيل
٢٤	قروض سنة ١٨٦٦	٣٤	ديون مصر في عهد إسماعيل

لهيست هبات للكاتب

١٠١. شير إلى الجزء والذي يليه إلى المصحفة ، وبينهما هذه العلامة - وحرف
أ. صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١١).

• • •

والأدوية التي هي عبارة عن أدوية طبية في ربيع هجرت الطبية الأولى ،
والأدوية الطبية في ربيع هجرت الطبية الثانية ، هيا من جرد المسكر

و منه كذا الرصيد إلى طبعة الطبية الأولى من جرد المسكر وهو إسماعيل الجزء الأول . وهو

... אב תרמ"ח	26	... 1171	27
תרמ"ח תשרי	27	תרמ"ח חשוון	28
תרמ"ח כסליו	28	תרמ"ח טבת	29

תשרי תרמ"ח
תשרי תרמ"ח

אב תרמ"ח	26	אב תרמ"ח	27
תרמ"ח תשרי	27	תרמ"ח חשוון	28
תרמ"ח כסליו	28	תרמ"ח טבת	29
תרמ"ח שבט	30	תרמ"ח אדר	31
תרמ"ח ניסן	31	תרמ"ח אייר	32
תרמ"ח סיון	33	תרמ"ח תמוז	34
תרמ"ח אב	35	תרמ"ח עומר	36
תרמ"ח מנחה	37	תרמ"ח ערב	38
תרמ"ח זמן	39	תרמ"ח חמה	40
תרמ"ח קורא	41	תרמ"ח שומע	42
תרמ"ח עונה	43	תרמ"ח פסח	44
תרמ"ח חג	45	תרמ"ח יום טוב	46
תרמ"ח מועד	47	תרמ"ח חול	48
תרמ"ח עת	49	תרמ"ח שעה	50
תרמ"ח יום	51	תרמ"ח לילה	52
תרמ"ח שבוע	53	תרמ"ח חודש	54
תרמ"ח שנה	55	תרמ"ח עתיד	56
תרמ"ח עולם	57	תרמ"ח אלהים	58
תרמ"ח מלך	59	תרמ"ח נביא	60
תרמ"ח חכם	61	תרמ"ח צדיק	62
תרמ"ח גיבור	63	תרמ"ח מלח	64
תרמ"ח מלך	65	תרמ"ח מלך	66
תרמ"ח מלך	67	תרמ"ח מלך	68
תרמ"ח מלך	69	תרמ"ח מלך	70
תרמ"ח מלך	71	תרמ"ח מלך	72
תרמ"ח מלך	73	תרמ"ח מלך	74
תרמ"ח מלך	75	תרמ"ח מלך	76
תרמ"ח מלך	77	תרמ"ח מלך	78
תרמ"ח מלך	79	תרמ"ח מלך	80
תרמ"ח מלך	81	תרמ"ח מלך	82
תרמ"ח מלך	83	תרמ"ח מלך	84
תרמ"ח מלך	85	תרמ"ח מלך	86
תרמ"ח מלך	87	תרמ"ח מלך	88
תרמ"ח מלך	89	תרמ"ח מלך	90
תרמ"ח מלך	91	תרמ"ח מלך	92
תרמ"ח מלך	93	תרמ"ח מלך	94
תרמ"ח מלך	95	תרמ"ח מלך	96
תרמ"ח מלך	97	תרמ"ח מלך	98
תרמ"ח מלך	99	תרמ"ח מלך	100

אב תרמ"ח	26	אב תרמ"ח	27
תרמ"ח תשרי	27	תרמ"ח חשוון	28
תרמ"ח כסליו	28	תרמ"ח טבת	29
תרמ"ח שבט	30	תרמ"ח אדר	31
תרמ"ח ניסן	31	תרמ"ח אייר	32
תרמ"ח סיון	33	תרמ"ח תמוז	34
תרמ"ח אב	35	תרמ"ח עומר	36
תרמ"ח מנחה	37	תרמ"ח ערב	38
תרמ"ח זמן	39	תרמ"ח חמה	40
תרמ"ח קורא	41	תרמ"ח שומע	42
תרמ"ח עונה	43	תרמ"ח פסח	44
תרמ"ח חג	45	תרמ"ח יום טוב	46
תרמ"ח מועד	47	תרמ"ח חול	48
תרמ"ח עת	49	תרמ"ח שעה	50
תרמ"ח יום	51	תרמ"ח לילה	52
תרמ"ח שבוע	53	תרמ"ח חודש	54
תרמ"ח שנה	55	תרמ"ח עתיד	56
תרמ"ח עולם	57	תרמ"ח אלהים	58
תרמ"ח מלך	59	תרמ"ח נביא	60
תרמ"ח חכם	61	תרמ"ח צדיק	62
תרמ"ח גיבור	63	תרמ"ח מלח	64
תרמ"ח מלך	65	תרמ"ח מלך	66
תרמ"ח מלך	67	תרמ"ח מלך	68
תרמ"ח מלך	69	תרמ"ח מלך	70
תרמ"ח מלך	71	תרמ"ח מלך	72
תרמ"ח מלך	73	תרמ"ח מלך	74
תרמ"ח מלך	75	תרמ"ח מלך	76
תרמ"ח מלך	77	תרמ"ח מלך	78
תרמ"ח מלך	79	תרמ"ח מלך	80
תרמ"ח מלך	81	תרמ"ח מלך	82
תרמ"ח מלך	83	תרמ"ח מלך	84
תרמ"ח מלך	85	תרמ"ח מלך	86
תרמ"ח מלך	87	תרמ"ח מלך	88
תרמ"ח מלך	89	תרמ"ח מלך	90
תרמ"ח מלך	91	תרמ"ח מלך	92
תרמ"ח מלך	93	תרמ"ח מלך	94
תרמ"ח מלך	95	תרמ"ח מלך	96
תרמ"ח מלך	97	תרמ"ח מלך	98
תרמ"ח מלך	99	תרמ"ח מלך	100

الفصل الرابع عشر نظام الحكم في عهد إسماعيل

صفحة	مقدمة
٢١٤	انتاج حدود الاجازات في مصر
٢١٦	اضطراب المملات
٢١٦	إصلاح هذا الفساد
٢١٧	مذكرة توبار بشا ١٨٦٧
٢١٧	الناووسات بشأن النظام القضائي المختلط
٢١٨	إقرار نظام الحكم المختلط
٢٧٠	انتاج الحكم المختلط
٢٧٠	نقطة عامة في القضاء المختلط
٢١٣	النظام السياسي
٢٥٧	الجلس المخصوص ثم جلس المنظار
٢٥٨	جلس شوري القواب ..
٢٥٩	التقسيم الإداري
٢٥٩	النظام القضائي
٢٦٠	المسكة التجارية المختلطة
٢٦٠	جلس الأحكام
٢٦١	إتشاء المحاكم المختطة
٢٦٣	حدود الانتيازات الأجنبية في تركيا

الفصل الخامس عشر الحالة المالية والاقتصادية

٢٨٨	البلدج والإسراف	٢٧٧	مطرة عامة
٢٨٨	استغلال الأجناب مزارق البلاد	٢٧٩	الريانية في عهد إسماعيل
٢٩١	التصاوة	٢٨٠	ميرانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٩
٢٩٣	التصاوة	٢٨٢	ميراب

صفحة	مقدمة
١٩٩	الجمعية الوطنية
٢٥٠	المطالبة بتأليف وزارة وطنية
٢٥١	اللائحة القومية
٢٥٣	نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية
٢٥٣	تبول المطبوع اللائحة القومية
٢٥٤	استجواب الزعميين الأوربيين
٢٥٤	البلاغ الرسمي من الجمعية الوطنية
٢٥٥	كتاب المطبوع إلى شريف باشا وتكليفه
٢٥٥	تأليف الوزارة
٢٥٦	مبدأ الشورى القومية أمام مجلس
٢٥٨	البراب
٢٥٨	تقرير لجنة التحقيق النهائي
٢٥٨	تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا
٢٦٠	المضلات الوطنية
٢٦٠	وزارة شريف باشا ومجلس القواب
٢٦٣	دستور سنة ١٨٧٩
٢٦٥	دستور سنة ١٨٨٢
٢٦٥	عهد شريف باشا
٢٦٥	ترجيئة حياته
١٧٧	حطية الرش
١٧٨	حزب المحسن على حطية رشيد
١٧٩	حطاب لارنكي
١٨٠	أعمال المحسن
١٨٠	للسائق المالية
١٨٦	مشارط المجلس
١٨٦	المسألة الدستورية
١٨٥	سياسة الوزارة الوزارية وأثرها في تعديل
١٨٥	الحركة
١٨٧	تقيم الوطني
١٨٨	إسالة ٢٥٥٠ خطاب على الاستيعاب
١٨٩	ثورة القباط على وزارة توبار باشا
١٩١	البلاغ الرسمي من ثورة القباط
١٩١	سقوط وزارة توبار باشا
١٩٣	وزارة توفيق باشا
١٩٥	جلس شوري القواب ووزارة توفيق باشا
١٩٦	جلسة تاريخية
١٩٨	قرار المجلس
١٩٨	مريضة القواب إلى المطبوع

الفصل الثالث عشر

حاشية التراجع بين المطبوع إسماعيل والدلتين

٢٥٤	رحيله إلى سعاد	٢٤٥	الموقف السياسي
٢٥٦	إسماعيل في سعاد	٢٤٦	موسم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩
٢٥٦	وفاته	٢٥١	خلع إسماعيل

فهرست الخرائط والصور

صفحة

١١	خريطة الزمرة الأبرهيمية
١٢	قنطرة التفصيح بدير وسط
١٠٧	إسماعيل راعب باشا رئيس مجلس شورى النواب
١١١	عبد الله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب
١٤٠	جمال الدين الأفندي
١٦٣	السيد جمال الدين الأفندي في مرضه الأخير
١٧٤	قاسم رسمي باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٧٤	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٠٩	زعما الحركة الوطنية في عهد إسماعيل
٢١١	حسن واسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٢٦	محمد شريف باشا

الفصل السادس عشر الحالة الاجتماعية

صفحة	صفحة
٢٩٧	نظرة عامة
٢٩٩	الحياة العائلية
٢٩٩	النهضة النسائية
٣٠٠	طبقات الشعب
٣٠١	عدد السكان
٣٠١	الأسرة الحاكمة - الخديو والأمراء
٣٠٣	علماء الأزهر
٣٠٤	الموظفون
٣٠٤	الزراع والصناع
٣٠٥	الأعيان

الفصل السابع عشر شخصية الخديو إسماعيل والحكم على عصره وفائق تاريخية

٣١٧	١٨٦٦	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة	مذكرة شريف باشا إلى الدول عن
٣٢٥	مراجع البحث	امتلاك مصر منطقة البحيرات	الاستوائية
٣٤٠	فهرست معاني للكتاب	٣١٣	اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب
٣٤١	فهرست الجزء الثاني	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة	٣١٤
٣٤٧	فهرست الخرائط وصور	١٨٦٦	اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب

المؤلف

حقوق الشعب : حقوق المادون والطلبات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

يضم شرح المادون والطلبات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نظريات المادون الزراعية : يضم شرح المادون الزراعي وبحثه في أوروبا ، ونشأة المادون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته

بالمحنة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجماعات الوطنية : تاريخ النضالات القومية يضم تاريخ الانتفاضات السياسية والنضالات القومية في طائفة

مصحفة من تاريخ النضالات القومية يضم تاريخ الانتفاضات السياسية والنضالات القومية في طائفة

من البلدان مع شرح أصول المسائل . والنظم المالية فيها والقانونية فيها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (في جزئين) :

الجزء الأول : يضم ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ويبدأ الدور الأول من أزمائها وهو

عصر المقاومة الأهلية التي أعرضت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومية في هذا العهد (الثانية

الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثاني : من إعادة النضال في عهد تاجيون إلى عهد ولادة عهد جديد للحركة القومية الأولى سنة

١٩٢٩ .

عصر عهد علي :

يتناول تاريخ مصر القومية في عهد محمد علي (الثانية الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (في جزئين) :

الجزء الأول : يتناول علي عهد عباس وسيد وأوائل عهد إسماعيل (الثانية الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام من عهد إسماعيل (الثانية الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي (الثانية الأولى سنة ١٩٣٧) .

عصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال : مصر والسودان في سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الثانية الأولى سنة ١٩٤٢) .

تاريخ مصر القومية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الثانية الأولى سنة ١٩٣٩) .

ممثل كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الثانية الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والنصحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم.
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکمات الثورة ولجنة ملز. والحوادث التي لابتها ومفاوضات ملز واستشارة الأمة في مشروع ملز. والتبليغ البريطاني بأن الحملة عبارة غير مرضية. ونتائج الثورة في حياة مصر القومية.

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

ملاحظات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.
وزارات الموقنين - أسباب الثورة - فاروق يمهّد للثورة.

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي :

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطري ومشاهداتي في الحياة.

شعراء الوطنية في مصر :

ترجمتهم. وشعرهم نرجس. والناسبات التي تطوّر فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥١

مجموعة الأقوال وأعمال في البيان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في البيان :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥).

كتب مختصرة

مصطلح كامل :

باعت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح. الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حيلة (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبع سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهد التالي إلى بداية

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

(تحت الطبع)

مختاراتي من دواوين شعراء في الجاهلية والإسلام

To:

WWW.AL-MOSTAFA.COM